الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

علوم المالية والمحاسبة

دور النظام المحاسبي البنكي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

دراسة حالة -القرض الشعبي الجزائري وكالة -الطاهير-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين :

- **ريان بوشاقور**
- **فريال زعرور**

إشراف الأستاذة:

عبد الرزاق لعريوي

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
علاب رشيد	محمد الصديق بن يحي-جيجل-	رئيسا
حنوف عبد الرحمن	محمد الصديق بن يحي-جيجل-	ممتحنا
لعريوي عبد الرزاق	محمد الصديق بن يحي-جيجل-	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021 /2022

رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير

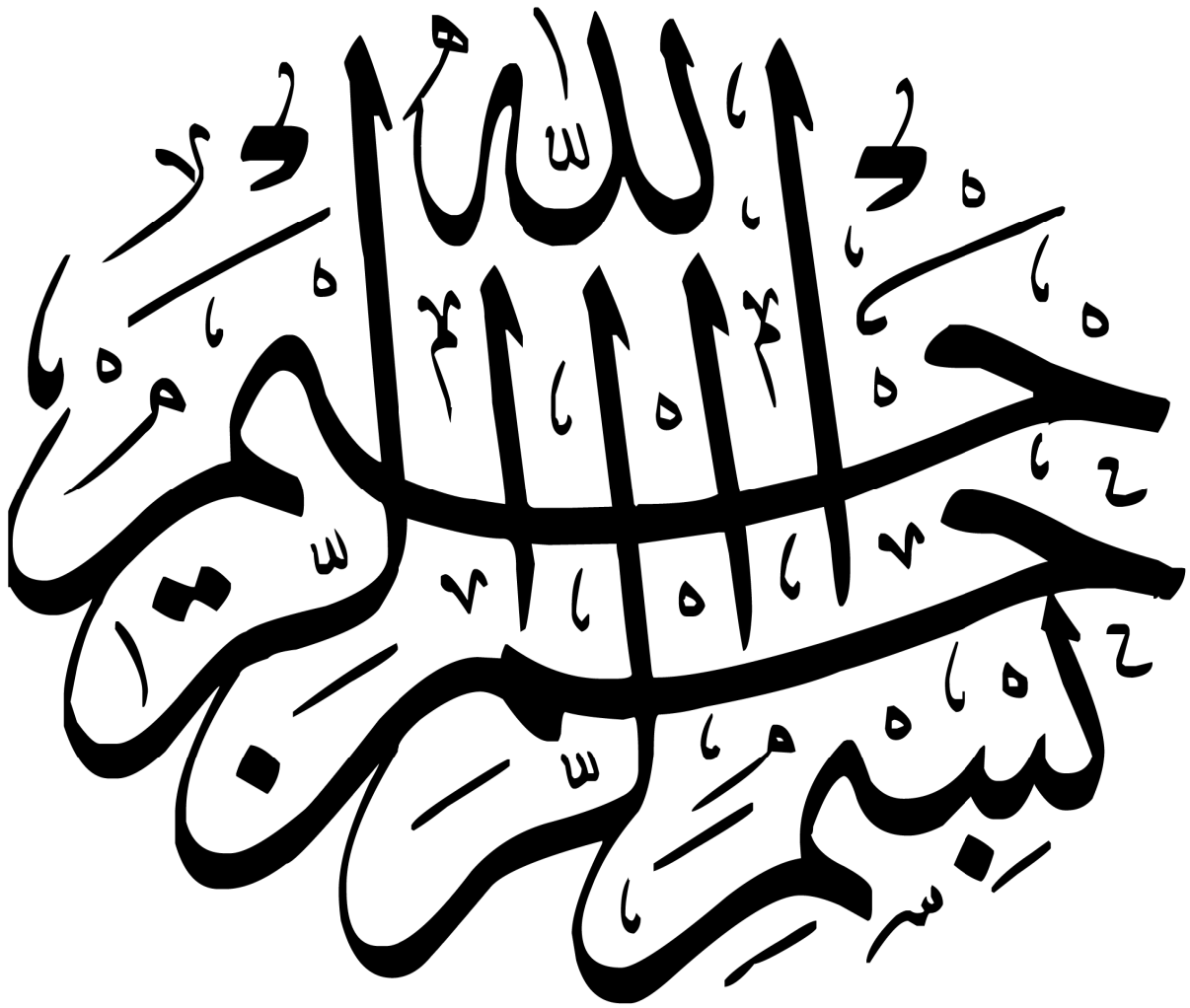
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل وأنعم علينا بالهدى والسداد رغم كل الصعاب.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى الأستاذ المشرف "عبد الرزاق لعريوي" الذي كان لنا الموجه لإتمام هذا البحث المتواضع، كما نتقدم إلى كل أساتذة علوم الإعلام والاتصال الذين أمدونا بالدعم المعنوي بأصدق العبارات وأخلص الامتنان، وكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة من القلب.

ألف.. ألف.. شكر

إهداء

إلى أغلى وأعز الناس أمي الغالية أهدي هذا العمل إلى روحها الطاهرة تحقيقا لحلمي وحلمها

إلى النور الذي أضاء ويضيء دربي سندي في الحياة والدي الغالي

إلى الذين يبتهج بذكراهم فؤادي إخوتي وأخواتي

إلى أسمى معاني الصداقة والمحبة أفراد البيت الثاني صديقاتي الغاليات

إلى كل من سقط عنهم قلمي سهوا أهدي هذا العمل المتواضع

إهداء

إلى من جعل حياتي يسيرة ورافقني طوال المسيرة..إلى رمز العطاء ومصدر فخري واعتزازي..إلى سندي في هذه الحياة **أبي الغالي** حفظه الله وأطال في عمره

إلى أغلى نسمة في الوجود وأجمل امرأة في الكون..إلى من حملتني وهنا على وهن وظلت ترقب كل خطوة لي على درب الحياة **أمي الكريمة** حفظها الله وأطال بعمرها

إلى **روح جدي الطاهرة** رحمه الله أهدي له ثمرة جهدي مع خالص حبي والدعاء

إلى العائلة الكريمة كبيرها وصغيرها أهدي لهم محبتي وامتناني

إلى صديقاتي اللواتي قضيت معهم أروع الأوقات وأرسخ الذكريات إلى كل أحبائي الذين سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

ريان

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الميزانية وفق المخطط المحاسبي للبنوك	35-34
02	نموذج خارج الميزانية حسب المخطط المحاسبي للبنوك	36
03	مستويات التجارة الإلكترونية	47
04	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري cpa	77
05	الهيكل التنظيمي لوكالة CpA بالطاهير	80
06	الصفحة الرئيسة لبنك القرض الشعبي الجزائري	82
07	صفحة للبحث عن التجار المتعاقدين مع بنك cpa	82
08	صفحة للبحث عن الوحدات البنكية والوقائية على حدا	83
09	المنتجات المتاحة من قبل بنك cpa	83
10	الصفحة الرئيسية للبنك الإلكتروني لبنك cpa	87
11	صفحة للدخول إلى الحساب الخاص بكل عميل.	88

رقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	جدول حساب النتائج وفق المخطط المحاسبي للبنوك	36-35
02	العملية المصرفية	64

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : النظام المحاسبي في البنوك	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	03
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	03-10
المطلب الثاني:القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	10-15
المبحث الثاني: المحاسبية القطاعية (الخاصة)	16
المطلب الأول:محاسبة القطاع المالي	16-21
المطلب الثاني:محاسبة قطاع البناء والزراعة	21-26
المبحث الثالث: النظام المحاسبي في البنوك التجارية	27
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي في البنوك التجارية	27-31
المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي في البنوك التجارية	31-37
خلاصة	38
الفصل الثاني : التجارة الإلكترونية	
تمهيد:	40
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية	41
المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية	41-46
المطلب الثاني:أشكال التجارة الإلكترونية وتحدياتها	47-51
المبحث الثاني:وسائل الدفع الإلكترونية	52
المطلب الأول:ماهية وسائل الدفع الإلكتروني	52-58
المطلب الثاني:تحديات وسائل الدفع الإلكتروني ومخطرها	58-61

المبحث الثالث:البنوك الإلكترونية ونظام المعالجة الآلية	**61**
المطلب الأول:البنوك الإلكترونية	**67-61**
المطلب الثاني : نظام المعالجة الآلية	**71-68**
خلاصة	**72**
الفصل الثالث: مدى مساهمة النظام المحاسبي البنكي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر	
تمهيد	**74**
المبحث الأول: القرض الشعبي الجزائري	**75**
المطلب الأول:تقديم القرض الشعبي الجزائري	**77-75**
المطلب الثاني:تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري وكالة –الطاهير–	**80-78**
المبحث الثاني: بنك Cpa عبر الانترنيت	**81**
المطلب الأول: عرض الصفحة الرئيسية لبنك القرض الشعبي الجزائري	**82-81**
المطلب الثاني: قبول التجار لبطاقة CIB	**82**
المطلب الثالث: شبكات التشغيل	**83**
المبحث الثالث: الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف Cpa	**84**
المطلب الأول: البطاقات البنكية المقدمة من طرف Cpa وخدمات E-Banking	**88-84**
المطلب الثاني: إجراءات تصحيح العمليات المصرفية	**89**
الخاتمة	**و-ز**
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

مقدمة

مقدمـــــة:

لقد كان تطور البنوك ونشوئها مرتبط على الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا نوقد كانت التجارة تحديدا احد أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال البنوك وتنوعها ،حيث احتل القطاع المصرفي في بداية القرن العشرين موقعا متميزا عن باقي القطاعات الاقتصادية في الغالبية العظمى من دول العالم .

وتعتبر الصناعة المصرفية احد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت بها المجتمعات البشرية ومع الانتقال إلى عصر المعرفة والمعلومات وفي ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومع ظهور التجارة الالكترونية أصبح على المصارف مواكبة هذه التطورات وعليه فإنها تحتاج جملة من الأنظمة والمقومات لنجاح دورها في تطوير التجارة الالكترونية التي أصبحت من بين القطاعات الأسرع نموا ويتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل نظرا لتأثيرها الفعال على المؤسسات سواء كانت تجارية أو اقتصادية .

الإشكالية الرئيسية:

تظهر الدراسات أن للتجارة الإلكترونية دور فعال في نمو الاقتصاد العالمي عامة والوطني خاصة، وبما أن البنوك ونظام المحاسبة فيها يكون جزءا من هذا العالم نطرح التساؤل التالي:

كيف ساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر والإجابة على هذا التساؤل، نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية والممثلة في

1- هل سعت البنوك الجزائرية إلى مواكبة التكور التكنولوجي الحاصل في الاقتصاد العالمي ؟

2- ما هي العقبات التي تواجهها البنوك الجزائرية أثناء محاولتها تطبيق التجارة الإلكترونية؟

فرضيات:

تبرز الأسئلة المطروحة أن البحث يحاول اختيار صحة الفرضيات التالية:

1- قدرة النظام المحاسبي البنكي على مواكبة التطور التكنولوجي من أهم العوامل التي تساعد على تبني استخدام التجارة الإلكترونية.

2- وجود نظام محاسبي غير كفء وغير فعال يعد من أهم معوقات وعقبات استخدام التجارة وعقبات استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بروز الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي البنكي في التجارة الإلكترونية التي أصبحت عاملا مؤثرا في نمو اقتصاديات الدول وتعزيز تجارتها الخارجية والنهوض بقطاعاتها المحلية، حيث نجد أن العديد من الدول اعتنت بتهيئة اقتصادياتها ومؤسساتها وبنوكها للتحول إلى الاقتصاد الرقمي الجديد من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية والعمل على الاستفادة القصوى منها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها:

- مدى توفر البنوك الجزائرية على خدمات البنوك الإلكترونية .
- التعرف على صعوبات التجارة الإلكترونية وأهم مخاطرها.
- التعرف على صعوبات التي يواجهها النظام البنكي في مجال تطبيقه للتجارة الإلكترونية .
- مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتكنولوجيا اللازمة لاعتماد التجارة الإلكترونية.

أسباب اختيار الموضوع:

- إثراء المعرفة الشخصية في هذا الجانب إضافة إلى الميول إلى مواكبة كل جديد في المجال البنكي.
- نقص الاهتمام بالتجارة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية، وكدا محاولة إبراز أبعاد التجارة الإلكترونية.
- محاولة تكسير الجمود في هذا المجال.

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، فيما يخص الإطار الزماني فقد اقتصر على سنة 2022 أما فيما يخص الإطار المكاني فقد تم اختيار القرض الشعبي الجزائري- وكالة الطاهير.

المنهج المستخدم في الدراسة:

وفقا للإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا في هذه الدراسة على اختيار المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم مفاهيم مختلفة، حيث قمنا بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ووصفها وصفا دقيقا

وكشف العلاقة بين مختلف جوانبها وقد اعتمدنا على الأدوات المكتبية المتمثلة في الكتب والأطروحات وغيرها هذا في الجانب النظري.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية والتي تمت في القرض الشعبي الجزائري المحاولة إسقاط الجزء النظري على هذه المؤسسة باستخدام مصادر جمع البيانات الوثائق والمقابلات الشخصية

الدراسات السابقة:

1- دراسة ياسمين فوضيلي: دور النظام البنكي في تعميم استخدام التجارة الالكترونية في الجزائر ،مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2013/2012.

تناولت هده الباحثة في دراستها الدور الذي يلعبه النظام في تعميم استخدام التجارة الالكترونية في الجزائر حيث جاءت هده الدراسة بهدف تبيان الدور الذي يلعبه النظام البنكي في نشر استخدام التجارة الالكترونية في الجزائر حيث تم التركيز علي البنوك الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني باعتبارهم أهم تطبيقات التجارة الالكترونية في المجال البنكي ،كما اعتمدت في دراستها علي ثلاث مناهج واحد فرضي استنباطي بهدف دراسة مدى صحة الفرضيات الموضوعة والثاني المنهج التاريخي بهدف دراسة تطور الظاهرة وكدالك الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ،وقد توصلت الباحثة في الأخير إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :عدم وجود نظام بنكي كفئ وفعال لمواكبة التطور الحاصل في التجارة الالكترونية ،إضافة إلى ضعف البنى التحتية في مستوى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر والذي مازال ضعيف إضافة إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة لخلق وتشغيل الأعمال والتجارة الإلكترونية وعدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين ثقافة الثقة في المعاملات الالكترونية.

2- دراسة نورة صباح عزيز الجزراوي :اثر استعمال النقود الالكترونية علي العمليات المصرفية رسالة ماجستير ، في القانون الخاص ، جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا ، 2011.

تناولت هده الباحثة في دراستها بيان أشهر استعمال النقود الالكترونية علي العمليات المصرفية حيث قامت بإجراء هده الدراسة علي المصارف والبنك المركزي الأردني من الفترة الممتدة من 2006إلى 2011،حيت قامت هده الباحثة بتبيان معني النقود الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية، بالإضافة إلي الحماية المدنية والجزائية والإدارية لاستعمال هده النقود وبيان دور البنوك في هذا المجال، إذ توصلت في نهاية بحثها مجموعة من النتائج نذكر منها :

إن العمليات المصرفية الالكترونية تحتاج إلي كادر متدرب واكتر خبرة في حالة حدوث خطا الكتروني في الأجهزة الالكترونية عند الاستعمال ، إضافة إلي إن الأجهزة الخاصة بالنقود الالكترونية

لاميكن إيداع النقود فيها وان عملها فقط هو السحب منها فهادا بالنتيجة يؤدي إلي عدم الاستغناء عن البنوك الالكترونية .

2- دراسة مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي المواقع والأفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد2، جانفي 2010.

حيث تطرق الباحثان في دراستهما هده إلي البنوك الالكترونية وكدا وسائل الدفع الالكترونية، إذ يرى الباحثان إن مع تعقد عملية التجارة الالكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك، غير التقليدية لتتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان أو وقت محدد، وكنتيجة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ظهرت البنوك الالكترونية التي ساهمت بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة وبوسائل دفع حديثة ومتطورة وبتكاليف، منخفضة مختصرة الوقت والمكان.

خطة الدراسة :

من أجا تجسيد موضوع هذا البحث والوصول إلى النتائج المنتظرة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين والأخر تطبيقي، حيث حاولنا التطرق إلى مختلف الجوانب التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة وكان ذلك كما يلي :

تناولنا في الفصل الأول النظام المحاسبي في البنوك وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي من ماهيته إلى أهم الفروض والمبادئ الأساسية، والقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. وفي المبحث الثاني ثم التطرق إلى المحاسبة القطاعية في القطاعات الأربعة وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى النظام المحاسبي في البنوك التجارية وثم تقسيمه إلى مطلبين الأول مفهوم النظام المحاسبي في البنوك مبادئه والمطلب الثاني عناصر النظام المحاسبي في البنوك.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى التجارة الإلكترونية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول قمنا بدراسة نظرية حول التجارة الإلكترونية من مفهومها إلى أهميتها وأشكالها، أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى وسائل الدفع الإلكتروني من مفهوم وأنواع إلى مزايا وعيوب وكذا مخاطر الدفع الإلكتروني،أما في المبحث الثالث فكان تحت عنوان البنوك الإلكترونية ونظام المعالجة الآلية، حيث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين الأول البنوك الإلكترونية والثاني نظام المعالجة الآلية وتحدثنا عن المعالجة المحاسبية للعمليات الإلكترونية.

وخصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي للدراسة بعنوان مدى مساهمة النظام المحاسبي البنكي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول كان عبارة

مقدمـــــة:

على لمحة عن المؤسسة محل الدراسة من تعريفها ومهامها وهيكلها، أما المبحث الثاني فكان عن بنكِ cpa عبر الانترنيت والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري بداية من البطاقات البنكية المقدمة من طرف البنك إلى إجراءات تصحيح العمليات المصرفية الإلكترونية.

الفصل الأول:

النظام المحاسبي في البنوك

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: المحاسبة القطاعية (الخاصة)

المبحث الثالث: النظام المحاسبي في البنوك التجارية

خلاصة

تمهيد:

في ظل الاهتمام المتزايد بموضوع محاسبة القطاع البنكي، وتجاوبا مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول وفي هذا الإطار قامت العديد من الدول وعلى غرارها الجزائر بانتهاج نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير المحاسبية والذي التزمت بتطبيقه أغلب المؤسسات ومن بينها المؤسسات المالية والبنوك حيث تعتبر هذه الأخيرة الركيزة الأساسية لأي دولة وعجلتها الاقتصادية، ونظراً لأهمية القطاع البنكي فإنه يجب التركيز على المحاسبة في البنوك والتي يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والدقة والسرعة بحيث يسهل عملية استخراج البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وهذا من خلال نظام محاسبة خاص بالبنوك وتعتبر البنوك التجارة من أهم البنوك التي تستدعي وجود نظام محاسبي كفء وفعال يكون قادراً على مسايرة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وخاصة المحاسبية لها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى النظام المحاسبي المالي، ومحاسبة القطاع إضافة إلى النظام المحاسبي البنكي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الجزائرية وذلك بغية تحسين الممارسات المحاسبية والذي أحدث تغيرات جذرية على نظامها المحاسبي وهو أفضل خيار كما يعتبره مجلس المحاسبة الوطني، لكونه يستجيب لمختلف المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

تعريف 1:

النظام المحاسبي المالي هو النظام المطبق في الجزائر مند سنة 2010، والذي يدعى في صلب النص المحاسبة المالي، والتي يتم تعريفها بأنها " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين المعطيات القاعدية العددية تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية.[1]

تعريف2:

يسمى بالنظام المحاسبي المالي لأنه نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، أو عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته نهاية السنة المالية .[2]

تعريف3:

جاء تعريف النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وفي المادة 3 منه " أن المحاسبة المالية، نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية وعبارة نظام تدل على أن الأمر يتعلق بالإطار النظري، ومجموعة من المبادئ تعمل مجتمعة وبصفة تستدعي التناسق والتنظيم على عكس كلمة مخطط التي تعني الجانب التقني أكثر من الجانب النظري أو التنظيمي [3] .

---

[1]- أحمد بوراس، محمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، الجزائر، 2015 ، ص 16.

[2]- شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRC / SCF ، طبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 19.

[3]- عوينات فريد، دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، 2011، ص 88.

تعريف 04:

من الناحية الاقتصادية: المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية.

من الناحية القانونية: النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية المحاسبية الدولية المتفق عليها، وبهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكدا شروط وكيفية تطبيقه.[1]

2- أهمية النظام المحاسبي المالي:

يستمد هذا النظام أهمية من خلال المزايا الكثيرة التي يقدمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ النظام المحاسبي المالي(Scf) مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) (IAS) وبذلك فهو قريب من النظم المحاسبية الدولية التي تعتمد على نفس المرجعية وهو ما يؤدي إلى إنتاج معلومة مالية ذات جودة وتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال تقييم معلومات من المؤسسات ونشاطاتها تتميز بالوضوح والثقة؛
- ✓ تنشيط السوق المالية وزيادة دورها في تمويل الاقتصاد، حيث أنها تعتمد على موثوقية المعلومات وهو ما يحتاج إليه المستثمرون وبذلك يزداد الادخار والاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة السوق المالية مصدرا لتمويلها.[2]

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي يظم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حين تظهر بشكل واضح في النقاط التالية:

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- ✓ جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

[1]- سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي SFF مع معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد 3، الجزائر، 2018، ص 260.

[2]- مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06 و 07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 20.

- ✓ جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- ✓ إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- ✓ السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها، وشاملة مجموعة تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية، بموضوعية ومصداقية؛
- ✓ السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق؛
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- ✓ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.[1]

ثالثا: الفروض والمبادئ الأساسية للنظام المحاسبي المالي:

أولا: الفروض المحاسبية: الفروض مسلمات فكرية يعتمد عليها العلم وتمثل قمة البناء العلمي لأي حقل من حقوق المعرفة، وتعتبر الفروض المحاسبية الأساس للعملية المحاسبية وتمثل نقطة البداية لبناء هيكل النظرية. وعلى أساس هذه الفروض المحاسبية يتم التوصل إلى المبادئ المحاسبية، وهناك أربع فروض محاسبية أساسية تشمل:

1- فرض الوحدة المحاسبية:

وتتعلق بدائرة النشاط التي تشكل محول اهتمام القياس والتحليل المحاسبي، وقد تكون هذه الوحدة مؤسسة أعمال أو دوائر حكومية أو حدة دينية كالمسجد إن غرض الوحدة المحاسبية يتطلب التمييز بين أنشطة الوحدة وبين أنشطة أصحاب الملكية وأنشطة الوحدات الأخرى. ولمناقشة فرض الوحدة المحاسبية فإننا نركز على مؤسسات الأعمال، التي يتم تنظيمها بثلاثة أنواع المشروعات الفردية وشركات الأشخاص والشركات المساهمة، وتتصف المشروعات الفردية بصغر رأس مالها وأن المسؤولية الإدارية تعود للمالك الذي يحصل على كافة الأرباح ويتحمل الخسائر كما يتحمل المسؤولية كاملة عن كافة الديون، في حين أنه في حالة الشركات المساهمة تنفصل الملكية عن إدارة الوحدة المحاسبية، وتكون رؤوس الأموال كبيرة، يتم توزيع الأرباح على كافة المساهمين ومسؤولية المالكين تجاه ديون الوحدة المحاسبية محددة بمقدار المساهمة في رأس المال. أما في ما يتعلق بعلاقة الوحدة المحاسبية بالوحدات الأخرى فإنها تخص العمليات التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية التي تكون الوحدة المحاسبية طرفاً فيها. وتكون على نوعين، إما عمليات داخلية، تخص الأنشطة الإنتاجية أو عمليات خارجية تشمل عمليات البيع والشراء والتمويل وغيرها، ولذلك يتم بحث طبيعة الوحدة المحاسبية، إما على أنها مركز للنشاط للوظائف الاقتصادية أو مركز انتباه ومنطقة حقوق للأطراف المتعددة المهتمة بالوحدة المحاسبية.

2-**فرض الاستمرارية:** ويقصد بها أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها الطبيعي، وأنه ليس هنالك نية في الوقت الحاضر أو اتجاه نحو تصفيتها أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ، لذلك فإن القوائم المالية يتم إعدادها

[1]- بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص ص 10، 11.

بافتراض استمرارية المشروع في المستقبل في أداء نشاطه كالمعتاد لذلك فإن احتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعد حالة استثنائية.

إن ظهور الشركات المساهمة قد عزز هذا الافتراض المنطقي، نظرا لما تتصف به هذا النوع من الشركات من استمرارية ونمو مستمر في حجم أعمالها بسبب أن الشخصية المعنوية ليس لها نهاية عمر كما هو الحال للشخصية الطبيعية.

ولا يقصد بالاستمرارية للوحدة المحاسبية إلى ما لا نهايته، حيث إن فرض الاستمرار ليس فرضا يتعلق بالمستقبل، وإنما متعلق بالحاضر والتفسير المنطقي له هو أنه في أي نقطة معينة من الزمن أن يستمر المشروع في أعماله بصورة تسمح له بالوفاء بالتزاماته القائمة، والاستفادة من أصوله الحاضرة، وكحد أدنى يفترض استمرار الوحدة المحاسبية لفترة أطول من أي أصل تمتلكه وبما يكفي للوفاء بأي التزام من التزاماتها وتنفيذا البنود والتعهدات القائمة. [1]

3- فرض الدورية: وتقتضي الاعتبارات العلمية في المحاسبة ضرورة تقييم حياة المشروع المستمر إلى فترات دورية، بغية إعداد التقارير المالية لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير. وتزويد الأطراف المهتمة بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء، حيث أنه في غياب هذا الفرض في تقسيم حياة المشروع إلى فترات فإنه يتطلب الانتظار حتى نهاية عمر المشروع.

ويؤثر فرض الدورية كثيراً على دور المحاسبْ، إذ تتركز مهمته في تقسيم جهد الوحدة المحاسبية وإنجازاتها فيما بين الفترات المختلفة، مما يتطلب تقسيم التيار المتواصل للنشاط فيها بين الحاضر والمستقبل، وتؤدي إلى تجزئة الكثير من الصلات والعلاقات الحقيقية مما يجعل القوائم المالية التي تعد عن فترة زمنية معينة حتى غير أفضل الظروف مجرد تقديرات أو نتائج تقريبية ولا يمكن اعتبارها قوائم نهائية.

4_فرض وحدة القياس: ويعرف القياس بأنه التعبير الكمي عن الظواهر موضوع الدراسة، وأنه أيضا عملية إبراز العلاقات القائمة بين خصائص هذه الظواهر موضوع الدراسة، وأنه أيضا عملية إبراز العلاقات القائمة بين خصائص هذه الظواهر المراد إخضاعها للقياس وباستخدام الأرقام في عملية القياس فإنه يجنبنا التحسين في التعبير ويمكننا من إجراء العمليات الحسابية المختلفة وتطبيق و استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وتتطلب عملية القياس اختيار وحدة القياس مناسبة، وفي المحاسبة تستخدم النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية، فالقياس المحاسبي هو قياس مالي، مما يعني أن المحاسبة تعني فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بالنقد. وعلى مستخدمي القوائم المحاسبية أن لا يتوقعوا الإفصاح عن كافة المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات مما لا يمكن قياسها مالياً.

[1]- هادئ رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 31، 32.

كما أن فرض القياس وتوصيل المعلومات المالية على أساس النقد يؤدي إلى مشكلة تتمثل في عدم ثبات قيمة وحدة القياس ذاتها، حيث أن النقود هي أداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات وبالتالي فإنه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وعلى هذا الأساس يظهر لنا مثلا أن وحدة القياس النقدي المستخدمة في قياس الإيرادات ذات القيمة الجارية مختلف عن القوة الشرائية للمصروفات والأصول التي تتصف بالقيمة القديمة، مما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية. [1]

ثانيا: المبادئ المحاسبية

وتشمل مبادئ المحاسبة الأساسية كل من مبدأ استقلالية الكيان، مبدأ الوحدة الزمنية، مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، مبدأ استقلالية الدورات، مبدأ وحدة القياس، مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ تبرير الوقائع، مبدأ عدم المقاصة، مبدأ ديمومة الصرف، مبدأ ثبات (بدء المساس) للميزانية الافتتاحية، مبدأ الصورة الوفية.[2]

والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مستويات:

- ✓ مبادئ الملاحظة ؛
- ✓ مبادئ التقييم؛
- ✓ مبادئ المسؤولية المتعلقة بالالتزامات المعنوية للمحاسب.

1- مبادئ الملاحظة:

أ- مبدأ استقلالية الكيان:

المؤسسة وفق هذا المبدأ نعتبرها كأنها كيان مستقل، منفصل على مالكية وذلك بغض النظر عن الإطار القانوني الذي يجري في نشاطها، فالمحاسبة المالية ترتكز على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء وإيرادات الكيان و المشاركون بأموالهم الخاصة أو المساهمين.

فالقوائم المالية للكيان لا تأخذ في الحسبان سوى معاملات المؤسسة وليس مالكيها.

ب- مبدأ الوحدة الزمنية:

إن الاستمرارية في نشاط الكيان لفترة طويلة غير محددة هو مبرر لتحديد مدة زمنية يمكن على ضوئها معرفة إيرادات وأعباء الكيان ونتيجة نشاطه في هذه الفترة، الدورة المحاسبية عادة هي (12) شهرا تغطي السنة المدينة إلا أنه يمكن السماح لمؤسسة بإقفال دورتها بخلاف 12/31 عندما يكون نشاطهما مرتبط بدورة استقلال غير متطابقة مع السنة المدنية.

[1]- هادئ رضا الصفار، المرجع السابق، ص 33.

[2]- بلخر بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،2000 ، ص 15.

ج- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

العمليات ينبغي تسجيلها وتقديمها ضمن القوائم المالية وفقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، وليس شكلها القانوني.

د- مبدأ استقلالية أو فصل الدورات:

إن نتيجة كل دورة هي مستقلة عن سابقتها وعن تلك التي تليها، ولتحديدها يجب إذن إدخال الأحداث والعمليات المتعلقة بها فقط دون إدراج سواها.

على افتراض أن حدث له سببية مباشرة ودو أهمية بالنسبة لوضعية موجودة تاريخ إقفال الحسابات لدورة، حيث يعرف بين هذا التاريخ وتاريخ إنشاء حسابات تلك الدورة، فإنه يتوجب ربط هذا الحدث بالدورة المتعلقة، ويتم إجراء هذا الربط على قاعدة معلومات معروفة تاريخ إنشاء الحسابات إذا كان هناك حدث أو معاملة إيرادها بعد تاريخ إقفال الدورة، إلا أنه لا يؤثر على الوضع القائم في خصوم أو أصول الدورة التي تسبق الإقفال، فإنه يتم إجراء أي تعديل.

إلا أنه وفي إطار الإشارة إلى المعلومات ضمن الملحق، فيتم الإشارة إليه إذا كان يمثل أهمية لها تأثيراتها على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

2- مبادئ التقييم:

أ- مبدأ وحدة القياس:

الحاجة إلى وحدة قياس وحيدة لتسجيل المعاملات لمؤسسة يتمثل في الأصل في إختيار العملة (الدينار الجزائري) كوحدة قياس المعلومات المنقولة ضمن القواعد المالية.

تسجل فقط المعاملات والأحداث التي يمكن قياسها بالقيمة النقدية بينما المعلومات غير القابلة للقياس والتي من الممكن أن يكون لها أثر مالي ينبغي أيضا أن تحكم ضمن القوائم المالية (المادة 12 من ن م م).

ب- مبدأ التكلفة التاريخية:

باستثناء أحكام خاصة متعلقة ببعض الأصل والخصوم، فإن عناصر الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات يتم تسجيلها محاسبيا وتقدم ضمن القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية، بمعنى على أساس قيمتها بتاريخ وقوعها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو ارتفاع القدرة الشرائية للنقود.

ج- مبدأ الحيطة والحذر:

الحيطة والحذر هي التقدير العقلاني للظواهر في ظل شروط عدم اليقين حتى يتم تجنب نقل المخاطر في المستقبل، عدم اليقين أو الشك قد يمثل عائق للذمة المالية أو لنتيجة الكيان. [1]

[1]- بلخر بكاوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 15 -17.

إذن يقضي هذا المبدأ بعدم الأخذ في الحسبان أية إيرادات من المتوقع أن تتحقق في المستقبل، كتسجيل نواتج مستقبلية سوف يحققها الكيان، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان للخسائر التي يمكن أن تحدث مستقبلا انطلاقا من الأعداد وإمكانية مواجهتها.

أي ينبغي ألا تكون هناك مبالغة في الأصول والإيرادات وألا يكون هناك تقليل في الخصوم والأعباء.

لكن تطبيق مبدأ الحيطة والحذر ينبغي ألا يقودنا إلى تشكيل احتياطات غامضة أو مؤونات مفرطة.

3- مبادئ المسؤولية:

أ- مبدأ تبرير الوقائع:

وهو أن يستند كل قيد محاسبي من حيث المبدأ إلى مستند مؤرخ يؤيده بحيث يحمل توقيع أو خاتم المسؤول عن العملية (المادة 18 من ن م.م) هذا المبدأ أساسي بالنسبة لمحافظ الحسابات والمراجع من أجل القيام بمهامها زد على ذلك أن إعداد الفوائد المالية التي تعتمد مثلا على اختيار مدة الإهلاك مبلغ المؤونة، ومختلف التسويات التي تجري على مستواها هذه كلها لا تعتمد على قوانين علمية بل تقديرات للوقائع المتأنية في حكم المحاسبين.

ب- مبدأ الأهمية النسبية:

إن القوائم المالية ينبغي أن تسلط الضوء على أن معلومات ذات دلالة مغيرة يمكن كل معلومة بإمكانها أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون حول الكيان استنادا إلى القوائم المالية.

المبالغ البسيطة يمكن تجميعها مع مبالغ متماثلة لعناصر ذات طبيعة أو وظيفة متشابهة.

ج - مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات بالنتائج، أو على أساس صاف (المادة 15 من ن م م) .

د- مبدأ ديمومة الطرق:

الاتساق والقبلية للمعلومات المحاسبية خلال فترات متتالية يعني ديمومة عند تطبيق قواعد وإجراءات متعلقة بتقييم العناصر وبتقييم المعلومات. [1]

لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض القوائم المالية للكيان المعني (المادة 39 من ن م. م) تحدد كيفيات أخذ تغير التقدير والطرق المحاسبية، بعين الاعتبار ضمن القوائم المالية عن طريق التنظيم (المادة 40 من ن م م).

[1]- بلخر بكاوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 18-19.

هـ- مبدأ ثبات للميزانية الافتتاحية:

حسب هذا المبدأ فإن الميزانية الافتتاحية للدورة (ن) تتعلق إلزاما بالميزانية الختامية للدورة (ن- 1).
هذا المبدأ أساسي فهو الكفيل بترجمة الاستمرارية بين الدورات.

و- مبدأ الصورة الوفية:

إن القوائم المالية ينبغي أن تعطي صورة وفية عن الوضعية المالية للكيان.

الصورة الوفية هي الهدف المتبقي، من حيث طبيعتها وصفاتها ومن حيث الاحترام للقواعد المحاسبية، فمن خلال الصورة الوفية تكون القوائم المالية للكيان قادرة على إعطاء المعلومة حول الوضعية المالية والأداء وتغيير الوضعية المالية للكيان، المعنى أخص تعني الصورة الوفية احترام القواعد والمبادئ المحاسبية.لكن في الحالات الاستثنائية أي يكون التطبيق لقاعدة محاسبية غير مؤهل لإعطاء صورة وفية للكيان، ينبغي إذن التخلي عنه لكن يصبح من المهم الإشارة ضمن ملحق القوائم المالية إلى أسباب هذا التخلي.

المعالجات المحاسبية غير الملائمة، لا يتم تصحيحها لا بالإشارة إلى الطرق المحاسبية المستعملة ولا بالمعلومات ضمن الملحق أو أي نصوص مفسرة. [1]

المطلب الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي هو نظام للمعلومات هدفه تحويل البيانات المحاسبية (مدخلات) إلى قوائم وتقارير محاسبية (مخرجات) تقدم إلى متخذي القرارات بشكل قوائم مالية، وذلك بإجراء عمليات التشغيل مثل التسجيل والتبويب والتلخيص وإعداد التقارير باستخدام بعض الإجراءات والمستندات والسجلات وغير ذلك. والقوائم المالية هي :

1- قائمة المركز المالي (الميزانية).
2- قائمة الدخل.
3- قائمة حقوق الملكية.
4- قائمة التدفقات النقدية.

وسوف نتناول هذه القوائم بشكل مبسط على أن يتم بحثها بشكل موسع لاحقا في هذا الكتاب أو غيره.[2]

أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية):

العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعرف هذه العناصر كما يلي:

(a) الأصل هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

[1]- بلخز بكاوي، المرجع السابق الذكر، ص 20.

[2]- خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 26.

(b) الالتزام هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابق ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجية من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.

(c) حق الملكية هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الصول بعد طرح كافة الالتزامات.

* **الالتزامات:** إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل تعهداً حاليا على المنشأة، والتعهد يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة.

ويمكن للالتزامات أن تطبق قانونا كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي . وهذا هو الحال عادة، مثل المبالغ الواجبة الدفع مقابل سلع وخدمات استلمتها المنشأة. كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة، فإذا قررت المنشأة مثلا أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات.

يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي، فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدي في حد ذاته إلى التزام حالي حيث ينشأ عادة عندما يتم تسليم الأصل أو دخول المنشأة في تعاقد غير قابل للإلغاء للحصول على أصل، وفي الحالة الأخيرة، فإن الطبيعة غير القابلة للإلغاء للاتفاقية تعني أن التبعات الاقتصادية لعدم الوفاء بالتعهد بسبب وجود غرامات كبيرة: مثلا يترك للمنشأة قدرة محدودة – إن وجدت – على تجنب تدفق الموارد لطرف آخر.

- **الأصول:**

تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل في إمكانية المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى المنشأة.

ويمكن أن تكون كذلك لمشاركتها غير العملية الإنتاجية كجزء من النشاطات التشكيلية للمنشأة. كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة، مثلما تؤدي طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء. ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمنشأة، ويقدم النقد نفسه خدمة للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى.

يمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول أن تتدفق على المنشأة بعدة طرق، فعل سبيل المثال يمكن للأصل أن:

(a) يستخدم بمفرده أو مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.

(b) يستبدل مع أصول أخرى.

(c) يستخدم لسداد التزام.

(d) يوزع على أصحاب المنشأة[1].

ثانيا : قائمة التدفقات النقدية:

وهي تبين التدفقات النقدية الواردة والصادرة الناتجة عن أنشطة التشغيل الثلاث وهي:

- أنشطة التشغيل.
- أنشطة الاستثمار.
- أنشطة التمويل.

وتنبع أهمية هذه القائمة في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية من الأهمية الحيوية لتوفير النقدية في دفع نفقاتها وتسديد التزاماتها، ويجب أن تسعى أي منشأة إلى تحقيق حالة من التوازن المدروس بين السيولة والربحية باعتبارهما هدفين متعارضين.

1- التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل:

أ- تدفقات نقدية واردة وتشمل:

- ✓ المتحصلات من المبيعات النقدية؛
- ✓ المتحصلات من المبيعات الآجلة؛
- ✓ المتحصلات من إيرادات استثمارات مالية؛
- ✓ فوائد محصلة.

ب- تدفقات نقدية صادرة:

- ✓ مدفوعات للموردين؛
- ✓ مدفوعات مقابل المصروفات النقدية؛
- ✓ مدفوعات فوائد للمقرضين؛
- ✓ مدفوعات للجهات الحكومية (ضرائب وغرامات).

2- التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار:

أ- تدفقات نقدية واردة:

- ✓ متحصلات ناتجة عن بيع أصول ثابتة؛
- ✓ متحصلات ناتجة عن بيع استثمارات مالية غير شركات أخرى.

ب- تدفقات نقدية صادرة:

- ✓ مدفوعات ناتجة عن شراء أصول ثابتة؛
- ✓ مدفوعات ناتجة عن شراء استثمارات مالية في شركات أخرى.

[1]-- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص، 83- 85 .

3- تدفقات نقدية ناتجة عن أنشطة التمويل:

أ- تدفقات نقدية واردة:

✓ تدفقات نقدية ناتجة عن الزيادة في رأس المال؛

✓ متحصلات ناتجة عن القروض.

ب- تدفقات نقدية صادرة

✓ توزيعات الأرباح على الملاك؛

✓ سداد أصل القروض. [1]

ثالثا: جدول حساب النتائج:

هو عبارة عن بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح والخسارة، ويتكون من العناصر التالية:

- **المنتوجات:**

هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

- **الأعباء:**

هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض أصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، ويشمل أيضا الخسائر وكدا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والاهتلاكات.

- **النتيجة الصافية:**

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطبقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات على الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة السيئة.

- **ويعرض جدول حساب النتائج كما يلي:**

أ- في الحالة العادية: يظهر جدول حساب النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة ويحتوي هذا الجدول حسب المادة (2.230) من القانون 07 - 11 على المعلومات التالية:

[1]- خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص، 29- 30.

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية التالية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- ✓ منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ✓ المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- ✓ مخصصات الإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية. [1]
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛
- ✓ العناصر غير عادية (منتجات وأعباء)؛
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ب- في حالة حسابات النتائج للمؤسسات المدمجة: يتم إضافة إلى ما سبق.

- ✓ حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- ✓ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

ج- جدول حساب النتائج في حالة المؤسسات المالية:

حسب المادة (6230) يفرض جدول حسابات النتائج للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط فإن حساب النتائج يمثل ما يلي:

- ✓ منتجات الفوائد وما شابهها؛
- ✓ أعباء الفوائد وما شابهها؛
- ✓ الحصص المستلمة؛
- ✓ الأتعاب والعمولات المقبوضة؛
- ✓ الأتعاب والعمولات المدفوعة؛
- ✓ المنتجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات، حسب كل فئة منها؛
- ✓ الأعباء والمنتجات المتعلقة بكليات الصرف؛
- ✓ منتجات الاستغلال الأخرى؛

[1]- بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة (مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011- 2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2018، ص 49.

- ✓ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير قابلة للاسترداد؛
- ✓ أعباء الإدارة العامة؛
- ✓ أعباء الاستغلال الأخرى.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغييرا لطرق المحاسبية والتصحيحات الأخطاء المسجل التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال؛
- ✓ النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديدات....)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: ملحق القوائم المالية:

يحتوي ملحق القوائم المالية على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي ينخرط مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه.

- ✓ معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد القوائم كلما كانت هامة؟
- ✓ المعلومات المكملة لفهم أفضل لقوائمها المالية؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم.
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

وهناك العديد من النماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق مثل جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية، جدول الإهتلاكات، جدول المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية، قائمة استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية وجدول المساهمات. [1]

[1]– رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 2011، ص ص ، 97، 98.

المبحث الثاني: المحاسبة القطاعية (الخاصة)

المطلب الأول: محاسبة القطاع المالي:

أولا : المحاسبة في قطاع البنوك:

النظام المصرفي يشمل كل النشاطات التي تتمحور الخدمات البنكية من جميع المدخرات للقروض ومختلف العمليات البنكية التي أصبحت غير محصورة في الوظيفة التقليدية للبنك، فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي الحقيقي، بحيث يمثل مجموع المصارف العامة في الدولة يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية.

1- مفهوم البنك المركزي:

تأسست البنوك المركزية باعتبارها مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة مملوكة بالكامل للدولة، والبنك المركزي مؤسسة مصرفية عامة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية عن طريق إصداره للعملة المحلية مقابل احتياطاته من الذهب أو عن طريق بيع الذهب في الأسواق العالمية والقدرة على تحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية وتسعير النقود عن طريق إصدار النقد أو عن طريق منح التسهيلات والقروض للبنوك.

ومن أهم الأهداف المعاصرة للبنك المركزي

✓ المحافظة على الاستقرار النقدي والثقة والأمان للتداول النقدي؛

✓ ضمان قابلية تحويل العملة المحلية وتلبية احتياجات السوق من العملات الأجنبية ومراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرفية؛

✓ المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور؛

✓ نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية.

أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية فتتمثل في:

- الأدوات المباشرة: لاستخدام البنك المركزي الأدوات التقليدية في إدارة السياسة النقدية والرقابة على البنوك إذ استخدام وسائل متعددة لمراقبة عرض واستخدام الإئتمان المصرفي.
- الأدوات الغير المباشرة: لم تعد لأدوات التقليدية كافية وحدها في إدارة السياسة النقدية، حيث اتبعت البنوك المركزية أسلوب غير مباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، كما يستخدم البنك المركزي أيضا أدوات سعر إعادة الخصم ونافدة الإيداع لليلة واحدة في إدارة السياسة النقدية.[1]

[1]- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص، 34، 35.

2- البنوك التجارية:

وهي تلك البنوك التي تقوم بصدفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتقوم بعمليات الادخار والاستثمار وتمويله وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ومن الملاحظ هنا أنه لا توجد حدود فاصلة بين أعمال البنوك التجارية وغيرها من عمليات البنوك المتخصصة والبنوك الأخرى تعتمد في الأساس على الطبيعة الغالبة على نشاط كل نوع من البنوك .[1]

وأهم ما يبرز هذه البنوك السمات المميزة لها والتي تتمثل في:

أ- الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في إيراداتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لدا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المنشآت الأعمال تعرضا لأثار الردع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب عن ذلك زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك، فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت معها الأرباح بنسبة أكبر.

ب- السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ما يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

ج- الأمان: يتم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاث أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري وتتمثل في:

* **الهدف الأول:** تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت.

* **الهدف الثاني:** يتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما في ذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 122.

* **الهدف الثالث:** يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس المال صغير ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

ولهذا فمن المتوقع أن تأثر هذه الأهداف على تشكيل السياسات الرئيسة التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي:

- جدب الودائع.
- تقديم القروض.
- الاستثمار غير الأوراق المالية. [1]

ثانيا: محاسبة قطاع التأمين

يعتبر التأمين أحد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل عبئ الضرر الناتج عن الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في ذاته أو ممتلكاته أو ما قد يسببه للغير من أضرار في أشخاصهم أو ممتلكاتهم.

1- مفهوم التأمين:

عرفت المادة 744 من القانون المدني المصرفي لتأمين بأنه " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتبا أو أي عرض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك في نظير قسطا أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

2: عناصر عقد التأمين:

عقد التأمين له ثلاث عناصر لا يقوم بدونها وهي:

أ- الخطر المؤمن منه:

يشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون غير مؤكد الحدوث، وأن يكون حدوثه أمر غير مرغوب فيه وأن يكون من الممكن قياس قياسا موضوعيا وفق نظرية الاحتمالات بالإضافة إلى إمكانية القياس المادي للخسائر المحتملة، ويمكن تقسيم الخطر من عدة زوايا من زاوية نوعية نتائجه ومن زاوية مصدر الضرر وأسبابه ومن زاوية طبيعة الخطر وكدا زاوية حركته أو سكونه، وقد ينتج عن هذه الأخطار أضرار مادية أو أضرار نفسية أو اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تحمل بعض الأفراد تكاليف، كما يمكن أن تسبب لهم الخسائر وتتفاوت الطرق التي يمكن أن يلجأ إليها الأشخاص لمواجهة المخاطر ومن بينها اجتناب هذه المخاطر أو تحمل نتائجها دون المبادلات بوقوع الخطر، أو مضاعفة الحيطة والحذر من أجل تقليل فرض وقوع الخطر. أو الالتجاء إلى التأمين في معالجة الأخطار.

ب- قسط التأمين:

وهو محل التزام المستأمن، أي العوض الذي يدفعه لمنشأة التأمين في مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين عن وقوع الخطر المؤمن منه، والأصل في القسط، أن يكون مبلغا ماليا يدفع بصفة دورية، كل شهر أو كل سنة

[1]- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص ، 19- 20.

مثلا، وقد يكون القسط مبلغا ثابتا كما هو الحال في منشأة التأمين التجاري، كما قد يكون متغيرا، كما هو الحال في منشآت التأمين التبادلي.

ج- مبلغ التأمين:

وهو محل التزام المؤمن أنها تتعهد بمقتضى عقد التأمين للمستفيد الذي يعين مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه، في مقابل الأقساط التي يدفعها المستأمن لهذه المنشأة. وهناك علاقة وثيقة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين من جهة وبين قسط التأمين والخطر المؤمن منه من جهة أخرى، إذ أن منشآت التأمين تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التامين المتفق عليه، بحيث يزيد القسط بزيادة هذا المبلغ وينقص بنقصه.

3- أنواع التأمين:

تتعدد أنواع التأمين سواء بتعدد الجهات التي تقوم بعمليات التأمين أو بتعدد مجالات التأمين ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم التأمين إلى الأنواع التالية:

أ- من حيث نوع الجهة التي يقوم بعملية التأمين:

- ✓ **التأمين الذاتي:** يلجأ إلى هذا النوع من التأمين الأفراد أو المنشآت الدين يمتلكون عددا كبيرا من الوحدات المعرضة للخطر، والذين يكونون في المركز مالي يسمح بتحمل آثار الخطر ونتائجه.
- ✓ **التأمين التبادلي:** يتفق هذا النوع من التأمين مع التأمين الذاتي في أن شخصية المؤمن والمؤمن له تندمج في شخص واحد مع توزيع الخطر. [1]
- ✓ **التأمين التجاري:** في هذا النوع من التأمين تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن، كما يهدف إلى تحقيق الربح.
- ✓ **التأمين الحكومي:** تدخل الدولة في نشاط التأمين يكون بسبب عجزا أو امتناع المنشآت الخاصة عن ممارسة أنواع معينة من التأمين أو وجود ضرورة اجتماعية لتدخل الحكومة، وقد يكون تدخل الدولة في مجال التأمين يقصد توفير ظروف المنافسة وحتى ترغم منشآت التأمين التجارية على توفير هذه الخدمة للمواطنين بسعر مناسب.

ب- من حيث مجال التأمين:

- ✓ **تأمينات الحياة:** يقصد بها جميع أنواع التأمينات التي تتعلق بحياة الإنسان ويطلق على هذا النوع من التأمين وثائق تأمين حال الحياة ونجد فيه: عقود التأمين ضد خطر الوفاة، عقود التأمين ضد أخطار الحياة وعقود التأمين ضد أخطار الحياة والوفاة.
- ✓ **التأمين من الحريق:** يهدف هذا النوع من التأمين إلى حماية الفرد أو ممتلكاته من الأضرار التي تترتب عن مخاطر الحريق.

[1]- محمود محمود السجاعي، المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 11.

- ✓ **التأمين من مخاطر النقل البري والبحري والنهري والجوي:** ويهدف هذا النوع من التأمين إلى تعويض أصحاب وسائل النقل عما يلحق بهم من أضرار نتيجة هلاك تلك الوسائل ويتضمن هذا النوع من التأمينات تأمينات المسؤولية المدنية التي تصيب الغير في شخصه أو ممتلكاته نتيجة استخدام هذه الوسائل.
- ✓ **التأمين من الحوادث:** ويتضمن هذا النوع من التأمين في الحوادث الشخصية ، التأمين من السرقة، التأمين من حوادث السيارات، التأمين من إصابات العمل وأمراض المهنة.

ج- من حيث موضوع التأمين:

يتقسم التأمين من حيث موضوعه إلى مجموعات متناسقة تبعا للطبيعة القانونية لعقد التأمين وذلك على النحو التالي: تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، تأمينات الممتلكات، تأمينات المسؤوليات.

- ✓ **تأمينات الأشخاص وعملية تكوين الأموال:** وتشمل التأمينات الشخصية، تأمينات الحياة، والتأمين من مخاطر البحر، التأمين من الحوادث الشخصية ، التأمين من المرض، التأمين من البطالة والتأمين من الشيخوخة. [1]
- ✓ **تأمينات الممتلكات:** تضم أنواع التأمينات التي تغطي الأخطار التي تتعلق بالملكية، ويدخل تحت هذا النوع من التأمين البحري، التأمين من السرقة ، التأمين من الحريق، التأمين من مخاطر الحروب والتأمين من مخاطر الظواهر الطبيعية .
- ✓ **تأمينات المسؤوليات:** يغطي هذا النوع من التأمين ما يتعرض له العجز في أشخاصهم أو ممتلكاتهم من مخاطر بسبب المؤمن له أو بسبب ممتلكاته ويتضمن العمل وأمراض المهنة وتأمينات المسؤولية المدنية لأصحاب المباني والإنشاءات وتأمينات المسؤولية المدنية لأرباب المهن الحرة.

د- من الناحية الاقتصادية القومية:

يقسم رجال الاقتصاد والمحاسبة القومية عمليات التأمين إلى نوعين أساسيين هما:

- ✓ **تأمينات ادخارية:** تهدف إلى تجميع ادخارات الأشخاص حتى يعين موعد استشهاد ردها ويهتد رجال الاقتصاد بهذا النوع من التأمين باعتباره مصدرا من مصادر الأموال التي يمكن الاستعانة بها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ **تأمينات الصيانة:** ويهتم رجال الاقتصاد بهذا النوع من التأمين باعتباره أداة التأمين للاقتصاد القومي والمجتمع من أخطار قد تصيب الأصول الثابتة والمتداولة بسبب الحريق، أو أخطار النقل مثلا، ومن الأخطار التي قد تصيب الأيدي العاملة مثل التأمين من إصابات العمل وغير ذلك.

هـ- من حيث مدى الالتزام بالتأمين:

- ✓ **تأمينات اختيارية أو تأمينات خاصة:** يشمل أنواع التأمينات التي يكون للشخص فيها حرية التعاقد عند الحاجة إلى التأمين لكي يعوض ما قد يتعرض له من مخاطر أو أضرار.

[1]- محمود محمود السجاعي، المرجع السابق الذكر، ص ص 14-18.

✓ **تأمينات إجبارية أو تأمينات عامة:** وتتضمن أنواع التأمينات التي يتطلبها القانون لحماية بعض الأفراد وتسمى عادة التأمينات العامة وتشمل: التأمينات الاجتماعية، تأمين المعاشات لموظفي الحكومة، التأمين ضد خيانة الأمانة بالنسبة لأرباب العهد، التأمين الإجباري عن حوادث السيارات. [1]

المطلب الثاني: محاسبة قطاع البناء والزراعة

أولا: محاسبة قطاع البناء:

يعد قطاع البناء أحد القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، والطبيعة الخاصة لهذا القطاع دفعت بالهيئات المحاسبية في مختلف الدول إلى إنجاز التأطير المحاسبي الذي يساير طبيعة هذا القطاع، وهذا نتيجة امتداد عملية إنجاز المشاريع كمؤسسات هذا القطاع الأكثر من فترة محاسبية مما يخلق مخاطر ترتبط أساسا بالقياس والإفصاح عن نتائج العقود وتحديد اللحظة المناسبة للاعتراف بأحقية اكتسابها.

1- مفهوم قطاع البناء

أ- تعريف: حسب معايير المحاسبة الدولية يعرف قطاع البناء على أنه عقود يتم التفاوض فيها خصيصا لتشييد أو بناء موجود أو مجموعة من الموجودات ذات العلاقة المترابطة والمتداخلة من حيث التصميم والتكنولوجيا والوظيفة والغرض النهائي أو الاستخدام. [2]

ب - خصائص

عقد البناء: يتميز هذا العقد بأنه:

ب-1 عقد رضائي: بمعنى أن المشرع لم يشترط لانعقاده شكلا معينا خاص به، بل ينعقد بمجرد تراضي طرفين، سواء كتابيا أو شفهيا، فإذا كانت المادة 561 من القانون المدني الجزائري قد اشترطت الكتابة، فإنها ليست لانعقاده بل لإثباته.

ب-2 عقد معاوضة: يتميز عقد المقاولة بصفة المعاوضة ذلك أن كل واحد من الطرفين يأخذ مقابلا لما يعطيه، فالمقاول يقوم بالعمل المطلوب منه قصد الحصول على مقابل وهو الأجر الذي يدفعه رب العمل، وهذا الأجر لا يدفعه رب العمل إلا مقابل العمل الواقع على عاتق المقاول وبهذا تتوفر لدى الطرفين نية أخذ المقابل لما يعطي.

ب-3 عقد تبادلي: أي ملزم للجانبين، إذ يترتب عليه مند انعقاده التزامات تقع على عاتق كل من طرفيه، فيتعهد المقاول بمقتضاه أن يصنع شيئا وأن يؤدي وأن يؤدي عملا لقاء أجر معلوم، يتعهد به من يتم هذا الأداء لحسابه وهو صاحب المشروع أو رب العمل.

---

[1]- محمود محمود السجاعي، المرجع السابق ذكره، ص ص ، 20- 23.

2- مليكة بن علي، لعبيدي مهاوات، تطوير المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل في الجزائر بالاستناد إلى معايير المحاسبة الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14 ، العدد:2، جامعة الوادي، 2020، ص324.

ب-4 عقد يرد على عمل مادي: وهو صنع شيء **أو أداء** عمل، وهذا هو الأمر الغالب أو الأداء الرئيسي في عقد المقاولة، رغم أن هذا العمل يتم مقابل أجر، سواء يقوم المقاول أو المهندس المعماري بأعمال ذهنية لازمة لأداء عمله مهما كان نوعها، فهي تعتبر من قبيل الأعمال المادية.

ب-5 عقد ينفذه المقاول باستقلالية: وذلك يعني أن المقاول أو المهندس المعماري يؤدي العمل الذي التزم به باسمه الخاص، مستقلا عن إدارة وإشراف رب العمل،أي دون تدخل منه في أي شأن. [1]

2- أنواع عقود البناء:

هناك عدة تصنيفات لعقد المقاولة أهمها:

أ- عقود المقاولة وفق طريقة تسعير إيراد العقد: حسب هذه الطريقة تقسم عقود الإنشاء إلى:

أ-1 عقد ذو السعر المحدد: هو عقد يتم تنفيذه مقابل سعر محدد أو يحدد فيه سعر ثابت للوحدة المنتجة وفي بعض الأحيان يتم تعديل السعر استنادا للتكلفة الفعلية.

أ-2 عقد التكلفة زائد نسبة: هو عقد يتم فيه الاتفاق على تحديد سعر العقد من خلال التكاليف الفعلية بالإضافة إلى نسبة من تلك التكاليف أو عمولة ثابتة.

ب- عقود المقاولة وفقا لطول فترة العقد: حسب هذه الطريقة تقسم عقود الإنشاء إلى:

ب-1 عقود المقاولة قصيرة الأجل: هي عقود يتم إبرامها وتسليمها في نفس الفترة لا يواجه هذا النوع من العقود المشاكل المحاسبية المتعلقة بتحديد الإيراد ووقت الاعتراف به حيث تتم في نفس الفترة المالية، تم إدراج هذا النوع لطبيعة النشاط.

ب-2 عقود المقاولة طويلة الأجل: هي عقود تمتد فترة تنفيذها لأكثر من سنة مالية واحدة، يواجه هذا النوع من العقود مشاكل محاسبية في تحديد حجم الإيرادات والتكاليف الفعلية وكذا وقع لاعتراف بها نظرا لطول الفترة والتغيرات التي تصاحبها في أسعار المواد الأولية المستعملة.

3- تكاليف وإيرادات عقود البناء:

بين المعيار الحادي عشر مجموعة من التكاليف والإيرادات التي يجب أن يتضمنها عقد المقاولة ففي جانب التكلفة نص على أنه يجب أن يتضمن تكلفة العقد ما يلي:

أ- التكاليف التي ترتبط مباشرة بعقد محدد:

- ✓ تكلفة العاملين بالموقع شاملة تكاليف الإشراف؛
- ✓ تكلفة المواد المستخدمة في الإنشاء؛
- ✓ إهتلاك الأصول الثابتة المستخدمة في تنفيذ العقد؛
- ✓ تكلفة نقل الأصول الثابتة والمواد من والى موقع العمل؛

[1]- سميحة بوحفص، سليم بن رحمون، التأهيل القانوني لمحاسبة عقود البناء (قطاع البناء والأشغال العمومية)، مجلة الأصيل البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 3 ، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2018، ص ص 193،194.

- ✓ تكلفة استئجار الأصول الثابتة؛
- ✓ تكلفة التصميمات الهندسية والمعاونة الفنية المتصلة مباشرة بالعملية؛[1]
- ✓ التكاليف التقديرية لأعمال الضمان بما في دلك التكاليف المتوقعة لأعمال الصيانة خلال فترة الضمان؛
- ✓ المطالبات من الأطراف الأخرى .

ويمكن أن تنخفض هده التكاليف بالإيرادات العارضة التي تتحقق ولم تحتسب ضمن بنود إيرادات العقد مثل بيع الإيرادات الزائدة والأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة المخصصة لتنفيذ العملية في نهاية عقد المقاولة .

ب – التكاليف المتعلقة بنشاط العقود العامة والتي يمكن تحميلها على عقود محددة:

تتضمن مايلي :

- ✓ التأمين ؛
- ✓ تكاليف التصميمات والمعاونة الفنية والتي لا تتعلق بعقد معين؛
- ✓ تكاليف الإنشاء غير المباشرة مثل تكاليف إعداد كشوف مرتبات العاملين في العملية.

ويتم توزيع هده التكاليف بطريقة منتظمة ومنطقية يتم تطبيقها بصفة مستمرة على كافة التكاليف التي لها نفس الخصائص، وتتم عملية التحميل غير ضوء المستوى العادي لنشاط الإنشاء، وقد تتضمن التكاليف المتعلقة بنشاط العقود عامة والتي يمكن تحميلها على عقود بعينها تكاليف الاقتراض ودلك عند قيام المقاول بتطبيق المعالجة البديلة الواردة في المعيار المحاسبي الخاص بتكلفة الاقتراض.

ج– التكاليف التي يمكن تحميلها للعميل: قد تتضمن طبقا لنصوص العقد بعض التكاليف الإدارية العامة أو تكاليف التطوير والتي نص العقد تحديدا على استردادها.

د– التكاليف المستبعدة: يتم استبعاد التكاليف التي تتعلق بنشاط العقود أو التي لا يمكن تحميلها على العقد وذلك من تكاليف عقد الإنشاء تتضمن هذه التكاليف مايلي:

- ✓ التكاليف الإدارية العامة التي لم يرد نص صريح في العقد على استردادها؛
- ✓ تكاليف البيع ؛
- ✓ تكاليف البحوث والتطوير والتي لم يرد نص في العقد على إمكانية استردادها؛
- ✓ تكاليف الإهتلاك للآلات والمعدات المعطلة والتي لم تستخدم في عقد معين.[2]

وتدخل ضمن تكاليف العقد المرتبطة به وذلك خلال الفترة من تاريخ تأكيد الحصول على العقد إلى تاريخ الانتهاء من تنفيذه، ومع هذا فإن التكاليف التي تكبدها المقاول خلال الفترة السابقة لتأكيد حصوله على العقد والمتعلقة مباشرة به يتم تضمينها كجزء من تكلفة العقد طالما كان هناك احتمال للحصول على هذا العقد، وكانت

[1]- سميحة بوحفص، سليم بن رحمون، نفس المرجع السابق ص، ص194،195 .

[2]- سميحة بوحفص، سليم بن رحمون، نفس المرجع السابق ص، 196.

التكاليف يمكن تحديدها وقياسها بدرجة يمكن الاعتماد عليها، وعند إثبات التكاليف المتعلقة بالحصول على العقد كمصروف خلال الفترة التي أنفقت فيها فلا يجوز اعتبار هذه التكاليف جزءا من تكاليف العقد عند الحصول عليه في فترة لاحقة.

أما فيما يخص إيرادات عقد البناء فيتضمن ما يلي:

* القيمة الأصلية للإيراد المتفق عليه: حيث يتم قياس إيراد العقد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذي سيستلم (المستحق).

تتأثر عملية قياس الإيراد بأحداث مستقبلية يكتفها حالة عدم التأكد مما تفرض على المتعاقدين غالبا إعادة النظر في التقديرات عند وقوع الأحداث أو زوال حالات عدم التأكد، الأمر الذي قد ينعكس على إيرادات العقد إما بالزيادة أو بالنقصان فمثلا إذا تأخر المقاول في إنجاز العقد في الوقت المحدد تقل إيرادته نتيجة الغرامات المفروضة.

* المطالبات والحوافز المقبوضة نتيجة أوامر التغيرات في أعمال العقد: حيث هذه العناصر ضمن إيراد العقد.[1]

ثانيا: محاسبة قطاع الزراعة

يهتم النشاط الزراعي باستعمال مساحة من الأرض بطريقة تحقق أكبر عاد ممكن، ونظرا لاختلاف طبيعة الأرض الزراعية من حيث نوع التربة ودرجة خصوبتها وطريقة سبها والمناخ السائد في المنطقة فإن الإنتاج الزراعي سيكون متعدد الأنواع والمتطلبات.

1- مفهوم الزراعة:

هي عملية استغلال وفلاحة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية كالقمح والأرز وغيرها كما يمكن تعريفها، أنها عبارة عن استغلال الأراضي الزراعية عن طريق فلاحتها لإنتاج المحاصيل الزراعية وزراعة الأشجار، ويلحق بالزراعة أعمال أخرى تعد بمثابة التابع لها كتربية المواشي وإنتاج منتجات الألبان والدواجن وتربية النحل.[2]

2- خصائص النشاط الزراعي وانعكاساته المحاسبية:

أ- تحدد المنتجات الزراعية:

تقوم الوحدة الزراعية الإنتاجية بإنتاج عدة منتجات في وقت واحد فمثلا إنتاج الماشية في المزرعة هو عبارة عن لحوم، ألبان وجلود وقد أدت هذه الظاهرة إلى خلق مشكلة التكاليف المشتركة مما يتطلب إيجاد أسس علمية صحيحة لتحديد كل منتوج منها.

[1]- سميحة بوحفص سليم رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2]- سنان زهير محمد جميل، المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية وإيراداتها في المنشآت والآفات الزراعية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 82، العراق، 2006، ص ص ، 225- 226.

ب- موسمية الإنتاج الزراعي:

تتميز أغلب المحاصيل الزراعية بموسمية الإنتاج مما ينعكس على حجم العمل المحاسبي في كل موسم وتؤدي هذه الخاصية أيضا إلى موسمية الدخل وضخامة قيمة الخدمات التسويقية.

ج- صعوبة تقدير الإنتاج الزراعي مقدما:

إذ يتأثر الإنتاج الزراعي كما ونوعا بالعديد من العوامل الخارجية مثل العوامل المناخية والآفات الزراعية ويترتب على هذه الخاصية صعوبة تقدير كمية الإنتاج الزراعي للاستعانة به في وضع الموازنات التخطيطية.

د- تداخل الأنشطة الزراعية بعضها مع البعض الآخر:

فمخرجات بعض الأنشطة الزراعية يمكن أن تكون مدخلات لأنشطة زراعية أخرى مما يتطلب وجود نظام محاسبي قادر على احتساب تكاليف كل نشاط زراعي في المنشآت .

هـ- التغير في تبويب الأصول الزراعية:

إذ تبوب الموجودات الزراعية إلى ثابتة أو متداولة باختلاف الغرض من اقتنائها فماشية التربة تبوب كأصول ثابتة في قائمة المركز المالي كذلك ماشية الكل والألباب كونها تساهم في العملية الإنتاجية أما ماشية التسمين فتبوب كأصول متداولة حيث الهدف منها المتاجرة لتحقيق الأرباح وقد يؤخذ قرار بتغير الغرض الرئيسي من اقتناء الأصل الزراعي مما يستوجب عرض تلك الأصول في قائمة المركز المالي .

و- اختلاف الفترة المالية عن الفترة الزراعية:

تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تنعكس على العمل المحاسبي إذ أن الفترة الزراعية مرتبطة بدورة الإنتاج الزراعي التي قد تكون فصلية أو موسمية حسب نوع النشاط أما الفترة المالية فتكون مرتبط بتاريخ إعداد الحسابات الختامية في كل قطاعات الدولة .[1]

3- أنواع النشاط الزراعي:

أ- النشاط النباتي:

يتمثل هذا النشاط في المشروعات الزراعية باستصلاح الأراضي الزراعية وحراثتها وفلاحتها وزراعتها للحصول على المنتجات الزراعية لغرض تسويقها وبيعها والمميز لهذا النشاط انه يتعامل مع مجموعة من العوامل الطبيعية التي يكون لها تأثير مباشر مثل التربة والعوامل الجوية وهذا فضلا عن منوعات العمل البشري والمستلزمات السلعية من الآلات، والعدد والأسمدة والبدور، ويشتمل النشاط النباتي على أنواع التالية من المحاصيل والمنتجات:

- ✓ المحاصيل الحقلية وتكون على نوعين من المحاصيل النباتية كالقمح والشعير والدرة والأرز.

[1]- منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36، العراق، 2013، ص ص، 346- 347.

أما النوع الثاني فهو الخضراوات مثل الطماطم والفاصوليا وغيرها من الخضروات المعروفة ومن الجدير بالذكر أن هذه المحاصيل بنوعيها لا يمكن عدها أصولا ثابتة بالنسبة للمزرعة

✓ منتجات البساتين وحدائق الفاكهة: هذه المنتجات تختلف عن النوع الأول من المحاصيل، إذ أن المميز لهذه المنتجات هو أنها تبقى لأكثر من سنة واحدة يستغرق أكثر من 3 سنوات مثل الرمان، البرتقال والعنب وهذا النوع من الأصول يعد أصولا ثابتة للمزرعة.

ب- النشاط الحيواني:

يتمثل هذا النشاط في تربية المواشي والدواجن والأسماك، وغيرها تمهيدا لبيعها والاستفادة من الأرباح المتحققة منها كذلك، ويشمل تربية النحل وبعض أنواع الحشرات الاقتصادية، علما أن هذا النشاط يتعامل مع كائنات حية تختلف عن المحاصيل الحقلية والمنتجات الزراعية الأخرى.

ج- نشاط الصناعات الغذائية:

ويعتبر هذا النشاط ليس رئيسيا، حيث تتميز هذه الصناعات باعتمادها أساسا على ويعتبر هذا النشاط ليس رئيسيا، حيث تتميز هذه الصناعات باعتمادها أساسا على إنتاج النشاط الزراعي الحيواني مثل تحويل الحليب إلى منتجات الألبان كالجبن والقشطة. [1]

4- متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 41 (الزراعة):

أ- **الاعتراف:** يجب على المشروع الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي فقط عندما: - يسيطر المشروع على الأصل نتيجة لأحداث سابقة. من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل إلى المشروع .

✓ من الممكن قياس القيمة العادلة أو تكلفة بشكل موثوق به.

ب- القياس: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي وفي تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمة العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع فيما عدا الأصل الذي لا تتوفر له أسعار أو قيم محددة من قيل السوق ففي هذه الحالة يجب قياسه بتكلفته مخصوما منها أي استهلاك متراكم وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة.

✓ يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي للمشروع بمقدار قيمة العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند البيع عند نقطة الحصاد.

[1]- سنان زهير، محمد جميل، المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية وإيراداتها في المنشآت والآفات الزراعية ،المرجع سابق الذكر، ص ص، 226 ، 227.

ج- المكاسب والخسائر:

- ✓ المكسب أو الخسارة الناجمة عن الاعتراف المبدئي بأصل بيولوجي بقيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع ومن التغير في القيمة العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة لأصل بيولوجي عند نقطة البيع يجب إدخالها في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نتجت فيها؛
- ✓ المكسب أو الخسارة الناجمة عند الاعتراف المبدئي بالمحصول الزراعي بالقيمة العادلة مخصوما منها التكاليف التقديرية عند نقطة البيع يجب إدخالها في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.

د- المنح الحكومية:

- ✓ المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بأصل بيولوجي التي يتم قياسها بقيمتها العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع يجب الاعتراف بها على أنها دخل وذلك فقط عندما تصبح المنحة الحكومية مستحقة الاستلام.
- ✓ إذا كانت المنحة الحكومية المتعلقة بأصل بيولوجي يتم قياسها بقيمها العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع مشروطة بما في ذلك حيث المنحة الحكومية أن لا تقوم بنشاط زراعي محدد فإنه يجب على المشروع الاعتراف بالمنحة الحكومية على أنها دخل وذلك فقط عندما تتم تلبية الشروط الخاصة بالمنحة الحكومية.[1]

المبحث الثالث: النظام المحاسبي في البنوك التجارية.

إن تصميم نظام المحاسبة في البنوك يعني بالضرورة تحديد المستندات من حيث تصميمها ودرتها حيث يعتبر هو أداة للاتصال داخل الأقسام المختلفة للبنك، ويعد النظام المحاسبي البنكي العنصر الأساسي ضمن قسم المحاسبة والمالية في البنوك، كما أن هذا النظام يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى في القطاع البنكي، فمزاولة البنك لنشاطه الاقتصادي والمالي لابد أن يتم وفق نظام محاسبي يكون سليم ودقيق ويحقق الرقابة الفعالة على جميع أنشطة البنك.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ النظام المحاسبي البنكي.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي البنكي:

1- تعريف:

إن النظام المحاسبي في البنوك التجارية مبني على أساس المدة المحاسبية للبنك وهي يوم واحد حيث يتم في نهاية كل يوم استخراج ميزان المراجعة طبقا للعمليات التي تمت في كافة الشعب لهذا تسجل عملياتها طبقا للطريقة الفرنسية حيث تستخدم يوميات مساعدة على شكل أوراق سائلة ودفاتر أستاذ مساعدة ثم يومية عامة مركزية لدى المركزية لدى المركز الرئيسي ودفتر أستاذ عام.[2]

[1]- منى كامل حمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، المرجع السابق، ص ص، 347،348.

[2]- حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 35.

ومن هنا يمكننا تعريف النظام المحاسبي البنكي كالتالي:

هو عبارة عن مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات، تسجيلات تاريخية وفقا لترتيب حدوتها، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها المالية. [1]

2- خصائص النظام المحاسبي البنكي:

يتميز النظام المحاسبي البنكي بعدة مميزات أساسية وهي:

- ✓ الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد و المعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس، بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؟
- ✓ تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لدلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لضبط العمليات المالية المختلفة والمتكررة؛
- ✓ تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛
- ✓ يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة؛
- ✓ يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة أخرى؛
- ✓ يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة في البنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية، أو في تعهدات العملاء؛
- ✓ ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات الصندوق بشكل خاص. [2]

3- أهداف النظام المحاسبي البنكي:

يتم النظام المحاسبي في البنك ليخدم الأغراض التالية:

- ✓ ينبغي أن يزود النظام المحاسبي المستويات الإدارية في البنك بالبيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات الإدارية وسياسات استخدام الموارد ويتم ذلك من خلال الآتي:[3]

---

[1]- أحمد لعماري، نظام المعلومات المحاسبية وعمليات إتخاد القرار الإداري في المصارف التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 21، 2004، ص 126.

[2]- دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013، ص 22.

[3]- محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص ، 42.

أ- ينبغي أن يفصل النظام المحاسبي في البنك بين الأصول لتعكس إمكانية تحقيق الأرصدة وسهولة تحويلها إلى نقدية .

ب- ضرورة أن تعكس حسابات الخصوم- بوضوح – طبيعة تلك الالتزامات، فحسابات الودائع مثلا ينبغي أن تبوب وفقا لمصادرها ونوعها، وأن تفصل بين ودائع البنوك الأخرى والأرصدة العامة.

ج- أن تبوب حسابات الاحتياطات لتوضح الغرض من تكوينها.

د- ينبغي أن تبوب الإيرادات وفقا لمصادرها، أم المصروفات فيتم تبويبها وفقا للأقسام المختلفة في البنك وأيضا طبقا لنوع المصروف.

✓ يطعن أن يضم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للرقابة الداخلية تماشيا مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

✓ ينبغي أن يتمم النظام المحاسبي بحيث تتلاءم حسابات البنك مع أغراض التقارير الرسمية ومنها التي يتطلبها وضع البنك المركزي بوصفه جهاز الإشراف والرقابة.

✓ لم تعد المحاسبة قاصرة على كونها مجرد أداة لتسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المنشأة، بل أصبحت أداة قياس وتوصيل معلومات اقتصادية لازمة لأغراض الرقابة وترشيد القرارات، ومن ثم تبدو أهمية استخدام الموازنات التخطيطية ومحاسبة التكاليف كأدوات لازمة لتقديم معلومات عن التخطيط والرقابة ورسم السياسات المالية والاقتصادية والتي تخدم أغراض التخطيط الاقتصادي.[1]

ثانيا: مبادئ ومقومات النظام المحاسبي البنكي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي البنكي بمجموعة من المبادئ

1- مبادئ النظام المحاسبي البنكي:

أ- **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من المبادئ التي تقوم الإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم البنك وإمكانياته المالية ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادر على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة هما:

✓ ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة، وتضمن متطلبات الرقابة الداخلية؛

✓ إمكانية جعل النظام المحاسبي دو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق وكدا تحقيق فعالية لنظام الرقابة الداخلية.

ولهذا يجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات لضمان استمرارية النشاط العادي؛ [2]

[1]- محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، المرجع السابق، ص 43.

[2]- توفيق رزمان، فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص ص ، 33، 34.

ب- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في المحاسبة، إذ يتطلب أن تكون مخرجات النظام (القوائم والتقارير المحاسبية) معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها:

ج- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: الهدف الأساسي من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة وصحيحة وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع حدوث الأخطاء:

د- مبدأ التوقيت المناسب: توجه نتائج النظام إلى جهات مختلفة لنتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادر على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبأحسن نوعية:

هـ- مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام المحاسبي مبرزا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الاستمرار في عرض البيانات، وهذا يتطلب أن يكون النظام مبني على التوفيق بين مبدأ النبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه البنك؛

و- مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير كنتائج (المخرجات) النظام المحاسبي ويجب على هذا الأخير أن يسمح بإصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعتبر وسيلة فعالة بين مستويات الإدارة، كما تعد هذه التقارير بدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات المناسبة.[1]

2- مقومات النظام المحاسب البنكي:

يستند النظام المحاسبي في البنوك على عدة مقومات أساسية يمكن تقسيمها إلى المجموعات التالية:

أ- المجموعة المستندية: وتشتمل على المستندات المثبتة للعمليات على البيانات المتعلقة بالعمليات لتي تجريها المنشأة مع غيرها من المنشآت في صورة صفقات مالية بين المشروعات المختلفة، كما تشتمل هذه المستندات عمل البيانات المتعلقة بالعمليات التي تتم بين الإيرادات والأقسام التي يتكون منها المشروع؛

ب- المجموعة الدفترية: ويتعلق الأمر بالدفاتر والسجلات فإنها تتضمن دفاتر اليومية ويطلق عليها دفاتر النهائي فضلا عن مجموعة عن السجلات التحليلية يتباين عددها وتصميمها من منشأة إلى أخرى وفقا لأنواع البيانات التي يراد تحليلها، وذلك اعتمادا على الطريقة المركزية والطريقة الإنجليزية .

ج- دليل الحسابات: يعد بمثابة قائمة تتضمن أساء الحسابات وأرقامها مما يسهل التعرف عليها وتحديد المجموعة التي تنتمي إليها، ويشترط أن يكون مرنا بالشكل الذي يسمح بإضافة أي حسابات تستجد دون الإخلال بتضامن، كما يشترط أيضا أن يسهل إعداد الحسابات الختامية والميزانية، وإنما يجب أن يراعي عند إعداده التنظيم الإداري وعمليات البنك وحجمه.[2]

[1]- توفيق زرمان، نفس المرجع السابق، ص 35.

[2]- كمال عبد السلام، محاسبة البنوك التجارية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الإجلاء الجديدة للنشر والتوزيع، مصر ، 1995، ص 35.

ويتضمن الدليل مجموعة من حسابات الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات ويتم تجزئة تلك الحسابات لتتطابق مع احتياجات كل من قائمة المركز المالي وقائمة الرقابة وحاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات تفصيلية؛

د- أدوات الرقابة: يتمثل الفرض الأساسي من النظام المحاسبي في فرض أسلوب للرقابة من خلال أدوات أو أسلوب يتم بواسطته قياس الأفراد الفعلي بالأداء المخطط أو المعايير المحددة مسبقا.

ولعل أسلوب الموازنات التخطيطية يمثل أساسا في فرض الرقابة من خلال إمكانيته عرض النتائج الفعلية مقارنة بالأداء المخطط وتحديد الانحرافات تمهيدا لتحليلها ودراسة أسبابها، وترجمة مثل تلك الانحرافات تبعا لمراكز المسؤولية مما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية، وما هو جدير بالذكر أنه لا تبدأ الميزانيات التقديرية في البنوك التجارية بالإيرادات والمصروفات بل أنها تشتق من التنبؤ بحجم وخاصية الموجودات البنك والتزاماته من ذلك قيمة القروض بحسب أنواعها والودائع بمختلف تقسيماته؛

هـ- التقارير المحاسبية: ويتمثل الهدف من إجراءات النظام المحاسبي في الإمداد بالمعلومات اللازمة ويتم ذلك عن طريق إعداد مجموعة من التقارير يستخدمها من يهمه الأمر بالنسبة للنشاط المصرفي،

و- الوسائل الآلية: إن استخدام الحاسب الإلكتروني في مجال العمل المصرفي مطلبا أساسيا في الوقت الحاضر، حيث يوجد عدد كبير من العمليات وأنشطة البنك والتي تتطلب قيودا مما ثلة والتي منها عمليات الإيداع والسحب في قسم الحسابات الجارية، أو قسم الودائع بأنواعها المختلفة كما يساعد استخدام وسائل الآلية على السرعة في ترحيل هذه العمليات من مستندات القيد إلى الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر الأستاذ مساعد الحسابات الجارية.[1]

المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي البنكي:

أولا: العناصر الأساسية:

يتكون النظام المحاسبي البنكي من عدة عناصر شأنه شأن أي نظام محاسبي، تعمل هذه العناصر معا بشكل يسمح بتحقيق الهدف من وجود هذا النظام، وتخالف النظم المحاسبية باختلاف طبيعة العمليات والخدمات المقدمة من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنه لابد أن تتوفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها مشتركة في جميع الأنظمة المحاسبية وهي:

1- النظرية المحاسبية: وتعني أن النظام المحاسبي البنكي يقوم على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات أكثر مالي تؤثر على طرفين فتجعل أحدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة؛

2- الطريقة المحاسبية: ونقصد بها استعمال الدفاتر المساعدة العامة أو المركزية من يوميات ودفتر الأستاذ، وميزان المراجعة....الخ؛[2]

[1]- كمال عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص 36.

[2]- حسيني منال، أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام المحاسبي البنكية، دراسة حالة على مستوى البنك التجاري الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتورة، العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2018، ص 24.

3- المجموعة الدفترية: وهي الدفاتر والكشوف التي يسجل فيها، وتحددها الطريقة المحاسبية المطبقة؛

4- المجموعة المستندية: وهي المستندات التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات والكمبيالات؛

5- مجموعة وسائل تطبيق العمل المحاسبي: وتشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الإلكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة مقارنة مما يمكن تحقيق يدويا؛

6- القوائم المالية والكشوف الإحصائية: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بالإضافة إلى التقارير والدراسات والكشوفات الإحصائية، وتعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية.

7- الإجراءات الرقابية: وتشتمل على الوسائل الرقابية المحاسبية والإدارية وكذا ضبط داخلي، تكمل هذه الوسائل معا على ضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، التأمين على الممتلكات...الخ؛

8- المنهج المحاسبي: ويشمل على مختلف أنواع الحسابات وأرقامها وتقسيماتها وتوزيعاتها على الدفاتر ومراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية؛

9- الموظفون: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.[1]

ثانيا: المخطط المحاسبي للبنوك:

لقد أخذت الإصلاحات البنكية الجزائرية عدة خطوات أهمها صدور مخطط محابي للبنوك، حيث جاء هذا المخطط لتغطية النقائص وتجاوز العقبات التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني وذلك لخصوصية المهنة البنكية وخصوصيات المحاسبة البنكية، وتتمثل أهم مبادئه في:

1- مبادئه:

- ✓ طرق التقييم وتقديم الحسابات المستعملة يجب أن تكون متشابهة من فترة محاسبية إلى أخرى، وفي حالة التغيير في طرق التقييم يجب أن يكون هناك تبرير بوجود استثنائية؛
- ✓ ذمة المؤسسة الخاضعة في إطار استمرارية النشاط، وتقرير أموال الخصوم وخارج الميزانية على أساس قيمة التصفية التي لا تتدخل إلا في حالة أن تصبح استمرارية الاستغلال غير مضمونة؛
- ✓ الممتلكات تسجل محاسبيا بالوحدة النقدية؛
- ✓ كل التكاليف تسجل محاسبيا حتى وإن كانت فقها محتملة، والعكس بالنسبة للإيرادات لا يمكن أخدها بعين الاعتبار محاسبيا إن لم تتحقق فعلا؛
- ✓ الميزانية الافتتاحية للسنة يجب أن توافق الميزانية المنتهية للسنة السابقة.

[1]- حسيني منال، المرجع السابق، ص 25.

2- أهدافه:

يهدف المخطط المحاسبي البنكي لتحقيق الأهداف التالية:

أ- حماية المودعين: يعد البنك وسيطا بين المودعين والمقترضين، حيث أنه يجب القيام بالمعالجة المحاسبية للمعلومات على أكمل وجه وتقديمها في شكل قوائم تسمح بالقياس الصحيح لسيولة البنك.

ب- مراقبة ومتابعة الكتلة النقدية: تتم متابعة ومراقبة الكتلة النقدية بواسطة تحليل الودائع حسب طبيعتها وحسب عملتها، كما يمكن تحديد مكوناتها عن طريق إحصاء حسابات الإقراض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصاديين المستفيدة لهذا الانحراف. [1]

ج- مراقبة العمليات على العملة الصعبة: تتم مراقبة العمليات على العملة الصعبة عن طريق متابعة الالتزامات على العملة الصعبة، مع إبراز نوع العملة، وطرق تقييمها.

د- مراقبة العمليات السوقية: تتم مراقبة العمليات السوقية عن طريق إبراز الطبيعة الاقتصادية للعمليات والالتزامات عن طريق تقسيم محاسبي دقيق لكي يمكن متابعة هذه العمليات والالتزامات.

3- مضمونه:

ويتضمن ما يلي:

- **إجراءات عامة:** وتدور حول المبادئ التطبيقية العامة وتنظيم النظام المحاسبي.
- **قواعد المعالجة المحاسبية:**

✓ المبادئ المحاسبية الواجب تطبيقها في البنوك؛

✓ طرق التقييم؛

✓ القواعد العامة لإعداد كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، خارج الميزانية الملاحق؛

✓ تقارير النشاط.

- **مخطط الحسابات:**

✓ قائمة الحسابات؛

✓ شرح مضمون كل حساب وقواعد استعماله.

- **إجراءات متعلقة بالقوائم:**

✓ القوائم المعدة للنشر ؛

✓ دورية تقديم القوائم إلى السلطات الوصية.

- **المستندات والملحق:** وتتضمن نظامين هما:

أ- النظام الداخلي: ويتضمن مخطط الحسابات الداخلي والملفات المعلوماتية المتعلقة به، إجراءات التسجيل في البنك....إلخ، حيث تتمتع البنوك بحرية تامة في كيفية تنظيم نظامها الداخلي.[1]

[1]- دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقا للنظام المحاسبي المالي، المرجع السبق الذكر، ص 37.

ب- النظام الخارجي: يتكون من:

- الحسابات السنوية القانونية:

✓ الميزانية؛

✓ خارج الميزانية؛

✓ جدول حسابات النتائج؛

✓ الملاحق.

- المستندات الدورية:

✓ الكشوف الدورية؛

✓ قوائم الحيطة؛

✓ الإحصائيات؛

4- نماذج القوائم المالية:

أ- الميزانية: تعم الميزانية عن الحالة المالية للبنك حيث تعبر ما له من أصولا وما عليه من خصوم ويمكن توضيح نموذج الميزانية وفق المخطط المحاسبي للبنوك كما يلي:

الشكل رقم (01): الميزانية وفق المخطط المحاسبي للبنوك

	الأصول	المبالغ		الخصوم	المبالغ
1	- الصندوق البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية، سندات عمومية وقيم مماثلة؛		1	- البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية؛ - ديون بدمة المؤسسات المالية؛	
2	- حقوق عمل المؤسسات المالية: - حسب الشكل؛ - حسب الأجل؛ - حقوق على الزبائن:		2 3 4 5	- ودائع الزبائن؛ - حسابات التوفير؛ - حسابات أخرى دائنة؛ - سندات دائنة ؛	
3	- حقوق تجارية؛ - حقوق أخرى على الزبائن؛ - مستحقات ومستندات مردودية ثابتة - أسهم ذات مردودية متغيرة؛		6 7 8 9	- خصوم أخرى؛ - حسابات التسوية ؛ - مؤونات لتغطية المخاطر الأعباء؛ - مؤونات قانونية؛	
4	- مساهمات ونشاط المحفظة؛ - حصص في المؤسسات المرتبطة؛		10 11	- أموال الأخطار البنكية العامة ؛ - إعانات للاستثمار ؛	
5	- قروض الإيجار وعمليات مماثلة؛		12	- ديون تابعة؛	
6	- إيجار عادي؛		13	- رأس المال؛	
7	- الأصول الثابتة غير مادية؛		14	- علاوات مرتبطة برأس المال؛	

[1]- دادة دليلة، المرجع السابق، ص 38- 40.

8 9 10 11 12 13 14 15	– الأصول الثابتة المادية؛ – أسهم أخرى؛ – رأس المال المكتب غير الدفوع؛ – أصول أخرى؛ – حسابات التسوية؛		15 16 17 18 19	– الإحتياطات؛ – فارق إعادة التقييم؛ – ترحيل من جديد (+/–)؛ – النتيجة الصافية للسنة المالية (+/)؛	
	إجمالي الأصول			إجمالية	

المصدر: النظام ك 09–92 المؤرخ في : 1992/11/17 www.bank.of.oggeria.dz

ب– جدول حساب النتائج: يمثل هذا الجدول الفرق بين الإيرادات والتكاليف لنتيجة الدورة المالية

جدول رقم 01: حساب النتائج للبنك وفق المخطط المحاسبي للبنوك.

	الأصول	المبالغ		الخصوم	المبالغ
1	**أ– إيرادات الإستغلال البنكي:** – فوائد وإيرادات مشابهة لها: – فوائد على العمليات مع المؤسسات المالية. – فوائد على العمليات مع الزبائن – فوائد على الأوراق والسندات ذات الدخل الثابت. – فوائد أخرى.		1	**أ– أعباء الاستغلال الإستغلال البنكية:** – فوائد وأعباء مشابهة – فوائد على العمليات مع المؤسسات المالية – فوائد على العمليات مع الزبائن – فوائد على الأوراق والسندات الدخل الثابت. – فوائد وأعباء أخرى.	
2	– إيرادات على عمليات القرض الإيجاري والعمليات المتشابهة. – إيرادات على عمليات الإيجار البسيط		2	– أعباء على عمليات القرض الإيجاري والعمليات المشابهة. – أعباء على عمليات الإيجار البسيط.	
3	– إيرادات على السندات ذات الدخل المتغير. – عمولات.		3	– أعباء الاستغلال البنكي الأخرى.	
4	– إيرادات الاستغلال البنكي الأخرى		4	**ب– أعباء أخرى:** – أعباء الاستغلال العام: – خدمات	
5	**ب– إيرادات أخرى:** – إيرادات متنوعة – استرجاع المؤونات والحقوق		5	– تكاليف – تكاليف العاملين – ضرائب ورسوم	

6	– إيرادات استثنائية.			– أعباء متنوعة	
	– خسارة الدورة.			– مخصصات المؤونات والخسائر على الحقوق الغير مسترجعة.	
7			6	– مخصصات الإهتلاكات والمؤونات على القيم المعنوية الثابتة.	
8			7	– أعباء إستثنائية.	
9				– ضرائب على الأرباح	
10			8	– نتيجة الدورة.	
			9		
			10		

المصدر: النظام ك 09-92 المؤرخ في : 1992/11/17 www.bank.of.oggeria.dz

ج- خارج الميزانية: نظرا لأهمية الالتزامات في البنوك، نجد هذه الأخيرة تعرض في قائمة خارج الميزانية حيث تمثل التعهدات تلك العمليات التي لا تؤدي إلى تدفق نقدي مباشر، كما تحد حسابات خارج الميزانية ركيزة لتحديد معظم النسب القانونية.

الشكل رقم (02): نموذج خارج الميزانية حسب المخطط المحاسبي للبنوك كما يلي:

	الالتزامات	المبالغ
	أ- الالتزامات الممنوحة:	
1	– التزامات بالتمويل الممنوحة لفائدة المؤسسات المالية؛	
2	– التزامات بالتمويل الممنوحة لفائدة الزبائن؛	
3	– التزامات بالضمان لأمر المؤسسات المالية؛	
4	– التزامات بالضمان لأمر الزبائن؛	
5	– التزامات ممنوحة أخرى؛	
	ب- الالتزامات المستلمة:	
6	– التزامات بالتمويل مستلمة من المؤسسات المالية؛	
7	– التزامات بالضمان مستلمة من المؤسسات المالية؛	
8	– التزامات مستلمة أخرى؛	

المصدر: النظام ك 09-92 المؤرخ في : 1992/11/17 www.bank.of.oggeria.dz

د- الملاحق: يمثل الملحق قائمة تتضمن التفسيرات الضرورية لفهم مدلولية القوائم المالية الملخصة بتقديم بعض المعلومات الموجودة في هذه القوائم بشكل مفصل، حيث يكمل على تسهيل تقييم المركز المالي للبنك، ويعبر على نوعين من المعلومات وهي:

- ✓ معلومات كمية: وهي مكملة لبعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وخارج الميزانية.
- ✓ معلومات نوعية: وهي موجهة لتوضيح المعلومات الكمية وتسهيل فهمها.

5- تقديم مخطط الحسابات:

يتكون المخطط المحاسبي للبنوك من المجموعات التالية:

- **المجموعة (1):** عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

تسجل في هذه المجموعة العمليات التي تتم نقدا والعمليات التي تتم مع البنوك الأخرى .[1]

- **المجموعة (2):** عمليات مع الزبائن : تسجل ضمن هذه المجموعة العمليات التي تتم مع الزبائن، والمتمثلة في : قروض، ودائع...إلخ؛

- **المجموعة (3):** حسابات محفظة السندات وحسابات التسوية

هي مجموعة الأكثر تنوعا والأكثر تعقيدا، حيث تسجل هذه المجموعة العمليات على السندات، العمليات ما بين الفروع، العمليات مع الدائنون والمدينون المختلفون العمليات على التوظيفات المختلفة وحسابات التسوية؛

- **المجموعة (4):** القيم الثابتة:

تسجل في هذه المجموعة الأملاك والقيم الدائمة التي يتحصل عليها البنك بقصد استغلالها للقيام بنشاطاته العادية كالأصول الثابتة، سندات، المساهمة...إلخ؛

- **المجموعة(5):** الأموال الخاصة وما شابهها

تسجل في هذه المجموعة وسائل التمويل الدائمة وطويلة الأجل كرؤوس الموال الخاصة، مؤونات الأخطار العامة البنكية، المؤونات النظامية .

- **المجموعة (6):** التكاليف:

تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الأعباء التي يتحملها البنك خلال السنة؛

- **المجموعة (7):** الإيرادات:

تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الإيرادات المحققة والتي يتحصل عليها البنك خلال السنة.

- **المجموعة (8):** النتائج:

تسجل في هذه المجموعة الأرباح والخسائر لتي يتحصل عليها البنك في نهاية الدورة المالية.

- **المجموع (9):** حسابات خارج الميزانية:

تسجل في هذه المجموعة كل التعهدات أو الالتزامات سواء التي قام البنك بمنحها أو التي سيستلمها.[2]

[1]- دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقا للنظام المحاسبي المالي ، المرجع السابق الذكر، ص 46.

[2]- دادة دليلة، المرجع السابق، ص 47.

خلاصة

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى تقديم وعرض أبرز الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والمحاسبة القطاعية إضافة إلى النظام المحاسبي في البنوك التجارية.

ومن خلال ما تم تناوله نستخلص أن النظام المحاسبي البنكي له دور فعال في تنظيم المحاسبة على مستوى البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، كون أن هذه البنوك تلعب دوراً هاماً في شتى المجالات وبالخصوص المجال الاقتصادي ومن خلال الأعمال التي تقوم بها.

الفصل الثاني:

التجارة الإلكترونية

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الثالث: البنوك الإلكترونية ونظام المعالجة الآلية

خلاصة

تمهيد :

في هذا العصر الرقمي الذي انتشر فيه الإنترنيت انتشارا واسعا لم يعد هذا الأخير مقتصر على المجال العلمي بل شمل جميع الميادين ولعل شمل جميع الميادين ولعل الميزة التي تميزه حاليا هي استخدامه في التداول التجاري الأمر الذي أدى إلى ظهور احتياجات جديدة نتجت عنها أنشطة تجارية جديدة، نمت بتطور الانترنيت، ومن منا شاع مفهوم التجارة الإلكترونية التي باتت تتيح العديد من المزايا والتسهيلات على مستعمليها، كما أضاف الطابع العالمي لهذه التجارة تنوعا في قنوات التوزيع المتاح استخدامها للبنوك التجارية، حيث لم تعد هذه البنوك هي المؤسسات المالية الوحيدة المخولة بتقديم الخدمات البنكية الإلكترونية، فنظرا للتوسع الهائل والقبول الذي شهدته التجارة الإلكترونية وكدا وسائل الدفع الإلكتروني ظهر ما يعرف بالبنوك الإلكترونية والتي لعبت دورا أساسيا في تسهيل العمليات المصرفية وعليه سنتطرق في هذا الفصل بداية إلى التجارة الإلكترونية وعرض أهم تفاصلها إضافة إلى هذا سيتم تناول وسائل الدفع الإلكتروني وأهم ما يميزها وفي الأخير سنختم الفصل بالحديث عن البنوك الإلكترونية محاولين عرض أبرز عناصرها.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية من أهم وأكثر موضوعات المعلوماتية إثارة للجدل في وقتنا الحاضر، لكن مفهومها يلبس الغموض لدى البعض ويرونه محصورا في بيع المنتجات من المنتج إلى المستهلك عن طريق المراسلة باستخدام الانترنيت، إلا أن هذه النظرة تعتبر جد ضيقة.

لذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم التجارة الإلكترونية .

المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية.

أولا: مفهوم التجارة الإلكترونية

يمكن إبراز أهم مفاهيم التجارة الإلكترونية فيما يلي:

1- تعريف التجارة الإلكترونية:

يتشكل مصطلح التجارة الإلكترونية من مقطعين:

- التجارة " Commerce " ويعبر عن نشاط تجاري واقتصادي معروف يتمثل في تناول السلع والخدمات وفقا لقواعد ونظم متبعة ومتفق عليها.

- الإلكترونية " Electronique " والمقصود بها هو أداء النشاط باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الإنترنيت.

ومما سبق يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها عمليات الإعلان والتعريف بالبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الإنترنيت.[1]

تعريف 1: التجارة الإلكترونية هي عملية البيع والشراء للمنتجات والخدمات وتبادل المعلومات والأموال عبر الشبكات، مثل شبكة الانترنيت أو شبكات الاتصالات اللاسلكية مثل الهاتف النقال، وما يصاحبها من حركات مثل عملية الطلب وعملية الدفع والتسليم.[2]

تعريف 2: عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية على أنها " مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية لذلك يمكن القول بأن التجارة الإلكترونية هي أداء أي نوع من أنواع التعاملات التجارية بوسائل إلكترونية.[3]

تعريف 3: تعرف التجارة الإلكترونية على أنها تلك العمليات الجارية للأعمال التي تتم عبر الانترنت، أو أنها تمثل استخدام الحاسبة في تسهيل وتنفيذ كل عمليات المنظمة ومن ضمنها الأنشطة التسويقية، والتجارة

---

[1] – يوسف حسن يوسف، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر ، 2012، ص 250.

[2] – ياسمين فوضيلي، دور النظام البنكي في تعميم استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص 25.

[3] – محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، 2009، ص 130.

الإلكترونية، تعني استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ عمليات التبادل بما فيها ذلك البيع والشراء للمنتجات (سلع وخدمات) والتي تتطلب النقل بصورة رقمية أو مادية من مكان إلى آخر.[1]

تعريف 4: هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة، ويمتد المفهوم الشائع للتجارة الإلكترونية بشكل عام إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة:

الأول: خدمات ربط أو دخول الانترنت وما تتضمنه خدمات الربط من خدمات ذات محتوى تقني ومثالها الواضح الخدمات المقدمة من مزودي خدمات الانترنت Interrnet.Services . Providers- ISP

الثاني: التسليم أو التزويد التغيير للخدمات

الثالث: استعمال الانترنت كواسطة أو وسيلة لتوزيع الخدمات وتوزيع البضائع والخدمات المسلمة بطريقة غير تقنية (تسليم مادي عادي).[2]

2- أهمية التجارة الإلكترونية:

أ - بالنسبة للأفراد:

- ✓ أتاحت الفرصة أمام الكثير من الأفراد للعمل من منازلهم ومكنتهم من عمل المشاريع التجارية وتطويرها دون وجود رأس مال لتدر عليهم أرباحا هائلة وبالعمة الصعبة؛
- ✓ فتحت الأبواب أمام عمل ربات البيوت دوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدة للعمل في هذا المجال من منازلهم الأمر الذي جعل لهم دورا هاما في عملية التنمية؛
- ✓ مكنت جميع الأفراد من إتمام جميع معاملاتهم التجارية خلال فترة زمنية قصيرة جدا، خلال أي وقت في اليوم ومن أي مكان على سطح الأرض؛
- ✓ إرسال البضائع بسهولة وسرعة فائقة، خاصة في حال المنتجات الإلكترونية؛
- ✓ السماح للأفراد بتبادل الآراء والخبرات بشأن الخدمات والمنتجات عن طريق مجتمعات إلكترونية على الإنترنيت.

ب- بالنسبة للمجتمع:

- ✓ مكنت التجارة الإلكترونية من إتمام العمل من المنزل، وهذا ما يقلل الازدحام وخاصة الازدحام والمروري والتلوث الناجم عنه؛[3]
- ✓ من الممكن إيجاد بضائع من خلال التجارة الإلكترونية ذات أسعار زهيدة، الأمر الذي مكن دوي الدخل المحدود من شرائها؛

---

[1]- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 58.

[2]- محمد محمود الخالدي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص، 111- 112.

[3]- مراد الشوابكة، أهمية التجارة الإلكترونية، موضوع 23/03/2022, 00: 20 h ,www.https://mawd3.com .

✓ مكنت هذه التجارة الناس القاطنين في دول العالم الثالث من الحصول على منتجات وبضائع لا تتوفر في بلدانهم.

ج- بالنسبة للشركات والمؤسسات التجارية:

✓ مكنت التجارة الإلكترونية من ترشيح السوق حتى يصل إلى نطاق دولي وعالمي؛

✓ عملت على تخفيض تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الإلكترونية؛

✓ مكنت التجارة الإلكترونية الشركات من تصنيع منتجاتها وفقا لما يرغبه المشتري، الأمر الذي يجعل لتلك الشركة الأفضلية بين الشركات الأخرى؛

✓ قللت التجارة الإلكترونية من الوقت الفاصل بين دفع المال والحصول على المنتجات والخدمات.[1]

3- خصائص التجارة الإلكترونية:

يقصد بخصائص التجارة الإلكترونية السمات المميزة لهذا النوع من التجارة، والتي تجعله مختلفا عن التجارة التقليدية، كما تجعله يتطلب توافر بيئة تنظيمية وتشريعية مختلفة عن تلك التي كانت كافية لإدارة التجارة التقليدية ومن أبرز الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية ما يلي:

أ- الطابع الدولي للتجارة الإلكترونية:

فالتجارة الإلكترونية، أو بالأحرى الوسائط الإلكترونية التي تجري من خلالها أنشطة التجارة الإلكترونية لاسيما الانترنيت، لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافية. ومن ثم فإن أي نشاط تجاري يقدم سلعا أو خدمات على الانترنيت لا يحتاج إلى التوجه إلى منطقة جغرافية بعينها.

فإنشاء موقع تجاري على الإنترنيت يزود الشركة صاحبة الموقع، حتى لو كان شركة صغيرة، بإمكانية الوصول إلى أسواق ومستخدمي شبكة الإنترنيت عبر العالم كله، من جهة أخرى يمكن إدارة المعاملات التجارة بكفاءة لأي شركة من خلال موقعها على الإنترنيت من أي موقع جغرافي، وهذه السمة لها تبعات مختلفة خاصة في حالة السلع أو الخدمات التي تسلم على الخط، مثل صعوبة فرض الضرائب الجمركية عليها.

لكن تجدر ملاحظة أن الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية هي صفة نظرية أو احتمالية وأنها لا تنطبق على كل مواقع التجارة الإلكترونية القائمة، فبعض المواقع قد يتوجه إلى مناطق جغرافية بعينها، ربما أخذ بالأجور وتقليلا للخسائر المحتملة.

ب- الطابع متداخل التخصصات للتجارة الإلكترونية:

فالشركات كبيرها وصغيرها على السواء تجد أن الفواصل التقليدية بين القطاعات والتي تأسست أصلا على الفوارق في المظاهر المادية للسلع والخدمات وكذلك على الفوارق.[2]

[1]- مراد الشوابكة ، المرجع السابق.

[2]- إبراهيم العيسوي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة الأكاديمية، مصر ، 2003، ص ص 31، 32.

في الوسائل المادية لتوزيعها أصبحت أقل حدة أو أقل وضوحا، وهذا أمر واضح في السلع أو الخدمات التي يمكن توصيلها للمستهلك بالطرق التقليدية كما يمكن توصيلها " على الخط " مباشرة، مثل الموسيقى وأفلام الفيديو، والأقراص المدمجة التي تحتوي على البرامج كمبيوتر أو معلومات أو إحصائيات أو غير ذلك، وهذه الخاصية تولد ضغوطات تنافسية شديدة، وتجدر الشركات على إعادة هيكلة نفسها لمواجهة ضيق المسافة مثلا بين ما كان يعتبر سلعة وما كان يعتبر خدمة، كما أنه يثير صعوبات في مسألة تحديد هوية المنتج عند فرض الضرائب .

ج- غياب المستندات الورقية للمعاملات في التجارة الإلكترونية:

حيث يمكن إتمام صفة تجارية كاملة، بدءا من التفاوض على الشراء والتعاقد ودفع قيمة البضاعة واستلامها إلكترونيا (في حالة السلع القابلة للترقيم) دون تبادل مستندات ورقية على الإطلاق.

وهنا تثور مشكلات جديدة في إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات، وإثبات صحة التوقيعات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ومن هنا شرعت منظمات دولية وحكومات متعددة في وضع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية يسبغ الصفة القانونية على المحررات الإلكترونية والعقود الإلكترونية يسبغ الصفة القانونية على المحررات الإلكترونية والعقود الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية والوفاء بالنقود الإلكترونية، وذلك على ما سيأتي بيانه فيما بعد.

د- التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين أو دون التيقن منها، مع احتمال تعرض معلومات العملاء للإفشاء أو إساءة الاستخدام عند تقديمها: فمن الممكن أن تجري عملية تجارية على الانترنيت بين طرفين لا يعرف أحدهما الآخر، حيث لا يرى أي منهما الآخر، وقد لا يملك أي منهما معلومات كافية عن الآخر، بما في ذلك موطنه أو المكان الذي يجري منه الاتصال كذلك قد يقدم طرف لأخذ معلومات زائفة أو خادعة دون أن تكون هناك دائما طريقة ميسورة للإستيثاق من هذه المعلومات. ومن ذلك التعامل ببطاقة ائتمان مسروقة، أو الوعد بتقديم ضمانات أو خدمات ما بعد البيع دون ضمان حقيقي بأن يلتزم البائع بذلك، أو إدعاء صفة " بنك " وتجميع الأموال تحت إغراء الوعد بعائد كبير ودون وجود وسائل سهلة أو غير أو غير مكلفة يمكن أن يلجأ إليها المشتري للحصول على حقه.

وفي الحالات التي يعتمد فيها طرف معلومات عن نفسه للطرف الآخر، قد تتعرض هذه المعلومات للإفشاء أو إساءة الاستخدام دون أن يملك صاحبها فرصة للسيطرة على استخداماتها أو مقاضاة من يسئ استخدامها.

وهو ما يثير مسألة الخصوصية وسرية المعلومات. وهناك اجتهادات كثيرة في هذا الشأن تعتمد على الأساس على التكنولوجيا الرفيعة من أجل الحفاظ على الخصوصية وتعريف الأمان والموثوقية والنزاهة في التعاملات التجارية عبر الانترنيت، وذلك على ما يسمى إيضاح في قسم لاحق. [1]

[1]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص ص33، 34.

هـ- سرعة تغير المفهوم وما يغطيه من أنشطة وما يحكمه من قواعد : ثمة تغيرات متسارعة في نوعية الأنشطة التي تدرج تحت مفهوم التجارة الإلكترونية، تمت احتمالات ضخمة، لاتساع نطاق هذه الأنشطة ومن جهة أخرى، فإن ارتباط التجارة الإلكترونية بوسائط الاتصال الإلكتروني بصفة خاصة ومجالات الاتصالات والمعلومات بصفة عامة، وهي جميعها تتعرض لتغيرات تكنولوجية متسارعة، ليجعل النظم والترتيبات التي تخضع لها التجارة الإلكترونية عرضة هي الأخرى للتغير السريع.[1]

ثانيا: أهداف ودوافع التجارة الإلكترونية:

1: أهداف التجارة الإلكترونية

تتمثل أهم أهداف التجارة الإلكترونية في التالي:

- ✓ تشجيع المنشآت على جدب العملاء من خلال التجارة التي تلغي جميع القيود التي تعترضها؛
- ✓ إلغاء الحواجز والإجراءات الجمركية بين الدول؛
- ✓ إحداث تغيرات في البيئة الاقتصادية والثقافية؛
- ✓ اتساع نطاق المبادلات التجارية؛
- ✓ خلق مجالات عروض تجارية وفرص استثمارية؛
- ✓ كسب أسواق الجديدة؛
- ✓ رفع كفاءة الأداء وتحقيق الفعالية في التعامل؛
- ✓ خلق فرص كبيرة للاستثمار في الإعلان؛
- ✓ رفع كفاءة الأداء وتحقيق الفعالية في التعامل؛
- ✓ تقديم الخدمات للعملاء عبر العالم؛
- ✓ البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وترغيبهم في الشراء؛
- ✓ القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الإنترنيت؛
- ✓ تحقيق السرعة والكفاءة في أداء الأعمال؛
- ✓ تخفيض وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع؛
- ✓ زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم؛
- ✓ زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع والخدمات والمعلومات.[2]

[1]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 34.

[2]- بسمة بوعوة، إيمان بولعسل، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014، ص 27.

2- دوافع التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية لم تظهر مرة واحدة وبشكل واحد وتطورها سيكون مختلف احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة، لكن يوجد مع ذلك العديد من العوامل المشتركة الدافعة إلى التجارة الإلكترونية والمتجاوزة لحدود المؤسسات والقطاعات وهي:

أ- تسيير المعاملات التجارية: التجارة الإلكترونية تسمح بدمج وتأليه جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية غير المعاملات التجارية بين البائع والمشتري فالشبكات تسمح بتدفئة قسم كبير من الآثار الاقتصادية للزمن والمسافة زيادة على هذا المعاملات التجارية القائمة في محيط إلكتروني تستطيع أن تشمل منتجات مادية وغير مادية على حد السواء، فالتجارة الإلكترونية واحدة فيما يخص تدفئة التكاليف المتعلقة بكل أنواع المعاملات والوفاء بهذا الوعد، في حقيقة الأمر ليس بالمشكل التكنولوجي البسيط، بل أكثر من هذا يجب أن تستجيب التجارة الإلكترونية إلى مجموعة كبيرة من الشروط التكميلية لنقل علاقات السوق الحالية إلى سوق إلكترونية، والسماح بإنشاء علاقات سوقية جديدة مما يستوجب تلاؤم أكثر في التشريعات وطرق جديدة في التسيير التنظيمي داخل المؤسسات، فضلا عن التخفيض المنتظر في تكاليف المعاملات التجارية، فإن ضرورة السير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحد من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الإلكترونية .

ب- الفعالية التجارية: الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج والتوزيع بشكل كذلك دافعا معهما، فجميع الطرق العصرية في تسيير الإنتاج تتطلب تدفق عال للمعلومات في سلاسل التموين وقد قامت بعض المؤسسات الدولية باعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار برامج موجهة للدعم والتطوير (على مستوى مخططات التنظيم والإجراءات) تسمح بمواجهة التحديات المنتظرة في محيط تجاري.

يتجه لأن يكون عالميا أكثر فأكثر.

تمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج معلومات (حول المعاملات) بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية، بحيث أن المعالجة تتم بصفة متطورة والتوزيع يتم بصفة سريعة، هذه المعلومات المجمعة يمكن أن تستعمل فيما بعد في تقييم السوق، زيادة على ذلك تستغل في التخطيط والتطوير والتحسين، في هذا الصدد يعد تطوير قواد المعطيات حول المستهلكين ضرورة تلقى اهتماما كبيرا في عمليات المؤسسة وإستراتيجياتها.

ج- تطوير أسواق جديدة: هناك العديد من المؤسسات ممن استخدمت العلاقات التجارية الإلكترونية تجاوباً مع التكنولوجيا الجديدة، أو لأهداف سلبية، وهناك مؤسسات أخرى اعتمدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إطار سياسة المحاكاة لبعض منافسيها المستخدمين لهذه التكنولوجيا المتطورة. [1]

[1]- إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية (مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008، ص ص 45، 46 .

المطلب الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية وتحدياتها.

تتعدد مستويات التجارة الإلكترونية وأشكالها طبقا لدرجة تنفيذ الأنشطة وخاصة الفرعية منها ذات الارتباط المباشر بأداء المعاملات التجارية، فمنها ذات مستويات بسيطة وأخرى متقدمة بالقياس، وهذا نفسه ينعكس على أشكال التجارة الإلكترونية.

أولا- مستويات وأشكال التجارة الإلكترونية:

1- المستويات :

تعمل التجارة الإلكترونية على ثلاثة مستويات تتراوح ما بين الحضور البسيط على الشبكة إلى الدعم الإلكتروني للعمليات ذات الملكية المشتركة (التقاسمية) التي تعززها شركتان أو أكثر. والشكل (01) يوضح المستويات المختلفة للتجارة الإلكترونية.

الشكل (01) مستويات التجارة الإلكترونية[1]

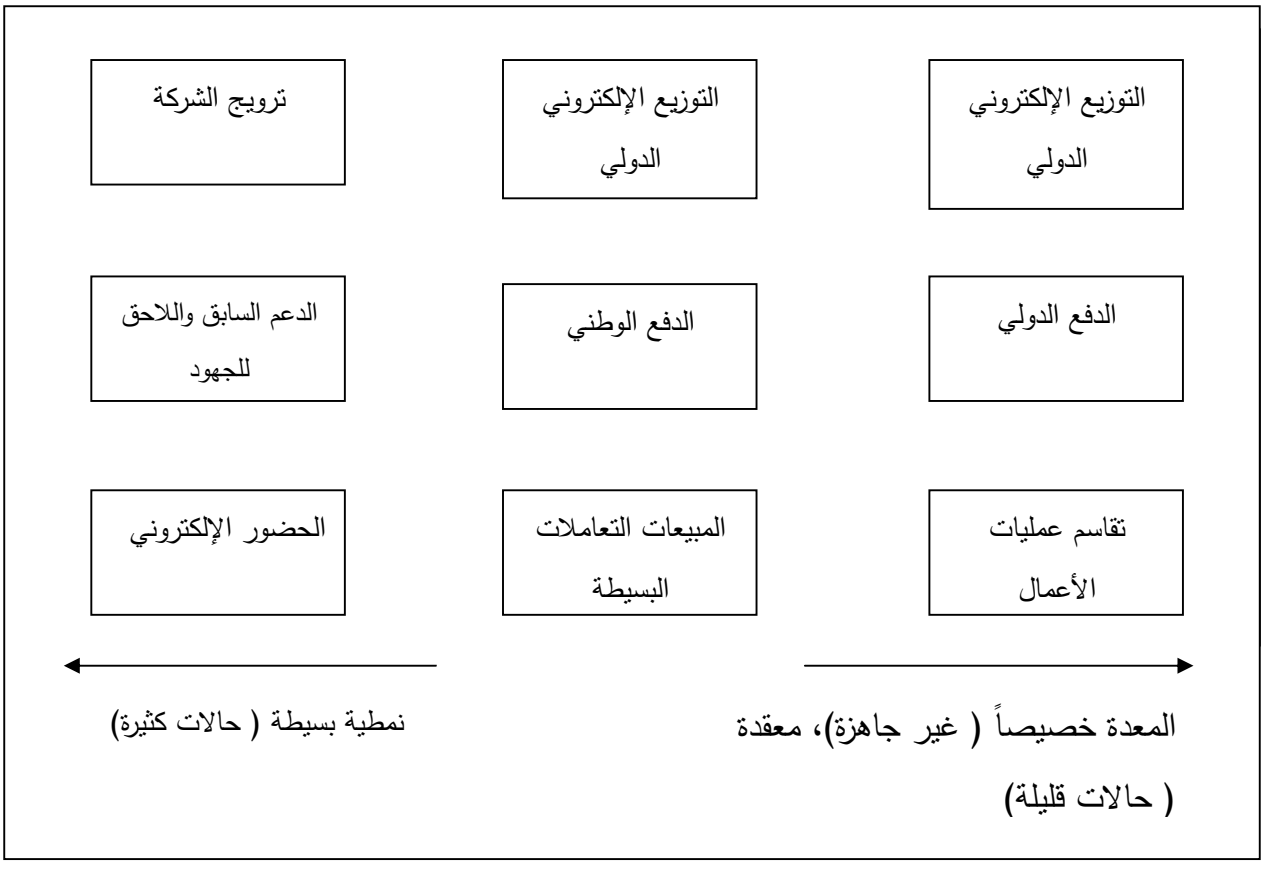

[1]- سعد غالب ياسين، بشير عباسي العلاق، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص ، 126، 127.

يؤكد الشكل (01) على ضرورة التمييز ما بين التعاملات الوطنية والتعاملات الدولية والواقع أن مصادر هذا التمييز ليست فنية – حيث سبق التأكيد على أن التجارة الإلكترونية هي بالأصل مفهوم عالمي– وإنما تشريعية (Législatives) فالتجارة الإلكترونية تعتبر أكثر تعقيدا على المستوى الدولي مقارنة بالمستوى الوطني وذلك بسبب عوامل كثيرة مثل الضرائب وقوانين التعاقد ومدفوعات الرسوم الجمركية والاختلافات في الممارسات المصرفية .

ومن الملاحظ أن المستويات الأدنى للتجارة الإلكترونية تختص بمسائل مثل الحضور الإلكتروني على الشبكة وترويج الشركة والدعم السابق واللاحق للجهود البيعية، ومن خلال استخدام التقنيات الجاهزة (off the sinologies) تصبح عملية تنفيذ هذه المستويات سهلة وبسيطة ورخيصة، وهو ما تشهد عليه الآلاف من الشركات الصغيرة التي تستخدم مثل هذه التقنيات.

وبالرغم من ذلك نطرح الأشكال المقدمة من التجارة الإلكترونية مشاكل معقدة قانونية وثقافية وتكنولوجية معاً فعلى هذه المستويات لا توجد حلول جاهزة ولهذا السبب تضطر الشركات إلى تطوير نظم خاصة بها.

وبهذه العبارات بالذات، فإن الشركات الكبيرة والغنية هي الأقدر اليوم على تبني مثل هذه التقنيات المتطورة، وهي رائدة في هذا المجال، إلا أن مثل هذه التخوم ستزول تدريجيا بمرور الوقت وسيصبح بإمكان العديد من الشركات العمل وفق هذه المستويات، حيث من المؤهل أن تتحول تقنيات القلة إلى تقنيات جاهزة في متناول الجميع، كما هو الحال الراهن في المستويات الأدبي.[1]

2- أشكال التجارة الإلكترونية:

كما تمت الإشارة إليه سابق بأن التجارة الإلكترونية ما هي إلا أحد أوجه الأعمال الإلكترونية وبالتالي فإن أشكال التجارة الإلكترونية لا تختلف جوهرياً عما في الأعمال الإلكترونية، لذلك فإن أشكال التجارة الإلكترونية تتلخص فيما يلي:

أ- **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال أخرى " Business TO Business "** هنالك الكثير من منظمات الأعمال تمارس التجارة الإلكترونية باستخدام شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات بتقديم العروض لمنتجاتها التي ترغب ببيعها من خلال موقعها على شبكة الويب، كذلك فإن هناك منظمات أعمال تتعامل مع منظمات أخرى ومع الموردين الذين تتعامل لشراء السلع وكذلك تقوم بتسديد الفواتير، كما تقوم بعملية الدفع من خلال وسائل الدفع الإلكترونية المتعمدة مثل استخدام بوابة الدفع الإلكترونية.

إن هذا الشكل يعتبر أحد الأشكال الأكثر استخداماً لدى منظمات الأعمال سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ويتم إجراء التعاملات التجارية إلكترونيا وحتى مسألة تبادل المعلومات والوثائق إلكترونيا.

[1]– سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، المرجع السابق، ص 127.

ب- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والمستهلك " Business to consommer " :

تقوم منظمات الأعمال بإنشاء مواقع تجارية على شبكة الانترنت لعرض منتجاتها وخدماتها للزبائن بشكل مباشر، ويستطيع هؤلاء الزبائن الاتصال بمنظمات الأعمال التي تحتل عروضها عامل جذب لهم وعرض ما يرغبون من منتجات.

إن عقد الصفقات وإتمام عملية البيع والشراء فيما بين الزبائن ومنظمات الأعمال إلكترونيا، حيث أن هذه المواقع تعرض معلومات واضحة ومحددة عن السلع والخدمات التي تقدمها ويستطيع الزبائن الدخول إلى مواقع المنظمة ولاطلاع عليها وتقييم المنتجات المعروضة ومن ثم اتخاذ قرار الشراء ولقد أضافت المنظمات خدمة استخدام بطاقات الائتمان التسديد ثمن المنتجات المباعة يعتبر من الأساليب الأكثر استخداما في الوقت الحاضر بين الزبائن والمنظمات الأعمال وفي الوقت الحاضر ظهرت العديد من الطرق الأخرى لتسديد مبالغ المشتريات مثل الشبكات الإلكترونية ودفع النقد عند التسليم وغيرها من الطرق التي يتفق عليها البائع والمشتري. [1]

ج- التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والإدارة الحكومية : B2G :

تقوم الحكومات وباستخدام الشبكة وعبر مواقع خاصة بها بعض الإجراءات ونماذج المعاملات والتعليمات وغيرها بالشكل الذي تستطيع منظمات الأعمال من أن تتطلع عليها من خلال الوسائل الإلكترونية الخاصة بها، وكذلك تقوم بإجراء المعاملات الإلكترونية دون مرور هذا التعامل مع مكاتب الدوائر الحكومية التقليدية، إن مثل هذه التعاملات التي تقوم بها الحكومات يطلق عليها الآن اسم الحكومة الإلكترونية لإتمام التعاملات إلكترونيا وإن هذا النوع من التعاملات بين الحكومة ومنظمات الأعمال يغطي كافة التعاملات والتمويلات إلكترونيا.

هـ- التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة الحكومة C2G :

إن هذا النوع ركز على الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومات الإلكترونية للمواطنين، مثلا دفع الضرائب إلكترونيا تسجيل المركبات إلكترونيا، دفع الفوائد وغيرها من الخدمات الحكومية الإلكترونية.[2]

ثانيا: مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية :

أدى إدخال شبكة الانترنت إلى مختلف مواقع الإنتاج والعمل في المؤسسات والشركات والمنازل إلى زيادة الإنفاق والاستهلاك على مختلف السلع والمنتجات المعروضة التي تطرحها المؤسسات العالمية عبر الشبكة، وبتوقيع الجميع أن يرتفع الإقبال مستقبلا عندما تزيد نسبة المشاركة في خدمة الانترنت وتكون متاحة للجميع، الأمر الذي سيعمل على زيادة الوعي لدى المتصفحين وبدفعهم إلى شراء المنتجات التي يودون الحصول عليها دون أي عناء، وإن تقدم التجارة الإلكترونية من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

[1]- محمود جاسم الصميدعي. ردينة عثمان يوسف،التسويق الإلكتروني، مرجع سابق الذكر، ص ص ، 63، 64.

[2]- محمود جاسم الصميدعي. المرجع السابق، ص 64.

1- مزايا التجارة الإلكترونية:

كثيرة هي الدراسات والمقالات التي تتناول مميزات التجارة الإلكترونية وأهمية اللجوء إليها واعتمادها رئيسيا للنشاط التجاري في عصر طريق المعلومات فائق السرعة، ويمكننا بإيجاز عرض أبرز مميزات التجارة الإلكترونية، تلك التي تهمهن أكثر في البيئة العربية المستقاة من خلاصات الدراسات والتقارير المشار إليها على النحو التالي:

أ- إيجاد وسائل اتجار توافق عصر المعلومات :

ففي عصر المعلومات والاتجاه نحو قضاء ساعات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر ومواقع الانترنت، تعد والحاجة ملحة إلى توافق الأنماط التجارية مع سمات هذا العصر وسلوكياته، من هنا مكنت التجارة الإلكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري، كالبيع عبر الوسائل الإلكترونية (RETILE-Commerce) والتجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال (Business-to- E Commerce business) و في كلا الميدانين أمكن إحداث تغيير شامل في طريقة أداء الخدمية وعرض المنتج و تحقيق العرض الشامل لخيارات التسوق.[1]

ب- الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية :

إن الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية ألغت الحدود والقيود أما دخول الأسواق التجارية، وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أما المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري، وإذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية (جاث، جاتس، تربس) تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات، فإن التجارة الإلكترونية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات، ومن هنا قيل إن التجارة الإلكترونية تستدعي جهدا دوليا جماعيا لتنظيم لأنها بطبيعتها لا تعترف بالحدود والقيود القائمة، وتتطلب أن لا تقيدها أي قيود.

ج- تأدية خيارات الزبون بيسر وسهولة:

تمكن التجارة الإلكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملائها وإتاحة عبارات التسوق أمامهم بشكل واسع، وهذا بذاته يحقق نسبة رضاء عالية لدى الزبائن وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج موضع الشراء من حيث مدى تلبيته لرغبة وخيارات المشتري.

د- تطوير الأداء التجاري والخدمي:

فالتجارة الإلكترونية بما تتطلبه من بنى تحتية تقنية وإستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وإدارة علاقات واتصال بالآخرين، تتيح الفرصة لتطورات أداء المؤسسات في مختلف الميادين، وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري.

[1]- دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 19.

كما أن نمو التجارة الإلكترونية يحفز الأبحاث على إيجاد أساليب جديدة ومحسنة لاستخدام القسائم والشبكات الإلكترونية، في هذه الأثناء ، هناك أساليب أعمال جديدة تزدهر على الانترنت والتي لم تكن ممكنة في العالم الواقعي . فعلى سبيل المثال، تبيع شركات عديدة متخصصة في التعامل مع الشركات فائض مخزونها عبر الشبكة بواسطة مزادات الإنترنيت، وتتنبأ شركة فورشة للأبحاث أن المزاد ذات بين الشركات عبر الإنترنيت ستحقق مبيعات تتعدى 7,3 مليار دولار أمريكي هذا العام فقط، والشيء الأكثر أهمية فيما يتعلق بمزادات الإنترنت .

يعود تأثيرها على السعر المحدود ففي بيئة المزايدة، لا يستطيع المنتج أو الموزع أن يحدد السعر بمفرده فسعر البضاعة أو الخدمة يتحدد فقط بحسب الطلب المسجل في السوق، وتؤكد الدراسات على أن الحصول على الدعم المفهوم التجارة الإلكترونية في جميع أقسام الشركة مسألة في غاية الأهمية، ويمكن الحصول على مثل هذا الدعم من خلال تثقيف الكادر الإداري ومدراء التسويق وتقنية المعلومات المالية .[1]

2- عيوب التجارة الإلكترونية:

بالرغم من المزايا التي عرفتها التجارة الإلكترونية إلا أنه قد انطلقت تحذيرات من الاندفاع نحو التجارة الإلكترونية بصورة كبيرة بسبب النتائج السلبية التي تفرزها العمليات التجارية عبر أجهزة الكمبيوتر، بحيث يخشى أن تفرز شبكة الانترنيت أجيالا من البشر لا تتعامل إلا مع الكمبيوتر، وسنذكر فيما يلي بعض عيوب التجارة الإلكترونية.

- ✓ فقط متعة الشراء المعروفة كان يحددها المستهلك في ممارسة التسوق من خلال التفاعل الاحتمالي المباشر بين البائع والمشتري، والتسوق التقليدي يعتبر لبعض المستهلكين الفرصة الوحيدة للتنزه أو التسلية أو الترفيه أو كسر حالة الملل؛
- ✓ فقدان الأفراد فرصة تعلم المهارات البيع والشراء والتعامل مع الآخرين والتي يكتسبونها بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التسوق التقليدية؛
- ✓ فقدان البعض بالاندفاع نحو شراء سلع قد لا يحتاج إليها الفرد نتيجة جاذبية الإعلان وسهولة الشراء ببطاقات الائتمان، وبالتالي تراكم الديون الشخصية والعائلية كما أن احتمالات الغش التجاري أو النصب قائمة، فقد لا ترد السلعة المطلوبة أو قد تأتي بمواصفات مخالفة تماما؛
- ✓ يفتقد المتصفح عن بعد تحسس ملمس السلعة أو تذوق طعمها أو اختيارها في حين يقع بعض المتسوقين فريسة لبعض المعلنين الذين يروجون لسلع تافهة أو سلع قد تتعارض مع التقاليد الاجتماعية والآداب؛
- ✓ إغراء بعض السيدات بممارسة عمليات تسوق لسلع كمالية قد ترهق ميزانية الأسرة، ناهيك عن أن ممارسة الشراء الإلكترونية تؤدي إلى خفض فرص ممارسة النشاط البدني الذي يمارس الفرد قبل وأثناء وبعد التسوق العادي، خاصة السيدات اللاتي لا يعملن؛

[1]- ميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، المرجع السابق ، ص ص 19، 20.

- ✓ هدر الوقت، فالزمن غير محسوس لدى البعض نتيجة لعدد الساعات التي يقضيها أمام أجهزة الكمبيوتر للبحث عن سلعة معينة ومقارنتها بالسلع الأخرى، الأمر الذي يزيد لديهم حالة العزلة العائلية التي تعانيها بعض الأسر في حين أن الاستخدام المبالغ فيه للشبكة يؤدي إلى تفاقم احتمالات الإصابة بأعراض إدمان الإنترنيت، أو حدوث مشكلات جسمية أو اجتماعية أو مهنية، أو نفسية، دائمة أو متكررة؛
- ✓ غياب التعامل الورقي في التجارة الإلكترونية يهدد مصالح العملاء والشركات والبنوك نتيجة إمكانية حدوث تزييف بالبيانات أو تلاعب بالفواتير والمستندات عند الطلب؛
- ✓ حدوث اختراعات في شبكة الإنترنيت يؤدي إلى فضح أسرار العملاء ، البنوك، الشركات. [1]

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني.

لقد سمح التطور التكنولوجي بإبداع وسائل دفع إلكتروني والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الإلكترونية التي كانت من أهم الأسباب الذي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، حيث سمحت باختصار التكلفة والوقت وذلك بانتشارها بسرعة وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجدب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يعتبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب، فهذا التطور التكنولوجي الذي يخدم المتعاملين الاقتصاديين حمل في طياته عدة مخاطر تهدد المعاملات التجارية الإلكترونية خاصة الجرائم الإلكترونية وجرائم البطاقات الإلكترونية.

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.

أولا- مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

1- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

تعريف1: " تعرف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها عبارة عن وسائل أدوات إلكترونية.

تتم من خلالها عملية استبدال القيمة المالية بالبضاعة أو بالخدمات أو بالمعلومات فهي تستخدم وسيط لعملية التبادل".[2]

تعريف2: عرفها المشرع الجزائري بأنها " كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكون السند أو الأسلوب المستعمل ".وعلى هذا الأساس فإن وسيلة الدفع تعتبر تلك الأدوات المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذا تسديد الديون، دون أن ننسى السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في تداولاتهم كوسائل دفع إلى جانب النقود القانونية.[3]

---

[1]- إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية (مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة) المرجع سابق الذكر ، ص ص 69- 71.

[2]- السعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني(دراسة استطلاعية)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد2، الجزائر، 2014، ص 57.

[3]- العشابي فاطمة الزهراء، التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني: أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكترونية ومحاولات علاجها، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 00، الجزائر، 2021، ص 04.

تعريف03: يقصد بوسائل الدفع الإلكتروني مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشبكات الإلكترونية البنكية.[1]

2-أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية يسمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أما ازدهار الدفع الإلكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل كالشيكات وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية عبر شبكة الانترنيت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، لهذا يتم الدفع إلكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لهذا هذه الوسائل لا تصلح وخصوصا للتجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موجودة عبر الحاسب.

3-خصائص وسائل الدفع الإلكتروني:

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالخصائص التالية:

- ✓ يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛
- ✓ يتم الدفع الإلكتروني باستخدام النقود الإلكترونية وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكتروني؛
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد، بحيث يتم إبرام العقدين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنيت، وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر طرفي العقد ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

– من خلال نقود متخصصة سلفا لهذا الغرض، بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

– من خلال البطاقات البنكية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقة قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك.

تتطلب توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف.

[1]– بلعابد فايزة عبد الجليل مقدم، وآخرون، وسائل الدفع الإلكتروني ودوره في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسة المصرفية، دراسة حالة بنك الخليج، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4، الجزائر ، 2018، ص 151.

يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات شبكة خاصة ويقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، وشبكة عادية حيث يتم التعامل فيها بين العديد من الأفراد الذين لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معنية. [1]

ثانيا: أنواع وسائل الدفع:

يتطلب تطبيق أعمال ومعاملات التسويق والتجارة الإلكترونية واستخدام العديد من الوسائل الدفع الإلكترونية حيث تمثل هذه الوسائل ركيزة أساسية لنجاح وتطوير أعمال ومعاملات التسويق والتجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني ليست فكرة جديدة تماما، وإنما تم استخدامها بين البنوك المختلفة وذلك على شكل نقل اعتمادات (Fundus) مند عام 1960، كما أنه من مدة طويلة أصبح العملاء قادرين على سحب النقود من آلات السحب الآلي (ATMS) **Automation Teller Machines**

وقد كشفت البحوث والدراسات والكتابات العلمية عن وجود واستخدام وسائل الدفع التالية:

أ-أوامر الدفع المصرفية:

تستخدم هذه الأوامر للدفع لشخص معين وفي تاريخ معين وذلك بناء على طلب العميل، وقد كانت تتم يدوياً، بينما أنها تتم الآن في بعض المصارف باستخدام نظام (BACS). **Bankers Automates clearing Services**

ب-الهاتف المصرفي: phone Bank

أنشأت المصارف خدمة " الهاتف المصرفي" كخدمة يتم تأديتها لمدة 24 ساعة يوميا وخلال الإجازات والعطلات الرسمية أيضا، وتتيح هذه الخدمة للعملاء الاستفسار عن حساباتهم، كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء، فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية.

ج-الانترنت المصرفي:

- أتاح انتشار شبكة الانترنت للبنوك خدمات الصرف المنزلي **Home Banking** حيث اتجهت البنوك بدلا من التوسع في إنشاء المقال الجديد لها إلى إنشاء مواقع لها على هذه الشبكة يتم من خلالها توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها، فضلا عن تحقيق الكفاءة والفعالية في عمليات تسويق خدماتها المالية حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لا تتوفر لهذه البنوك فروع فيها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الانترنيت المصرفي يمكن العملاء أيضا من التأكد من أرصدتهم لدى المصارف، كما يقدم وييسر لهم طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا ويساعدهم أيضا ويرشدهم إلى استخدام الطريقة المثلى في إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات كما يوضح الانترنيت المصرفي للعملاء أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية الخاصة بكل الخدمات المصرفية ويحدد تحويل الأموال من حسابات العملاء

[1]- السعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني(دراسة استطلاعية)، المرجع السابق الذكر، ص ص، 57- 58.

المختلفة، فضلا عن تحديد وبيان مدى إمكانية عقد الاحتمالات عن بعد على شاشات الكمبيوتر المناقشة استفسارات العملاء واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء المتخصصين في ذلك .[1]

د-البطاقات البنكية: وتسمى أيضا البطاقات البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر الضياع أو السرقة أو الإتلاف وتنقسم البطاقات البنكية إلى نوعين رئيسيين هما البطاقات الائتمانية وغير الائتمانية .[2]

د-1- البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر، وهناك أنواع من البطاقات الائتمانية:

د-1-1- بطاقة فيزا (carde Visa): هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية وهي بطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح، أو أن يسدد جزء من الالتزامات خلال هذه المدة ويسدد البقية بعد ذلك، وهي من أكثر البطاقات الائتمانية انتشارا على الإطلاق وتتعامل مع الملايين من المؤسسات والمحلات التجارية وأجهزة الصورة الآلي.

د-1-2- بطاقة ماستر كارد (Master carde): تأتي في المرتبة الثانية بعد الفيزا من حيث درجة انتشارها لها عدة أشكال مثل: ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، ماستر كارد لرجال الأعمال.

د-1-3 – بطاقة أمريكان إكسبريس (American express): تصدر عن بنك أمريكان إكسبريس، وهي مؤسسة مالية تزاول أنشطة بنكية ويوجد ثلاثة أنواع: بطاقة أمريكا إكسبريس الخضراء الذهبية الماسية.

د-1-4 بطاقة دينرز كليب (Diners club carde): يشترط لاستمرارها خلال مدة سماح جديدة تسديد التزاماتها خلال مدة السماح، حملت هذه البطاقة بالملايين لكنهم أقل من حملة البطاقات السابقة، هذه البطاقة لم تتقلص الانتشار كبقية البطاقات المناقشة، حظيت بالقبول فيه المكان الأول بين المسافرين، رجال الأعمال وذلك نظرا للعدد الهائل للصالونات في كل مطارات العالم .[3]

د-2- البطاقات غير الائتمانية: يطلق هذا النوع على بطاقة الخصم الفوري حيث تستخدم كأداة للوفاء فقط يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون انتظار إعداد الكشف حساب البطاقة والذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط، وتوجد عدة أنواع للبطاقات غير ائتمانية أهمها:

---

[1]- أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الإلكترونية،الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 241 ، 242.

[2]- بوخاري فاطنة، تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكتروني، لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا، دراسة حالة، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد1، الجزائر، ص 186.

[3]- بوخاري فاطنة، المرجع السابق ، ص 187.

د-2-1- البطاقات المدنية: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة، حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيدين من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يقترض فيه أن يكون حسابه مدين وفي حالة العكس لا تتم عملية التسويق فهذه الأخيرة تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجدات بواسطة البطاقة .

د-2-2- بطاقة الدفع المسبق: يقوم صاحب هذه البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية، يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة، ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا.

د-2-3- بطاقة الحسم: هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون ذلك صراحة، تستخدم من طرف صاحبها لخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعه للتاجر، يمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب ولا يستطيع العميل استخدامها سواء في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات الشراء من أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائنا.[1]

هـ- النقود الإلكترونية الرقمية :

النقود الإلكترونية هي إحدى وسائل الدفع الالكتروني التي انتشرت على مستوى العالم انتشارا واسعا حيث أصبحت إحدى أنشطة الخدمات المصرفية التي يقدمها مئات الألوف من المصارف ويتعامل بها مئات من الأفراد وذلك بشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات، وسحب مبالغ نقدية دون الحاجة إلى حمل نقود معهم، كما تعتبر أيضا هذه النقود من أحدث وسائل الدفع المستعملة عن طريق نظام تحويل الأموال بشكل إلكتروني أي تحويل الأرصدة النقدية من حساب مصرفي إلى أخر إنجاز المدفوعات أو تسديد الديون، ويتميز استعمال النقود الإلكترونية بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال وبتكلفة منخفضة جدا وهي أيضا تخفف من حجم الأعمال الإدارية المرتبطة بنقل الأموال عن طريق الشيكات وغيرها من الوسائل. [2]

والنقود الرقمية العديد من التقسيمات المتمكن اقتراحها كما يلي:

هـ-1- من حيث متابعتها ولرقابة عليها: تنقسم النقود الإلكترونية حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما النقود المحددة والنقود الاسمية.

- ✓ **النقود الإلكترونية المحددة :** ويتميز هذا النوع من النقود الإلكترونية بإمكانية التعرف على الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك شأنها في ذلك شأن بطاقة الائتمان في عملية متابعة السحب وحركة السحب من خلال النظام الإلكتروني من البداية حتى النهاية؛

[1]- بوخاري فاطنة، المرجع السابق، ص ص ، 188،189.

[2]- نورا صباح، عزيز الجزراوي، أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2011، ص 21.

- ✓ **النقود الإلكترونية غير الاسمية:** هذا النوع من النقود يتم التعامل به دون معرفة هوية المتعامل فهي كالأوراق النقدية في التعامل وليس لها بمن يتعامل، ولا يمكن التعرف على هوية مستخدميها سواء انتقلت منهم أو إليهم.[1]

هـ-2- أسلوب التعامل بها: تنقسم النقود الالكترونية حسب أسلوب التعامل بها إلى قسمين هما:

- ✓ **نقود إلكترونية عن طريق الشبكة:** ويتم سحب ها النوع من النقود الرقمية إلى البنك، أو المؤسسة المالية وتوضع على أداة معدنية داخلية في جهاز الحاسب الشخصي، وفي حال إرسال هذه النقود عبر الانترنت ليس على المستخدم إلا الضغط على الفأرة لهذا الجهاز إلى الشخص المستفيد من هذه النقود، وتتم هذه العملية في ظل إجراءات تضمن للمتعاملين بهذه الطريقة حدا كبيرا من الأمان والسرية، وهي نقود حقيقية إلا أنها رقمية وتتطلب معظم الأنظمة المستخدمة لمثل هذه الطريقة إتمام الاتصال بين الطرفي التعامل والمصدر إلكترونيا من أجل التحقق من سلامة هذه النقود للتقليل من احتمالية وجود الغش والتزوير.
- ✓ **نقود إلكترونية خارج الشبكة:** هذا النوع من النقود الرقمية يتم التعامل به دون أن يطلب المتعاملين الاتصال مع المصدر مباشرة، فهي عبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المختزنة بداخلها، وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء، من عملية السحب النقدي، واستخدام هذا النوع من البطاقات يولد قدرا كبيرا من المشاكل المتعلقة بالأمان. [2]

و- الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي تحديد مبلغ الشيك، واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه أو يكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة ويمكن تعريفه بأنه " رسالة موثقة مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنيت ليقوم البنك أولا: بتحويل قائمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد دلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليل على أنه قدمتم صرف الشيك فعلا وتمكنه لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ إلى حسابه.

ز- البطاقات الذكية

لقد كانت ولاة البطاقة الذكية استجابة لطلبات المستهلكين المتنامية نحو الاستفادة من نظم متقدمة للمدفوعات تؤمن لهذه الملائمة في الزمان والمكان والاستعمال والحماية من التزويد والمحافظة على الخصومات الشخصية بالإضافة إلى تمكينهم من الدخول نظم المعلومات المالية وإنجاز المدفوعات من خلال استعمال تشكيلة متنوعة من الأدوات الإلكترونية ويرى البعض الآخر بإدراجها يتضمن النقود الإلكترونية على اعتبار أنه

[1]- ياسمين فوضيلي، أسماء سفاري، المرجع السابق الذكر، ص 70.

[2]- ياسمين فوضيلي، المرجع السابق، ص 71.

يمكن تخزين قيم النقود فعليا عليها على عكس البطاقات العادية إلا أنه نظرا للأهمية الفائقة التي اكتسبها في الآونة الأخيرة فإننا نعتبرها وسيلة مستقلة للدفع الإلكتروني لا تتبع أي تصنيف، وتعتبر البطاقة الذكية بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي فعلا على سجل للبيانات والمعلومات والأرصدة وهي تشبه الكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجل للبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود المصروفات المالية التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية.[1]

الرقم السري وتعد هذه البطاقة الجديدة من البطاقات التي يختار العميل طريقة التعامل بها سواء كان التعامل عن طريق الدفع أو الائتمان، ويتيح هذا النظام للأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية للتدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لأصحابها، كما أنها تحتوي معالجا دقيقا يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية فضلا عن إمكانية تعاملها مع باقي الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع كما أن القدرة الاتصالية لها تمنحها الأفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقة القيمة المخزنة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات ومع التطور غير المسبوق في مجال تكنولوجيا الاتصالات ابتكرت منظمة الفيزا العالمية بالتعاون مع شركة توشيا للإلكترونيات بطاقة ذكية جدا (super smart carde) وتتميز بأنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل، بأن عملية الدفع التي تتم باستخدامها تنفد من خلال نظام كتابي إلكتروني (Oryôtyraphic) وتسمى الكتابة الخوارزمية وهذه البطاقة تحتوي على معالج صغير للبيانات مع ذاكرة وشريط ممغنط وشاشة عرض ومفاتيح ذات آليات محشوة في نسيج البطاقة.[2]

ح- خدمات المقاصة المصرفية الإلكترونية:

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي، الذي خدمات مقاصة الدفع الإلكترونية للتسوية الإلكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة وهو نظام ينطوي على عنصر القين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير.[3]

المطلب الثاني: تحديات وسائل الدفع الإلكتروني ومخاطرها.

أولا- التحديات:

ترتبت على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مجموعة من التحديات (مزايا وعيوب) ويمكن تلخيصها كالتالي:

---

[1]- أم الخير قوق، حنان طهاري، المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1،الجزائر، 2022، ص ص 916 ، 917.

[2]- أم الخير قوق، حنان طهاري، المرجع السابق، ص 917.

[3]- نعيمة مولفرعة، إخلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث، في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 6، الجزائر، 2016، ص 490.

1- المزايا:

بالنسبة لحامل البطاقة:

- ✓ سهولة ويسر الاستخدام؛
- ✓ الأمان وتفادي السرقة والضياع؛
- ✓ توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة؛
- ✓ إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة؛

بالنسبة للتاجر:

- ✓ تعد أقوى ضمان لحقوق البائع؛
- ✓ تساهم في زيادة المبيعات؛
- ✓ نقل عبئ متابعة ديون الزبائن إلى عائق البنك والشركات المصدرة .[1]

بالنسبة لمصدر البطاقة:

- ✓ تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات. –

2-العيوب :

بالنسبة لحامل البطاقة :

- ✓ زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية؛
- ✓ عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المناسب والمحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء وما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.

بالنسبة للتاجر:

- ✓ قد تؤدي مخالفاته أو عدم التزامه بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء، مما يترتب عن ذلك صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.

بالنسبة لمصدر البطاقة:

- ✓ خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم؛
- ✓ تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.[2]

ثانيا: مخاطر الدفع الإلكتروني:

تتعرض وسائل الدفع الإلكتروني إلى مجموعة من المخاطر جراء التعامل بها، وهذا راجع لطبيعتها وثم تقسيمها كالتالي:

[1]- محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية (المستقبل الواعد للأجيال القادمة) الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 185.

[2]- محمد عبد الحسين الطائي، المرجع السابق، ص 186.

1 -المخاطر التشغيلية:

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم وعدم ملائمة تصميمها أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء لوسائل الدفع الإلكترونية، كل هذه الأسباب قد تؤدي إلى اختلالات في العمل أو إمكانية توقفه نهائيا وتنتج هذه المخاطر عن:

- ✓ إمكانية اختراق الحسابات عن طريق اختراق بطاقات الدفع والتلاعب بالمعلومات أو محوها أو تغييرها وأيضا استغلالها أو يكون هذا الاختراق إما من طرف العاملين أو من خارجه ويحدث هذا بسبب عدد التأمين الكافي للنظم؛
- ✓ عدم قدرة العملاء على استخدام الأنظمة أو إساءة استخدامها وهذا لعدم إحاطتهم بالإجراءات الوقائية والتأمينية وأيضا بسبب سماح العملاء الأفراد الآخرين باستخدام حسابهم واستغلال هؤلاء الآخرين لعملية تبييض الأموال. [1]
- ✓ عدم التصميم الجيد للأنظمة مما يؤثر على كفاءتها سلبا وبالتالي عدم القدرة على حل المشكلات وضعف أعمال الصيانة وعدم السرعة في حل المشاكل.

2 -مخاطر السرعة:

تنشأ مخاطر السرعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك أو المؤسسة المصدرة لوسيلة الدفع أو الرأي السلبي للوسيلة بعد ذاتها نتيجة عدم قدرتهم على تقديم خدمات الدفع عبر الانترنيت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية للاحتياجات والمتطلبات العملاء وهو أمر لا يمكن تجنبه إلا بتكثيف اهتمام المؤسسات والبنوك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير أداء وسائل الدفع الالكتروني.

3 -المخاطر القانونية:

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن عمليات الدفع الإلكتروني أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.

4 -المخاطر الإستراتيجية:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بالقرارات السياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارات العليا للمصارف والمؤسسات المصدرة للبطاقات، حيث تختلف عن بقية المخاطر كونها أكثرها عموما واتساعا من بقية المخاطر الأخرى وتنشأ هذه المخاطر عن العمليات الإلكترونية بسبب الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تبني إستراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارات العليا، فمثلا قد تنشأ

[1] – فريد مشري، آمنة قاجة، الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 23 و24 أفريل 2018، ص ص 6 ، 7.

مخاطر إستراتيجية في حالة تباطؤ الإدارة في إدخال وسائل الحماية عند استخدام التقنيات الحديثة أو الإسراء في ذلك دون دراسة جيدة .

5 –مخاطر أخرى: بالإضافة إلى المخاطر المذكورة قد تتعرض وسائل الدفع الإلكتروني إلى مخاطر أخرى تتمثل في :

- ✓ احتمال تعرض الأموال إلى أفعال جرميه كالسرقة والاحتيال وغيرها عبر الوسائل الإلكترونية وخاصة اختراق الحسابات؛
- ✓ العجز عن حماية الخصوصية المتعلقة بالعملاء بسبب عمليات الاختراق؛
- ✓ صعوبة تشغيل واستخدام بعض أنظمة المصارف الإلكترونية؛
- ✓ التطور التكنولوجي المستمر مما يستوجب تحديث وتطوير الأجهزة والأنظمة بصورة مستمرة؛
- ✓ إمكانية تهريب الأموال إلى الخارج مما يهدد اقتصاديات العالم؛ [1]
- ✓ تعدد القوانين والتشريعات وتداخلها باعتبار أن العمل الإلكتروني يكون عبر الحدود؛
- ✓ عجز التشريعات عن الاستيعاب والإحاطة بالعمليات الالكترونية نظرا لسرعة التطور والتغير المستمر؛
- ✓ إمكانية صوت خلل ومشاكل في النظام بسبب انتشار فيروسات مما يؤدي إلى توقف العمل وبالتالي حدوث خسائر كبيرة. [2]

المبحث الثالث: البنوك الإلكترونية ونظام المعالجة الآلية.

تعتبر البنوك الالكترونية من المواضيع التي تتلقى اهتماما كبيرا من قبل المجمّع المصرفي نظرا لما تتمتع به من مزايا والتي جعلتها مختلفة عن البنوك التقليدية كما توفر وسائل الدفع الإلكتروني التي تمكن العملاء من الحصول على الخدمات المصرفية الالكترونية والتي قد تم التطرق لها في المبحث السابق، كما تسعى هذه البنوك بدورها إلى مواكبة التكنولوجيا الحديثة الاستفادة منها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإلكترونية:

في ظل وجود شبكة الإنترنيت وشيوعها وازدياد مستخدميها في ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط، وترافق ذلك مع استثمار الإنترنيت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية التي تم التطرق لها سابقا.[3]

[1]– فريد مشري، آمنة قاجة، المرجع السابق، ص ص 7، 8.

[2]– فريد مشري، آمنة قاجة، المرجع السابق، ص 8.

[3]– يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة البليدة، 2004، ص227.

أولا –مفهوم البنوك الإلكترونية :

1 –تعريف البنوك الإلكترونية

لقد تعددت التعارف التي قدمها الباحثون للبنوك الإلكترونية، الالكترونية إلا أنما تصب في نفس المعنى، حيث تمد تعريفها على أنها خدمات بنكية تقدمها البنوك للعملاء عن بعد وبعبارة أخرى، فإن البنوك الإلكترونية هي مصطلح شامل للعملية التي يمكن الزبون من خلالها إجراء المعاملات البنكية إلكترونيا دون زيادة أحد الفروع ويتضمن أيضا الأنظمة التي تمكن عملا البنوك أو الأفراد أو الشركات من الوصول إلى الحسابات أو المعاملات التجارية أو الحصول على معلومات حول المنتجات والخدمات المالية من خلال شبكة عامة أو خاصة.[1]

2 –أهمية البنوك الإلكترونية:

– إن البنوك غير الإلكترونية ، تقدم جزء من الحلول لمشكلات الزبون لكنها لا تقدم حلولا شاملة أو تقدم حلولا جزئية بكلف عالية، فإذا علمنا أن التنافس على أشده في سوق العمل المصرفي، وعنوانه الخدمة الشاملة و الأسرع بالكلفة الأقل، فإن البنوك الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل المنافسة والبقاء في السوق، وببساطة فإن الظن أن البنك الإلكتروني مجرد إرادة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لأن التقنية تتيح للزبون بدلته أن يدير مثل هذه الأعمال.

– إن وجود البنك الإلكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع المعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، وإنه مؤسسة للمشورة ولفتح آفاق العمل، كما أنه مكان لفرص الاستثمار وإرادتها، كما أن مكان للخدمة المالية السريعة بأقل الكلف.

– إن الاتجاه نحو الدفع النقدي الإلكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الإلكترونية يقدم مبررا لبناء البنوك الإلكترونية، فشركات التأمين مثلا والطيران..الخ تتجه بخطى واثقة نحو عمليات الدفع عبر الخط أو الدفع الإلكتروني، وهي عمليات تستلزم إن لم يكن موقع الشركة يوفر وسائل الدفع النقدي وجود حسابات نقدية أو حسابات تحويل .

– يعتبر اللجوء إلى البنوك الإلكترونية لجوء لأحد وسائل المنافسة وهو أيضا لجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين ولقاء تكلفة أقل، باعتبار أن البنك الإلكتروني يوفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للبنك، إلا أن الوفرة في تكلفة تقديم الخدمة لا يتعين أن تعود للبنك نفس فهذا لا يقيم فرقا بينها وبين الخدمات غير الإلكترونية لهذا تقوم البنوك الإلكترونية على قاعدة رئيسية أخرى وهي أن الوفرة في كلفة الخدمة عائد تشاركي بين البنك والعميل.[2]

[1]– لطرش هالة، بلحسن محمد، العوامل المؤثرة على تبني البنوك الإلكترونية: دراسة كمية لعينة من زبائن البنوك الجزائرية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 24، العدد: 01، 2021، ص170.

[2]– مداح عرايب الحاج، بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والأفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، الجزائر، 2010، ص ص 64 ، 65.

ثانيا –مهام وخدمات البنوك الإلكترونية

1 –مهام البنوك الإلكترونية:

أ –**التحول الإلكتروني للأموال:** تعمل المصارف الإلكترونية داخل شبكة المعلومات الدولية عن طريق المشاركة غير شبكة حواسيب تتناول التداول الإلكتروني لمجموعة من القيود المحاسبية التي تتم بين الدائن والمدين غير مختلف عن المصارف ويهدف نظام التحويل الإلكتروني الأموال من أجل تسهيل وتعجيل المدفوعات وتسويتها بين المصارف وهذا ما ينتج عنه تقديم خدمات أفضل للزبائن، من خلال هذه العملية المصرفية تتميز المصارف بميزة تنافسية في الأسواق العالمية من خلال العمل الإلكتروني يتيح للمصارف إمكانية التسوية الفورية للأموال عبر حساباتها الجارية غير المصارف المركزية وغيرها من العمليات المصرفية.

ب –خدمة البطاقات: تقدم المصارف الإلكترونية خدمات متميزة للزبائن دوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من الزبائن على شكل بطاقات ائتمانية بخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 20 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص.

ج –النظام المصرفي المباشر مع الزبون: بدأت مجموعة من المصارف العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة مع الزبائن من الحاسب الآلية المتواجد في المنزل أو المكتب. ومن خلال هذه الخدمة يستطيع الزبون أن يتمكن من القيام بالعملية الروتينية مثل تحويل الأموال من حساب إلى آخر.

د –الهاتف المنزلي: أنشأت هذه الخدمة مع تطور الخدمات المصرفية في العالم وهذه الخدمة أي الهاتف المصرفي يؤدي إلى تفادي طوابير الزبائن في الاستفسار عن بعض الخدمات المصرفية وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا.

2 –الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإلكترونية:

إن الخدمات البنكية المعروضة عبر الإنترنيت تزداد تنوعا وتشمل كافة الخدمات المقدمة عبر الوسائل التقليدية، ومن أهم الخدمات الأساسية:

- ✓ الإطلاع على الحسابات؛
- ✓ دفع فواتير العملاء؛
- ✓ طلب كشف حساب لطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية؛
- ✓ التحويلات النقدية؛
- ✓ ومن الممكن أن يقوم البنك بتقديم توصيل الإنترنيت لعملائه؛

بالإضافة إلى الخدمات السابقة يمكن للعملاء الحصول على معلومات هامة تتعلق مثلا بالبورصة، فهناك بعض البنوك تقترح على عملائها معلومات مفصلة متعلقة بالتحليلات المالية والإمكانيات لنقل السندات إلى بلدان خارجية وتعتبر أسعار الخدمات كعامل محدد لدرجة المنافسة المتعلقة بعرض هذه الخدمات.

وتمثل القروض أهم الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية نظرا لتطور معالجة الملفان طلب القروض التي تسمح لتعرف على إمكانية الدفع الخاصة لكل عميل انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لهذا العميل (السن، طبيعة النشاط، مجموعة الدخل السنوي) ومن مزايا هذه التقنية أنها تعطي للعميل جوابا سريعا على طلبه للقرض كما تقلل من أخطار الخسائر الذي قد يتعرض لها البنك.

ويبين هذا الجدول التالي مختلف العمليات المصرفية التي يمكن القيام بها عبر شبكة الانترنيت. [1]

جدول 02: العمليات المصرفية.

نوع العمليات	الوظائف
العمليات التجارية	– الإطلاع على الحسابات (حساب جاري بريدي، بنكي...) في أي وقت ومكان. – متابعة الحسابات عن بعد وإمكانية البحث بالعمليات على حساب المعايير. – طلب دفاتر شيكات. – طلب تغيير نوع الحساب أو الشيكات. – طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية . – تحويلات نقدية من حساب إلى حساب داخل البنك. – تحويلات نقدية من حساب إلى حساب خارج البنك. – دفع قيمة الفواتير مباشرة عبر الانترنيت. – طلبات تغيير الكلمات السر الشخصية.
عمليات البورصة	– التعرف على قيمة الأوراق المالية وكذلك دفتر الأوامر. – التعرف على قيمة محفظة الأوراق المالية بيع شراء الأوراق المالية. – الدخول إلى البورصات الدولية. – فتح محفظة أوراق مالية مباشرة عبر الانترنيت.
عمليات القروض والتأمين	– القروض الاستهلاكية القروض العقارية. – القروض الشخصية من أجل مشاريع استثمارية وخلق مؤسسات مصغرة قروض دائمة. – الانضمام لشركات التأمين الخاصة بالسيارات. – الانضمام لشركات التأمين الخاصة بالسكن.

[1]– ريان عثمان، واقع البنوك الإلكترونية في العالم العربي، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 03، الجزائر، ص ص، 15، 16.

	– الانضمام لشركات التأمين الخاصة بالوفاة. – الانضمام لشركات التأمين ضد المرضى. – تعويضات البطالة.[1]

المصدر: مجلة واقع البنوك الإلكترونية في العالم العربي.

ثالثا – متطلبات البنك الإلكترونية:

1–البنية التحتية التقنية:

إن أولى المتطلبات البنوك الإلكترونية، البنية التحتية التقنية، والبنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات تقنية المعلومات ذلك أن البنوك الإلكترونية تحمي في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، والمتطلب الرئيسي لضمان الأعمال الإلكترونية الناجحة وضمان دخول آمن وسليم لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات، ويقدر كفاءة البنى التحتية، وسلاسة سياسة السوق الاتصالي.

2 –التطور والاستمرارية:

إن الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز، ونلاحظ أن البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام جديد لأنها تنتظر أداء الآخرين، وربما يكون المبرر الخوف على أموال المساهمين واجتياز المحاضر.

3 –الرقابة:

لقد أقامت غالبية مواقع البنوك الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات تقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها ويسود فهم عام وأن كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع، لكنه ليست كذلك دائما، وإن كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث.

4 –الكفاءة الأدائية:

من أهم الأمور أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستثمارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.

5 –التفاعل مع متغيرات والإستراتجيات الفنية الإدارية والمالية

والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تأتي وليدة تفكير إبداعي وليست وليدة تفكير نمطي.[2]

رابعا – مزايا ومخاطر البنوك الإلكترونية:

1 –مزايا البنوك الإلكترونية

[1]– عثمان ريان، المرجع السابق ، ص17.

[2]– يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، مرجع السابق الذكر، ص ص، 232، 233.

تنفرد البنوك الإلكترونية غير تقديم خدمات متميزة من البنوك التقليدية تلبية لاحتياجات العميل المصرفي وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة غيره من البنوك المنافسة وفيما يلي توضيح المجالات التي تميز البنوك الإلكترونية:

أ-إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها. [1]

ب-تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الانترنيت تميزها عن الأداء التقليدي مثل:

- ✓ شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلامية عن الخدمات المصرفية؛
- ✓ إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف؛
- ✓ تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا؛
- ✓ كيفية إدارة المحافظة المالية(من أسهم وسندات) للعملاء؛
- ✓ طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

ج-خفض التكاليف: من أهم ما يميز البنوك الإلكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك المادية ،ومن تم فإن تقليل التكاليف وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة، في حين تقل عنها فيما لو قدمت من خلال شبكة الانترنيت بتكلفة 4 وحدات، وتصل إلى تكلفة واحدة من خلال الصرافات الآلية.

د-زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية: مع اتساع شبكة الانترنيت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنيت الذي يقون بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا مقابل أحد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلون عنه.

هـ-خدمات البطاقات: توفر البنوك الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي مستوى المرموق مثل خدمات سامبا والذهبية المقدمة لفئة المحددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، من هذه البطاقات بطاقة سوني لتي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من رسوم وعمولات

[1]- مداح عرايبي الحاج، مبارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي، المرجع سابق الذكر، ص ص،63،64.

الخدمات البنكية بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى، وعموماً تتيح البنوك الإلكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور مدى فعالية هذه الصرفية في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

2-مخاطر البنوك الإلكتروني

إن التطور التقني في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سمته المنافسة الشديدة، والمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

ففي ممارسة المصارف لأعمالها الإلكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها ضمائر مالية، ومن هذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن مجموعات مختلفة تتمثل فيما يلي:

أ -المخاطر التقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الإلكترونية.

ب -مخاطر الاحتيال : وتتمثل في تقليد برامج الحواسب الإلكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال بخصوص الأموال الإلكترونية.

ج -مخاطر السمكة: تنشأ هذه المخاطر غير حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك والذي ينشأ عن عدم توفر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة بعملائه، وهذا الرأي السلبي قد يؤثر بشكل كبير على نشاط البنك فيؤدي إلى نقص العملاء لديه، وبالتالي انخفاض الأرباح إلى أقصى حد، ولكن مع هذا الخطر قد يزيد اهتمام البنك من الحفاظ على أنظمته الإلكترونية من الاحتراق بإتباع نظم حماية متطورة.

د -المخاطرة القانونية: تقع هذه المخاطرة في حالة انتهاك القوانين أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمجة باستخدام وسائل الإلكترونية.

هـ -المخاطر الأخرى: يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ومن تم مخاطر الائتمان والسيولة وسعر الفائدة، فمثلا امتداد منح الائتمان عبر الحدود قد يزيد من احتمالات عدم تسديد العملاء التزاماتهم. [1]

[1]- ريان عثمان، واقع البنوك الإلكترونية في العالم العربي، المرجع سابق الذكر، ص 20.

المطلب الثاني: نظام المعالجة الآلية

أولا –نظام المعالجة الآلية:

منذ أن تحول العالم بكل جوانبه من الاعتماد على القوى البشرية إلى الاعتماد على القدرة العقلية أدى هذا التحول الجدري إلى تغيير مفاهيم الحياة والعمل والإدارة والصناعة والاتصالات.

وفي السابق كان النظام اليدوي سائد يعتمد على الجهود اليدوية، بداية من جمع البيانات وتسجيلها ومتابعة الأحداث المالية حتى استخراج التقارير المالية، حيث كانت المعلومات تسجل وتدقق وتفحص وثبوت على طريقتهم وباستخدام حواسهم الإنسانية المرئية الحسية وفي عصر التكنولوجيا تطور هذا النظام لاستخدام المعالجة الآلية للبيانات وقد ساعد هذا التطور في حفظ واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب ومن هنا نتعرض إلى مفهوم المعالجة الآلية ونظام المعالجة فيها حيث تعرف المعالجة الآلية: أنها الأداة الحديثة التي يمكن بواسطتها تنفيذ أكثر العمليات المحاسبية والمنطقية تعقيدا وكذلك تتطلب مجموعة مختلفة من الأدوات والأجهزة المساعدة كأجهزة الحاسوب وبرامج التطبيقات واللغات والبرمجيات.

أما نظم المعالجة الآلية: هي عبارة عن النمط التي تقوم على استخدام الحاسب الآلي في معالجة البيانات لعمليات الوحدة الاقتصادية مثل عمليات الإنتاج والتمويل والإيرادات والمصاريف من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية، حيث تمثل المجال العلمي الذي يحاول التوصيل إلى أحسن الطرق والأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منطقية ومنظمة لجمع وترميز وتنظيم وفرز ومقارنة البيانات[1].

ثانيا –التسجيل المحاسبي للعمليات المصرفية:

1 –فتح حساب إلكتروني أو الإيداع فيه :

1001	221001	ح/ الصندوق الإلكتروني ح/ ح ج الإلكتروني للعميل إيداع بال ح ج الإلكتروني للعميل		

3–السحب من الحساب الجاري الإلكتروني:

221001	1001	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل ح/ الصندوق الإلكتروني سحب من ح/ ح ج الإلكتروني للعميل		

[1] بسمة بوعوة،إيمان بولعسل، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، مرجع سابق الذكر، ص70.

3–التحويل من ح ج إلكتروني إلى ح ج إلكتروني أخر:

أ – تحويل المبلغ:

221001	221002	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المسحوب عليه ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المستفيد تحويل مبلغ من العميل 1إلى العميل 2		

ب – تسديد عمولة التحويل:

221001	7029	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المسحوب عليه ح/ تسديد عمولة التحويل تسديد عمولة التحويل الإلكتروني		

3 –التحويل من حساب جاري إلى حساب جاري أخر بأحد فروع البنك:

أ –وضع المبلغ تحت تصرف البنك:

221001	261	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المسحوب عليه ح/ الوضع تحت التصرف وضع المبلغ تحت تصرف البنك		

ب –تحويل المبلغ إلى الفرع:

261	3701	ح/الوضع تحت التصرف ح/ الرابط بين الفروع وضع المبلغ تحت تصرف البنك		

ج –تسديد عمولة التحويل:

221001	7029	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المسحوب عليه ح/ الوضع تحت التصرف تسديد عمولة التحويل		

5 –التحويل من ح ج إلكتروني إلى ح ج إلكتروني أخر بأحد البنوك المحلية:

أ –وضع المبلغ تحت البنك:

221001	261	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المسحوب عليه ح/ الوضع تحت التصرف وضع المبلغ تحت تصرف البنك		

ب –تحويل المبلغ إلى غرفة المقاصة الإلكترونية:

261	32501	ح/الوضع تحت التصرف ح/ غرفة المقاصة الإلكترونية تحويل المبلغ إلى غرفة المقاصة الإلكترونية		

ج –تسديد عمولة التحويل:

221001	7029	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المسحوب عليه ح/ الوضع تحت التصرف تسديد عمولة التحويل		

6 –شيكات مسحوبة على نفس البنك:

أ –تحصيل الشيك للعميل المستفيد:

3221101	221001	ح/ شيكات إلكترونية للتحصيل ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المستفيد تحصيل شيك للعميل المستفيد		

ب –خصم قيمة الشيك من حساب العميل الأمر بالدفع:

221002	3221101	ح/ ح ج الإلكتروني للعميل الآمر بالدفع ح/ شيكات إلكترونية للتحصيل خصيم قيمة الشيك من حساب العميل الآمر بالدفع		

ج –تسجيل عمولة التحصيل:

221002		ح/ ح ج الإلكتروني للعميل المستفيد		
	7029	ح/ عمولة التحصيل		
		تسجيل عمولة التحصيل		

خلاصة:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى إجراء دراسة نظرية حول التجارة الإلكترونية وذلك بالتطرق إلى أحد جوانبها وإبراز الدور الهام الذي تلعبه في تحضير طبيعة النشاط البنكي من تقليدي إلى حديث، نتيجة استخدامها لأساليب جديدة والتي ساهمت في نجاحها، وإضافة إلى هذا تطرقنا أيضا إلى وسائل الدفع الالكتروني والبنوك الإلكترونية، ومن خلال ما تم تناوله نستخلص الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني في المجل البنكي.

الفصل الثالث:

مدى مساهمة النظام المحاسبي البنكي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: بنك CPA عبر الانترنت

المبحث الثالث: الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف CPA

خلاصة

تمهيد:

بعد التعرض إلى موضوع دور النظام المحاسبي البنكي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر من الناحية النظرية، سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية على مستوى البنك القرض الشعبي الجزائري، ومحاولة معرفة مدى تطبيقه للتجارة الإلكترونية، وذلك من خلال التعرف على الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري، وأهم وسائل الدفع الإلكترونية المتوفرة لديه وذلك للخروج في الأخير بالنتائج التي ستبين لنا مدى تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما آله من أهمية اقتصادية واجتماعية، ويمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به.

المطلب الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري

أولا: لمحة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 14-5-1966 على أنقاض القرض الشعبي لكل من الجزائر، وهران قسنطينة، عنابة والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية وهي شركة مرسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض، والبنك المختلط الجزائر- مصر.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يقوم بمنح القروض في شتى الميادين.

يخضع القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك التجارية إلى قانون النقد والقرض لسنة 1990 الصادر في 14- 2- 1990، ويخضع في جميع معاملاته إلى رقابة بنك الجزائر (المركزي)، الذي يخضع بدوره إلى قواعد المحاسبة التجارية وشعور ملكية رأس مال بالكامل للدولة.

لقد استطاع القرض الشعبي الجزائري تقييم أكبر الخدمات إلى زبائنه، حيث ينشط حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنوك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة التي تضم 160 وكالة مؤطرة من طرف 15 وحدة استغلال موزعة على كامل التراب الوطني و11 مديرية، وبهذا يكون القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، وشركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ 48000,000,000 دج مقره الاجتماعي 02 شارع عميروش الجزائر العاصمة، وهو بنك يجمع بين الحضور المحلي والتفتح على العالم الخارجي بفضل مراسليه .[1]

لقد اكتسب القرض الشعبي الجزائري شهرة كبيرة وثقة واسعة من قبل الزبائن، نظرا لنوعية وجودة الخدمات المقدمة، هذه النوعية التي تستند إلى العلاقة المميزة المشخصة والمطبوعة بالسرية، اشتغاله الدائم هو الاستجابة إلى رغبات الزبائن بهدف مصاحبتهم في مشاريعهم التي يطمحون لإنجازها.

[1]- موقع القرض الشعبي الجزائري www.cpa.dz بتاريخ 2022/05/25 على الساعة 00: 18

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

يتكون الهيكل التنظيمي العام للقرض الشعبي الجزائري من :

1 –رئاسة المديرية العامة:

إن رئاسة المديرية العامة هي العضو المركزي في المديرية بحيث تقوم بعدة أدوار تتمثل في القيادة، التنسيق والمراقبة وفي الإطار فإنها تعمل على تطبيق إستراتجية المؤسسة وكذا مخططات العمل، فهي تتضمن لجنة المساهمة، رئاسة الفرقة إلى جانب المتفشية العامة، وتحتوي على خمس مديريات مساعدة تتمثل في :

– المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل .
– المديرية العامة المساعدة للتنمية .
– المديرية العامة المساعدة للالتزامات.
– المديرية العامة المساعدة للأعمال.

2 – رئاسة الفرقة:

هي هيئة استشارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة.

3 –المتفشية العامة:

تقوم بالسرقة الداخلية اتجاه هياكل البنك، وبمراعاة احترام الإجراءات والأوامر وتقوم بتقديم عمليات المراقبة الهرمية والوظيفية المعمول بها من مختلف مراكز المسؤولية.

4 –خلية المجلس

تقوم بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات والعمليات والقرارات.[1]

والمخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

[1] - http:// www.cpa- bank.dz.27/05/2022,09 :50

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA

المصدر: وكالة CPA بالطاهير

المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري– الطاهير–

أولا: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطاهير:

القرض الشعبي الجزائري(**CPA**) وكالة الطاهير هو أحد المؤسسات البنكية تحمل الرمز 321 وهي إحدى الوكالات العشر التابعة لمجموعة الاستغلال ببجاية والتي رمزها 831 الواقعة بشارع سيسه أمحمد– بجاية، لقد تم فتح وكالة الطاهير في 24–01–1981 ، حيث لم يكن لها وقتها مقر خاص بل كانت تحمل في مبنى مؤجر إلى غاية 01–10–1992 ، أين تم تدشين مبنى خاص بالوكالة بحضور ممثل عن المديرية العامة وممثل عن مديرية ناحية قسنطينة.[1]

ثانيا: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطاهير:

تتمثل أهم مهام وصلاحيات القرض الشعبي الجزائري وكالة الطاهير فيما يلي:

- ✓ منح القروض مهما كانت طبيعتها (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، قروض الاستثمار والاستهلاك قروض السكن والسيارات ؛
- ✓ وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن بشكل يسهل إجراء العمليات المالية؛
- ✓ جمع الودائع من الزبائن، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين عامة أو خاصة؛
- ✓ القيام بعمليات الصرف لصالح الزبائن؛
- ✓ الاكتتاب في السندات وإعادة بيعها .[2]

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري– وكالة الطاهير–

تتكون مؤسسة القرض الشعبي الجزائري في وكالة الطاهير من عدة مكاتب ومصالح نذكر منها ما يلي:

1–مكتب مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي للوكالة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع العقود والاتفاقيات ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا عن إنجازات الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.

2–إدارة السيكريتارية: من مهامها تسجيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

---

[1]– موقع القرض الشعبي الجزائري WWW.CPA.DZ بتاريخ 2022/05/27 على الساعة 51: 19 .

[2]– مقابلة مع السيد بن صابرة محمد مكلف بالدراسات المستوردة لمصلحة القروض cpa ، 2022/05/30.على الساعة 30: 10.

3-نائب المدير:

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة غيابه.

4- قسم المستخدمين :

قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور، العلاوات، تنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات.

5-مصلحة القروض:

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعقدة من قبل الإدارة وتقوم أيضا باستقبال العملاء البث في طلباتهم، إعداد المذكرات اللازمة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القروض، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى المجوعة المتواجدة بولاية بجاية ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية شرط ألا تتعدى قيمة القرض 400.000 دج ، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة، تتطلب دراسة ملف القرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا، أما إذا تم تحويل الملف إلى المجموعة والمديرية العامة فإن دراسة الملف تتطلب أكثر من ستة أشهر، كم تقوم الخلية بمتابعة المراحل التي تمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

6-مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع أو الشراء، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين المصرفي وفتح الاعتماد المستندي للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج، ويضم ثلاثة أقسام : قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي، قسم تسيير العقود...[1]

7-مصلحة الصندوق:

وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ-قسم الودائع: ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها ومتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع السحب من الحسابات لصالح المودعين.

ب-قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، وقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المتعمدة من طرف المدير.

[1]- الوثائق الداخلية للقرض الشعبي الجزائري- وكالة الطاهير-

والشكل رقم(5): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطاهير.

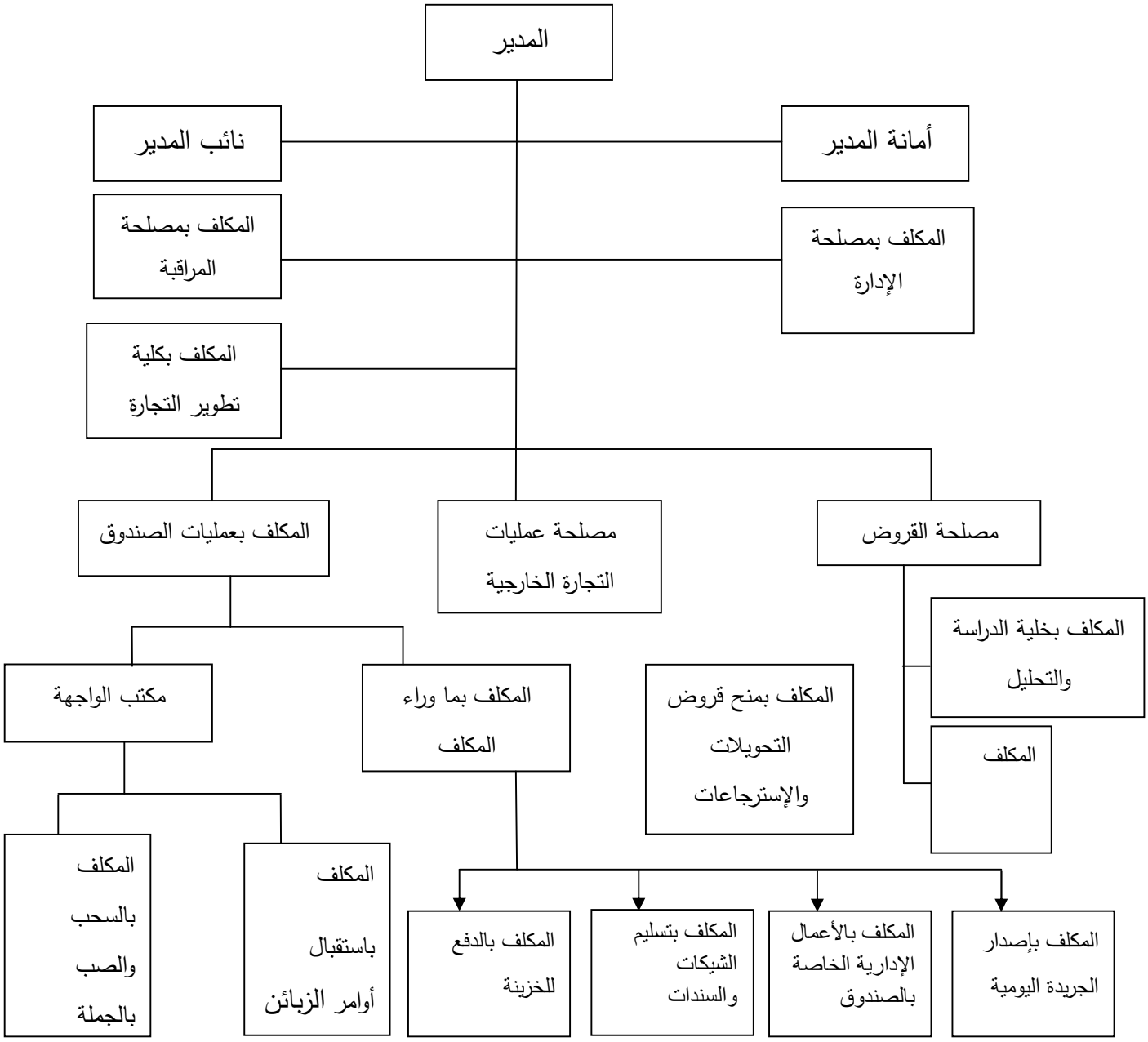

المصدر: الوثائق الداخلية للقرض الشعبي الجزائري – وكالة الطاهير –

المبحث الثاني: بنك CPA عبر الانترنيت

لقد خاضت بعض البنوك في الجزائر علم الصرفية الإلكترونية كضرورة حتمية أوجبتها ظروف السوق، فقامت بعرض خدماتها التقليدية عبر الانترنيت ووفرت خدمة البنك الإلكتروني عن بعد تلبية احتياجات العملاء ويعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري CPA أول من تبنى هذا العمل.

المطلب الأول: عرض الصفحة الرئيسية لبنك القرض الشعبي الجزائري:

تقوم الصفحة الرئيسية لموقع بنك CPA على الانترنيت لاستقبل العملاء تحتوي على عدة صفحات ثانوية، يكمن الدخول لكل منها على حدا من خلال الخيارات الموجودة أعلى الصفحة:

- ✓ Accueil الاستقبال
- ✓ arde législatifs الإطار
- ✓ tous de change سعر
- ✓ FAQ أسئلة وأجوبة
- ✓ Accès mail الدخول للبريد الإلكتروني
- ✓ Contacte الاتصال
- ✓ Plan du siteمخطط الموقع
- ✓ Mention légale الموافقات القانونية

كما يحتوي على خيارات أخرى تتمثل في :

- ✓ Présentation تقديم الشبكات
- ✓ Réseaux الشبكات
- ✓ Produits المنتجات
- ✓ Info cpa معلومات عن البنك
- ✓ Actualités أخبار البنك
- ✓ Cpa par les chiffres رقم أعمال البنك

كما تعرض الصفحة الرئيسية أيضا لوحات إشهار وأهم المعارض التي قام بها البنك وكل الأخبار الجديدة عن البنك، مع إمكانية الدخول لخدمة E- Banking لفتح حساب بريدي بنكي عبر الخط، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم(6): الصفحة الرئيسية لبنك القرض الشعبي الجزائري

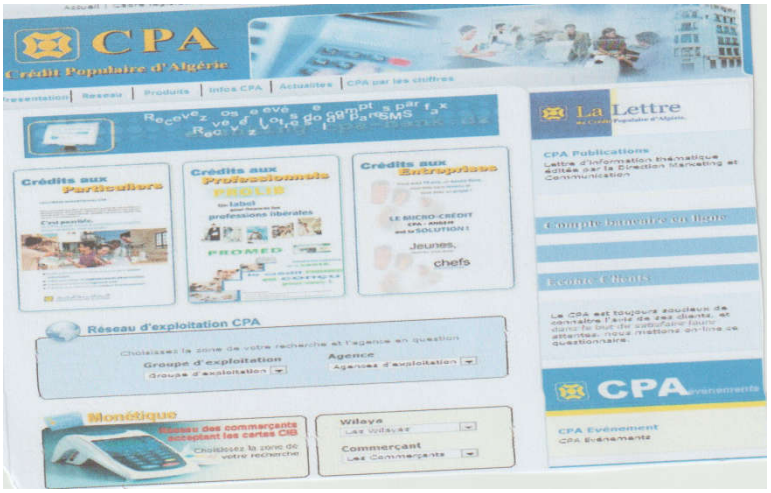

Source : http://www.cpa-bank .dz /Le 27/05/2022,h09 :50

المطلب الثاني: قبول التجار لبطاقة CIB

تحتوي صفحة Réseau على دليل التجار القابلين للبطاقة البنكية عبر التراب الوطني، وبالتالي فالتجار المدرجين في هذه الشبكة يقبلون التسديد من خلال البطاقة البنكية فمحلاتهم مجهزة بمحطات الدفع الكترونية TPE ومستعدون لاستقبال العملاء.

وبهدف الحصول على تفاصيل هؤلاء التجار تتيح هذه الصفحة خاصية تحديد ولاية البحث الخاصة بالعميل من خلال مربع البحث (ولاية) واختيار التاجر من خلال مربع البحث (تاجر) كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (7): صفحة للبحث عن التجار المتعاقدين مع بنك CPA في كل ولاية على حدا.

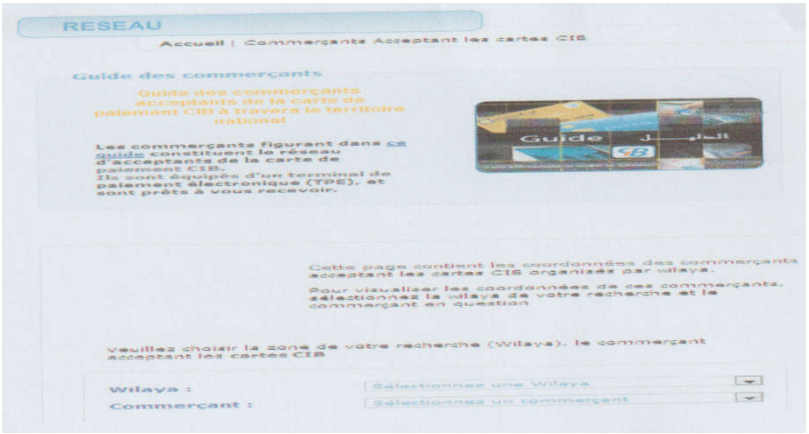

Source : http://www.cpa-bank .dz/ ?p=réseau -monétique le 01/06/2022,h 16 :30

المطلب الثالث: شبكات التشغيل

يحتوي موقع بنك CPA على الإنترنيت صحة تحتوي على المعلومات المتعلقة بطرق الاتصال بالوحدات التجارية مصنفة حسب كل ولاية للوصول إلى الوكالات البنكية.

الشكل رقم (8): صفحة للبحث عن الوحدات البنكية والوكالات

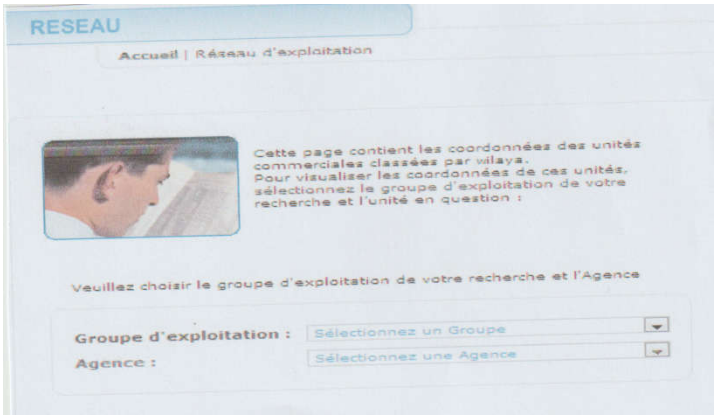

Source : cpa- bank.dz/ ?p= réseau le 4/6/2022,h 17 :15

وتضع شبكة بنك cpa صفحة بعنوان produits تعرض مجموعة كاملة من المنتجات لخدمة عملائها سواء كانت هذه الخدمات تقليدية أو حديثة ومرتبة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (9): المنتجات المتاحة من قبل بنك cpa

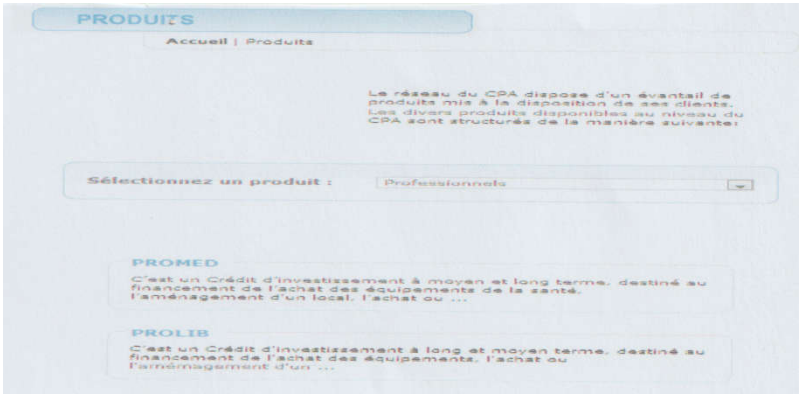

Source : cpa- bank.dz/ ?p= produit & produit- catégorie – id /Le 04/06/2022,h17 :25

المبحث الثالث: الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري

بادر بنك القرض الشعبي الجزائري في تقديم الخدمات الإلكترونية عبر الانترنيت والمتمثلة في البطاقات عبر الصدفات الآلية، وخدمة البنك الإلكترونية.

المطلب الأول: البطاقات البنكية المقدمة من طرف cpa وخدمات E-Banking.

أولا –البطاقات البنكية المقدمة من طرف:

يقدم بنك cpa مجموعة من البطاقات البنكية كبطاقة CIB بطاقة ما بين البنوك بنوعيها الكلاسيكية والذهبية وبطاقة فيزا الدولية.

1 – بطاقة بين البنوك CIB :

وهي عبارة عن بطاقة سحب ودفع بين البنوك التي تعمل داخل التراب الوطني، يتم التعامل بها بالعملة المحلية الوطنية وهي كما قلنا نوعان الكلاسيكية وتمنح لأصحاب الأعمال محدودة لدخل والموظفين الذين يتراوح دخلهم بين 18000 دج ، أما الذهبية فتمنح للتجار والأشخاص الذين يفوق دخلهم 8000 دج

الكلاسيكية

الذهبية

تحمل هذه البطاقة رمزا سريا يقدم بشكل شخصي لصاحبها فقط من قبل البنك، وعلى العميل توخي الحذر في معاملاته كي لا يخطئ في الرقم السري لأن ثلاث محاولات خاطئة تعني سحب البطاقة من طرف الجهاز وحجزها لدى البنك وهذا بهدف تجنب السرقة، وضمان الأموال العملاء.

أ– عمليات السحب:

- ✓ تتم عمليات سحب السيولة النقدية عن طريق أجهزة خاصة يوفرها البنك على مستوى الجدران الخارجية للوكالات مثل DAB[2] . GAB[1] وهي أكشاك تعمل على مدار 24 ساعة؛
- ✓ عمليات السحب تتم في حدود المبالغ المتوفرة والمسموح بها من قبل البنك؛

- ✓ على صاحب الحساب امتلاك الرصيد الكافي الذي يغطي عمليات السحب؛
- ✓ في حالة امتلاك الكيل لعدة بطاقات فإن البنك لا يشترط نوع البطاقة التي قام بالسحب من خلالها ولا رقمها، بل يشترط المبالغ المسحوبة فقط .

ب- عمليات الدفع:

البطاقة CIB هي بطاقة تسمح أيضا بدفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات في حدود السقف المسموح به.

- ✓ يشترط في عملية الدفع أن يكون التاجر منخرطا في الشبكة النقدية ما بين البنوك؛
- ✓ من خلال البطاقة يسمح صاحب الحساب للبنك بالتصرف في حسابه حسب التسجيلات والكشوفات والفواتير الواردة له من طرف التاجر بهدف تسويتها ؛
- ✓ يقوم البنك شهريا بإرسال تقارير لصاحب الحساب تتضمن جميع التغيرات الحاصلة في حسابه.

2 - بطاقة فيزا الدولية:

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى تقديم مختصر عن البطاقة وكيفية استعمالها.

أ- تقديمها:

هي بطاقة دولية للسحب والدفع وهي تحمل على وجهها فيزا ونوع البطاقة ورقم إثباتها واسم ولقب صاحبها وتاريخ صلاحيتها، والاسم التجاري للقرض الشعبي الجزائري ورمزه وكذا لمحة مجسمة يكرر فيها رمز البنك، أما على ظاهرها فتحمل إمضاء صاحبها ومساراتها المغناطيسية وعبارة استرجاعها في حالة ضياعها وهي نوعان:

بطاقة فيزا الذهبية

بطاقة فيزا الكلاسيكية

تحول هذه البطاقة لصاحبها:

- ✓ داخل التراب الوطني بتسديد قيمة المشتريات من السلع والخدمات لدى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية الموجودة داخل التراب الوطني (المعلنة عن انخراطها في شبكة فيزا الدولية)؛
- ✓ في الخارج بتسديد قيمة المشتريات من السلع والخدمات لدى التجار المعلنين بلافتات عن انخراطهم في شبكة فيزا الدولية؛
- ✓ القيام بسحوبات نقدية لدى شبابيك البنوك المنخرطة في شبكة فيزا الدولية وذلك حتى الحد الأقصى يسمح به القرض الشعبي الجزائري لقاء عمولة تحسم من صاحب البطاقة؛
- ✓ يجب على صاحب البطاقة وقبل كل عملية سحب أو تسديد أن يتأكد وعلى مسؤوليته، من وجود مقابل وفاء كاف ومتوفر في حسابه حتى لا يتم تقييده في الجانب المدين؛
- ✓ هذه لبطاقة تمنح لأصحاب الحسابات بالعملة الصحبة وهي صالحة لمدة سنة قابلة للتجديد يذكر تاريخ الاستحقاق على وجهها؛
- ✓ هذه البطاقة ملك للقرض الشعبي الجزائري ويحق له سحبها في أي وقت أو عدم تجديدها دون تقديم مسوغ لذلك.

2- استعمال البطاقة:

- ✓ تستعمل البطاقة في سحب النقود في الخارج في حدود المبالغ المعينة من القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ تستعمل أيضا لتسديد المشتريات من السلع والخدمات لدى التجار؛
- ✓ يتضمن هذا الإجراء إمضاء صاحب البطاقة على الفاتورة أو الوصل الصادر عن التاجر بعد تدقيقه؛
- ✓ بعد الإمضاء يسلم التاجر نموذجا من الفاتورة أو الوصل إلى صاحب البطاقة؛
- ✓ يبقى البنك خارج كل خلاف قد ينشب بين حامل البطاقة والتاجر.

ثانيا –خدمات E–Banking

تعد خدمة البنك الإلكتروني من أهم الخدمات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري ويمكن التعرف عليها أكثر فيما يلي:

1 –مفهومها:

هي عبارة عن الخدمات البنكية عن بعد يتم توفيرها من قبل AEBS للقرض الشعبي الجزائري ويسمع للعملاء الاستفادة من الخدمات البنكية مثل فحص الحسابات، الأرصدة والحركات المالية...إلخ

هذه الخدمة بسيطة وسهلة الوصول إليها، متوفرة على الانترنيت مدار 24 سا لتجنب عناء العملاء في الانتقال إلى وكالة وربح الوقت وبالتالي يمكنهم من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم وفي بيئة أمنة تماما تنفيذ العديد من الخدمات البنكية والاستشارات المالية.

الشكل رقم (10): الصفحة الرئيسية للبنك الإلكتروني لبنك CPA

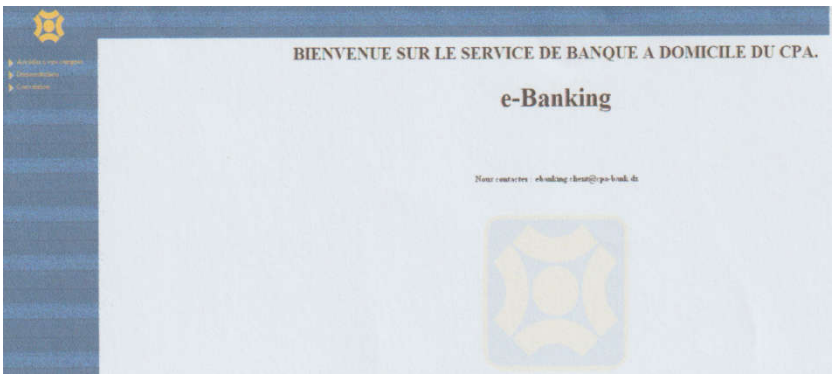

Source http:// Banking. Cpa – bank.dz / fr/le 05/06/2022 ,h 9:20

يمكن شخص الحصول على الخدمات البنكية الإلكترونية بعد إثبات شرعية بتشكيل:

- ✓ رقم التعريف المسلم له من البنك؛
- ✓ كلمة السر الشخصية.[1]

[1] - AEBS : une société de DIAGRAM.EDL

2 –الخدمات المقدمة من طرف البنك الإلكتروني لبنك CPA :

يوفر البنك الإلكتروني لبنك CPA العديد من الخدمات الإلكترونية وبتكاليف حد منخفضة وتتمثل في:

✓ الإطلاع على الرصيد من خلال الصفحة على الموقع الإلكتروني وذلك بإدخال رقم الحساب وكلمة السر ثم النقر على الدخول كما يبينه الشكل:

الشكل رقم (11): صفحة للدخول إلى الحساب الخاص بكل عميل

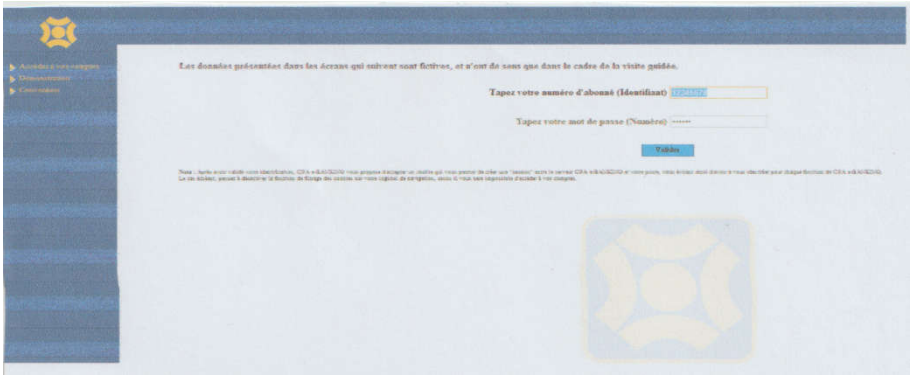

Source http:// ebanking. Cpa – bank.dz / part/fr/id lhom.html le 06/06/2022,h 9:20

✓ الإطلاع على حركات السحب ابتداء من يوم الإطلاع إلى 99 يوم سابقا.

✓ خدمة تبادل المعطيات الآلية، وهي خدمة خاصة بالشركات ذات الطبيعة الاقتصادية.

ويتحصل العميل على هذه الخدمات باختياره للقناة التي تناسبه من بين القنوات التي يتيحها البنك الإلكتروني والمتمثلة في:

✓ الإنترنيت وتكلفتها التي لا تتجاوز 100 دج ؛

✓ الفكس وتكلفتها 160 دج ؛

✓ الرسائل القصيرة SMS تكلفتها 60 دج؛

✓ الصوتي (سمعي) مجاني.

كل هذه العمولات يتقاضاها البنك كل ثلاثة أشهر بينما تبلغ تكلفة الاشتراك في خدمة E- Banking ككل 350 دج

المطلب الثاني: إجراءات تصحيح العمليات المصرفية.

تعبر كافة التعليمات البنكية الصادرة من العميل إلى البنك والمتعلقة بالخدمة سارية حتى الساعة الثالثة مساءا في أي من أيام عمل البنك، ويتم تنفيذ تلك التعليمات في نفس اليوم أما التعليمات المرسلة إلى البنك بعد الثالثة مساءا سيتم تنفيذها في يوم العمل التالي، وفي حالة وجود خطأ أو خلل سواء من طرف العميل أو البنك يتم القيام بالإجراءات التالية:

الحالة01: في حالة قيام العميل بإيداع أو تحويل مبلغ من أو إلى حسابه وعند إدراجه للمعلومات في الاستمارة (أنظر للملحق رقم 01) يخطئ مثلا في رقم الحساب هنا يتم اكتشاف الخطأ أو الخلل في نفس اليوم، فعند إدراج المعلومات في الحاسوب يظهر اسم صاحب الحساب صحيح بينما رقم الحساب خاطئ وهنا يتم تصحيح الخطأ في نفس اليوم.

الحالة02: في حالة وجود خطأ في المبلغ سواء كان من طرف العميل أو البنك ويتم اكتشافه في نفس اليوم بعد عملية المراقبة التي تتم على مستوى قسم المحاسبة الذي يقوم بدوره بإعادة قسيمة الدفع النقدي(أنظر للملحق 02) إلى مصلحة الصندوق من أجل إلغائها حيث يقوم هذا الأخير باستخراج قسيمة دفع نقدي أخرى مصححة (أنظر للملحق 03).

الحالة 03: في حالة وجود خطأ من طرف البنك مثلا عند تحويله للرواتب الشهرية من وكالة إلى أحد الفروع يحدث خطأ غير مقصود فيقوم بإدراج الراتب الشهري للعميل (1) في حساب العميل (2) دون ملاحظة الخطأ ثم يقوم بعملية التحويل إلى الفرع، وبعد يوم أو أكثر يلاحظ العميل (1) عدم وصول الراتب الشهري إلى حسابه، هنا يقوم بإيداع طلب على مستوى الفرع يدون فيه المعلومات المتعلقة به وكذا المتعلقة بكشف راتبه . حيث يقوم الفرع بعد ذلك بإرسال طلب رسمي إلى الوكالة (مصلحة الصندوق) فيقوم المسؤول عن هذه المصلحة بمعاينة العمليات التي تمت بتاريخ وجود الخطأ والعمل على تصحيحها ومن تم تحويل المبلغ إلى حساب العميل (1).[1]

[1] مقابلة مع السيد فول كمال رئيس مصلحة الصندوق،2022/06/20 على الساعة 14.20

الخاتمة

أصبحت التجارة الإلكترونية لازمة للتبادل التجاري في الدول المتقدمة لذلك صارت من أقوى وأهم مرتكزات الاقتصاد الوطني وتعتبر القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي حيث أصبحت واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية لكونها تلعب دورا فعالا في شتى المجالات إضافة إلى إمكانية تطورا أكثر في المستقبل القريب.

فمن خلال هذه الدراسة التي قمنا بها حاولنا التطرق لمختلف العناصر والمفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، لذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول ثم التناول في كل واحد منها أحد متغيرات الدراسة والمتمثلة في النظام المحاسبي في البنوك والذي قمنا بدراسة نظرية له من خلال التعرف إلى أهم مفاهيمه ومكوناته بينما تمثل المتغير الثاني في التجارة الإلكترونية والتي قمنا بدراستها من مختلف الجوانب حيث تعرضنا إلى المفاهيم المتعلقة بها، أنواعها متطلباتها والمعوقات التي تحول دون نجاحها إضافة إلى دراسة عامة حول وسائل الدفاع الإلكتروني والبنوك الإلكترونية ونظام المعالجة الآتية، وفي الأخير عملنا على إسقاط هذه النظرية على بنك القرض الشعبي الجزائري، ودراسة مدى مساهمتها في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر. كما قمنا من خلال هذا البحث باختيار الفرضيتين المقترحتين والتأكد من صحتهما فتبين فعلا أن قدرة النظام المحاسبي البنكي على مواكبة التطور التكنولوجي من أهم العوامل التي تساعده على تبني استخدام التجارة الإلكترونية وهذا ما جعل النظام البنكي الجزائري يحتل المراكز الأخيرة في الترتيب العالمي لاعتبار نظام غير كفئ وفعال.

نتائج البحث:

- عدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الثقة في المعاملات الالكترونية.
- على الحكومة الجزائرية أن تشجع على ممارسة هذه التجارة من خلال سن التشريعات مغرية لها تتضمن إعفاءات أو التخفيضات ضريبة لفترات زمنية محدودة.
- ضعف البنى التحتية فمستوى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر مازال ضعيفا.
- ضرورة توفر المتطلبات الأساسية لقيام التجارة الإلكترونية والمتمثلة أهمها غير البنية التحتية غير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من شبكات الاتصال وأجهزت الاتصالات والحواسيب الآتية، انتشار الاستخدام الانترنت...، إضافة إلى سن تشريعات والأنظمة المناسبة للتعاملات عبر شبكة الانترنيت وأهمية توفر كوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع تنمية المعلومات.
- سيطرت البنوك العمومية على النظام البنكي.

– باعتبار بطاقة فيزا معترف بها دوليا فإن أي عملية سحب أو دفع تتم مع العالم الخارجي فإنها تتم بها مباشرة.

– نصيب الجزائر من التجارة الإلكترونية مزال في مرحلة أولى من التطور وخاصة أن الإطار المنظم للتجارة الإلكترونية في حاجة إلى صياغة ملائمة لمواجهة كافة التحديات التي تقف عائقا أمام تطبيقها ونموها.

الاقتراحات والتوصيات:

– وضع تحفيزات من شأنها دفع التجارة إلى الاعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني بدلا من التقليدي.

– تشجيع الأفراد والمؤسسات على استخدام التجارة الإلكترونية وتوعيتهم بالمنافع التي تنجم عنها.

– سن التشريعات القانونية وتحديد الأُطَرْ التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بيئة التجارة الالكترونية.

– العمل على عصرنه القطاع البنكي وحثه على طرح منتجات وخدمات تناسب التبادل الإلكتروني.

– تنظيم الدورات التحسيسية والتوعوية لتحفيز المؤسسات الاقتصادية والمالية بضرورة تبني توظيف التجارة الالكترونية.

– خوصصة القطاع البنكي الجزائري.

– خلق أنظمة حماية فعالة ضد القرصنة الالكترونية.

– توفير أنظمة الكترونية تساعد العملاء على طلب الخدمات والسلع المختلفة بشكل إلكتروني.

آفاق الدراسة:

– يعد موضوع بحثنا في المواضيع التي مازالت محلا للنقاش حيث يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام على الرغم من محاولاتنا الإلهام بأهم جوانبه، إلا أنه تبقى هناك آفاق مفتوحة ونقاط كثيرة بحاجة إلى الإثراء وتسليط الضوء عليها أكثر ، منا نقترح ما يلي:

* هل للتجارة الإلكترونية دورا غير زيادة القدر التنافسية في البنوك التجارية الجزائرية.

* ما مدى توفر وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

* ما هي حقيقة التجارة الالكترونية في المؤسسات المصرفية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/ قائمة الكتب:

1- أمين السيد، أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.

2- إبراهيم العيسوي، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة الأكاديمية، مصر، 2003.

3- إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية (مفاهيم واستراتجيات التطبيق في المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

4- أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

5- بلخر بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي (scf) بالطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية.

6- حسين جميل بديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2013.

7- خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني والآخرون، مبادئ المحاسبة المالية الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

8- دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرية، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2015.

9- سامر جلدة، البنوكالتجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

10- سعد غالب ياسين، بشير عباس علاق، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

11- شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي Scf,IFERC ديوان المطبوعات الجامعية ، 2016.

12- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

قائمة المراجع

13- كمال عبد السلام ، محاسبة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، مكتبة الإجلاء الجديدة النشر والتوزيع، مصر ، 1991.

14- محمود محمود السجاعي، المحاسبة في منشآت التأمين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التأمين الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

15- محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة- محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

16- محمد سمير أحمد ، التسويق الإلكتروني ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

17- محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

18- محمد محمود الخالدي، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

19- دميثان المجاني، أسامة عبد المنعم ، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2013.

20- محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الإلكترونية (المستقبل الواعد للأجيال القادمة) ، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

21- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009.

22- يوسف حسن يوسف، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012.

2- المجلات والملتقيات:

مجلات :

1- أحمد بوراس، محمد بوطلاعة، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد 03، الجزائر 2015.

2- أحمد لعماري ، نظام المعلومات المحاسبية ، وعملية اتخد القرار الإداري في المصاريف التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 21، 2004.

3- أم الخير قوق، حنان طهاري، المسؤولية المدنية الناشئة عن إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد7، العدد1، الجزائر، 2022.

4- السعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكتروني (دراسة إستطلاعية)، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد 2، الجزائر 2014.

5- العشابي فاطمة الزهراء، التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني: أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكترونية ومحاولات علاجها. مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 8، الجزائر ، 2021.

6- بلعابد فايزة، عبد الجليل مقدم، وآخرون ، وسائل الدفع الإلكتروني ودوره في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسة المصرفية دراسة حالة بنك الخليج، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 4، الجزائر، 2018.

7- بوخاري فاطنة، تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل كورونا (دراسة حالة)، مجلة جديد الإقتصادية ، مجلد 16، العدد 1، الجزائر.

8- ريان عثمان، واقع البنوك الإلكترونية في العالم العربي، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، العدد 03، الجزائر.

9- سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي Scf مع معايير المحاسبة الدولية(IAS / IFRS)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2018.

10- سميحة بوحفص، سليم بن رحمون ، التأصيل القانوني لمحاسبة العقود البناء(قطاع البناء والأشغال العمومية)، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 3، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2018.

11- سنان زهير ، محمد جميل، المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية وإيراداتها في المنشآت الزراعية، مجلة تنمية الرافدين العدد 82، العراق، 2006.

12- لطرش هالة، بلحسن محمد، العوامل المؤثرة علي تبني البنوك الإلكترونية : دراسة كمية لعينة من زبائن البنوك الجزائرية، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 24، العدد01، 2021.

13- منى كامل محمد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 36، العراق ، 2013.

14- مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل، وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلد الإقتصاد الجديد، العدد 02، الجزائر (الشلف)، 2010.

15- مليكة بن علي، لعبيدي مهارات، تطوير المعالجة المحاسبية للعقود طويلة الأجل في الجزائر بالاستثناء إلى معايير المحاسبة الدولية، مجلو أبحاث إقتصادية و إلى معايير المحاسبة الدولية، مجلو أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 2، جامعة الوادي، 2020.

16- نعيمة مولفرعة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 6 الجزائر، 2016.

ملتقيات:

1-عوادي مصطفى، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد لخضر، الوادي.

2- فريد مشري، آمنة قاجة، الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني الملتقى الوطني الثاني حول المستهلك والإقتصاد الرقمي: ضرورة الإنتقالوتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مليلة، 23 و 24 أفريل 2018.

3- مليكة زغيب، سوسن زريق، دور النظام المحاسبي المالي في حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4- يوسف مسعداوي، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، واقع وتحديات – جامعة البليدة، 2004.

3- مذكرات والأطروحات:

- مذكرات:

1- بسمة بوعوة، إيمان بولعسل، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص دراسات محاسبيةوجباية معمقة، جامعة جيجل، 2014.

2- توفيق رزمان، فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

3- دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبو وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013.

4- فيق يونسي، النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير محاسبة تدقيق، جامعة أم البواقي ، 2011.

5- عوينات فريد، دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، 2011.

6- نورا صباح عزيز الجزراوي، أثر إستكمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية، رسالة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2011.

7- ياسمين فوضيلي ، دور النظام البنكي في تعميم استخدام التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

أطروحات:

1- بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غي علوم التسيير جامعة محمد خيضر، بكرة، 2018.

2-حسيني منال، أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام المحاسبي البنكي، دراسة حالة على مستوى البنك التجاري الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2018.

4- المقابلات:

1 - مقابلة مع السيد بن صابرة محمد مكلف بالدراسات المستوردة لمصلحة القروض cpa ، 2022/05/30.

2- مقابلة مع السيد فول كمال رئيس مصلحة الصندوق CPA، 2022/06/20.

5- المواقع الإلكترونية:

1- مراد الشوابكة، أهمية التجارة الإلكترونية، موضوع.

www.https://mawdo3.com ، 23/03/2022 ; 20 :00

2-موقع القرض الشعبي الجزائري www.cpa.dz بتاريخ 2022/05/25.

الملاحق

(1)

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

Agence الوكالة
TAHER

Versement de M. : دفع من السيد (ة) :

X

Pour compte N° لحساب رقم 321

de M. ..... للسيد (ة) .....

		المبلغ المدفوع Somme Versée		المبلغ المطلوب Somme Demandée	
Billets الأوراق	2 000 DA			2 000 DA	
	1 000 DA			1 000 DA	
	500 DA			500 DA	
	200 DA			200 DA	
	100 DA			100 DA	
	50 DA			50 DA	
	20 DA			20 DA	
	10 DA			10 DA	
	5 DA			5 DA	
Pièces القطع	200 DA			200 DA	
	100 DA			100 DA	
	50 DA			50 DA	
	20 DA			20 DA	
	10 DA			10 DA	
	5 DA			5 DA	
	2 DA			2 DA	
	1DA			1DA	
	0.50 DA			0.50 DA	
	0.20 DA			0.20 DA	
	0.10 DA			0.10 DA	
	0.05 DA			0.05 DA	
	0.02 DA			0.02 DA	
	0.01 DA			0.01 DA	
	Total			Total	

Le : ..... في

Signature : الإمضاء :

103

05

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de 48.000.000.000 DA
Siège Social : 02, Boulevard Colonel Amirouche - Alger - 16000
Tél. : (023) 50 32 62 à 63 - 50 32 65 - 50 32 67 - 50 32 79 - 50 35 78 - 50 36 25 - Fax : (023) 50 32 64 - 50 3

BORDEREAU DE VERSEMENT ESPECES No 277670

N° COMPTE : [redacted]

LE: 20 Juin 2022 a 14:02

Agence .....: 00321 AGENCE TAHER
Devise .....: DZD DINAR ALGERIEN
Guichet ....: 06 GUICHET 06
Caisse .....: 100 CAISSE CENTR DINARS ALGERIEN
Guichetier .: 4558

MADEMOISELLE [redacted]
ANCIENNE GARE
18002 TAHER
ALGERIE

Gestionnaire: CHARGE CLIENTELE CATEGORIE 1A
Motif .....: VER ELLE MEME

Montant versement : 1.000,00 DZD
Timbre .....: 0,00 DZD Taxe .....: 0,00 DZD

Annulé

Nous portons au credit du compte no 41[redacted] DZD : 1.000,00
Valeur : 21/06/2022

Soit mille DZD

CLIENT	GUICHETIER

OPERATION EFFECTUEE

(3)

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de 48.000.000.000 DA
Siège Social : 02, Boulevard Colonel Amirouche - Alger - 16000
Tél. : (023) 50 32 62 à 63 - 50 32 65 - 50 32 67 - 50 32 79 - 50 35 78 - 50 36 25 - Fax : (023) 50 32 64 - 50

ANNULATION DE BORDEREAU DE VERSEMENT ESPECES No 277672

N° COMPTE : [redacted]

Le : 20 Juin 2022 a 14:23

Agence .....: 00321 AGENCE TAHER
Devise .....: DZD DINAR ALGERIEN
Guichet ....: 06 GUICHET 06
Caisse .....: 100 CAISSE CENTR DINARS ALGERIEN

Guichetier .: 4558

Gestionnaire: CHARGE CLIENTELE CATEGORIE 1A

MADEMOISELLE [redacted]

ANCIENNE GARE
18002 TAHER
ALGERIE

Montant versement ....: 1.000,00 DZD
Montant a debiter ....: 1.000,00 DZD

CLIENT | GUICHETIER

OPERATION EFFECTUEE

يهدف هذا البحث إلى تبيان الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي البنكي في تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر، وقد تم التركيز على وسائل الدفع الإلكتروني والبنوك الإلكترونية، باعتبارها أم تطبيقات التجارة الإلكترونية في المجال البنكي، وقد تمت دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري والتي توصلنا من خلالها إلى أن النظام البنكي الجزائري لا يزال في أول مراحله في مجال التجارة الإلكترونية ولتشجيع وتطوير عمل التجارة الإلكترونية في الجزائر لابد من توفر نظام دفع دو كفاءة عالية وخاصة مع توفر أدواته كالبطاقات البنكية وبطاقات السحب.

The semmary :

Cette recherche vis à démontre le rôle joué par le système de comptable bancaire dans le développement du commerce électronique en Algérie. Elle a concentré sur les moyens de paiement électronique et les banques électronique, comme les applications d'e – commerce les Les plus importantes dans le domaine bancaire. Elle a été étudié le ca du prêt de la banque de crédit populaire algérienne a été étudié. A travers lequel anus avons conclusque le système bancaire algérien est encore à ses désastres dans le demain du commerce électronique. Danc pour promenoir et développer le travail du – e – commerce en Algérie, un système de paiement très efficace doit être disponibilité de ses outils tes que les cartes bancaires et les cartes de déit.